الجمهـورية الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

مقومات الفعل التداولي للبلاغة العربية من منظور أبي الحسن حازم القرطاجني من خلال كتابه "منهاج البلغاء وسراج الأدباء"

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر (ل.م.د).

تخصص: لسانيات عامة

إعـداد الطالبتين:

✓ ساسية دويس

✓ مسعودة بوترعة

إشراف الدكتور:

* لزهر كرشو

لجنة المناقشة

الأستاذ	الصفة	مؤسسة الإنتساب
د. علي كرباع	رئيس الجلسة	جامعة الشهيد حمه لخضر
د. لزهر كرشو	مشرفاً ومقرراً	جامعة الشهيد حمه لخضر
د. عائشة عويسات	عضواً مناقشاً	جامعة الشهيد حمه لخضر

السنة الجامعية: 1438 ـ 1439هـ / 2017 ـ 2018م

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، فالحمد لك ربي حتى ترضى

والحمد لك إذا رضيت.

والحمد لك بعد الرضا.

على الأصل نسير، والأصل يدفعنا أن نرد الفضل لأصحابه أن نسدي الشكر

لمستحقيه ممن أفادونا ولو بكلمة طيبة.

لأستاذنا الفاضل المشرف على إخراج هذا البحث الأستاذ الدكتور لزهر كرشو

إذ لم يبخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته وملاحظاته العملية النيرة طيلة سنوات الدراسة

لجنة المناقشة لقبولها مناقشة هذه الدراسة

لجميع أساتذة قسم اللغة العربية وآدابها.

و أخيرا: لكل من قدم يد العون والمساعدة طيلة فترة إنجاز هذا البحث.

مقدمة

أصبحت التّداولية اليوم محور العلوم اللّسانية، حيث اهتم الباحثون واللسانيون بها بعد أن أثبتت النّظريات اللّسانية السابّقة محدودية طرحها الدراسي، فتشبثوا بها وعقدوا آمالهم عليها علّها تفكّ شفرات ألغازهم وأسئلتهم التي لم يجدوا لها حلا مع ما سبقها من العلوم، إذ جمعت بين ذراعيها العديد من العلوم المهتمة بالإنسان وفكره اللّغوي، كعلم الاجتماع، وعلم النفس، والفلسفة، واللّسانيات وغيرها . فبهذا التّمازج بين العلوم المختلفة تكون مؤهلة لأن تحتل مركزا رياديا في الكشف عن الظّاهرة اللّغوية التي تربط الإنسان بأخيه الإنسان .

فصبت التداولية جلّ اهتمامها بما يشغل بال الباحث اللّغوي الغربي الذي وجد فيها ضالته بالإجابة عن أسئلته المختلفة من قبيل، من يتكلّم؟ وإلى من يتكلّم؟ ماذا نقول؟ ....

فهي علم كباقي العلوم الغربية عامة أو اللّسانية خاصة أبهرت الفكر العربي الحديث، فحاول رواده السّير بخطى مسرعة لمواكبة الازدهار الحضاري، واللحاق بقافلة العلم، فاحتضنوا هذا المولود الجديد وغذوه من روح فكرهم، فكانوا مترجمين أحيانا ومُثريين أحيانا أخرى، بما لديهم من تراث لغوي يصلح لأن يكون البذرة التي نبت منها هذا العلم الجديد .

فهذه المكانة المرموقة التي وصل إليها هذا العلم هي نتيجة اهتمامه بدراسة المعنى في سياقه الداخلي والخارجي ممثلا في المقام ،فهو بهذا وصل لما لم تصل إليه الدّراسات اللغوية القديمة منها أوالحديثة.

وقد بينت العديد من الدراسات للباحثين العرب في تراثنا اللغوي مدى اهتمام علمائنا القدماء بالجانب التداولي في دراساتهم ونظرياتهم، إذ تطرقوا في بحثهم اللّغوي إلى مجالات تعدّ الآن من صميم الدّرس التّداولي كالمقام والسّياق والكفاءة الإنجازية والحجاج وغيرها بل وربما تجاوزوا في طرحهم ونظرياتهم ما وصلت إليه التّداولية الحديثة في الغرب لما احتوته من آليات للتحليل والتفسير محاورين بها النص القرآني والنص الشعري هادفين من وراء ذلك الولوج في أعماق هذه النصوص وكشف دُررِها الثمينة، فنجد من الرّواد والمنظرين لهذا الدرس الجاحظ وكتابه "البيان والتبيين" والجرجاني و "دلائل الإعجاز" والعسكري وكتابه "الصناعتين" والسّكاكي وكتابه "مفتاح العلوم "، هؤلاء عامة وحازم القرطاجني وكتابهّ منهاج البلغاء وسراج الأدباء" خاصة ؛إذ يعدّ بمثابة عصارة فكر نهل وارتوى من

مختلف مشارب الحضارتين الإغريقية والحضارة العربية الإسلامية، مما جعل نظريته ومختلف آراءه جاءت سابقة لزمانه ؛ فالباحث في هذا الكتاب يجد نفسه أمام موسوعة علمية فلسفية نقدية بلاغية أدبية تزخر بفكر حضاري يحق له السبق في وضع أسس للنظريات النقدية الحديثة .

فكان ذلك بمثابة المحفز لنا على البحث في التقارب بين الدّرس العربي البلاغي القديم من خلال فكر حازم والدرس التداولي الغربي الحديث، فتمّ بذلك بحثنا المعنون بـ «**مقومات الفعل التداولي للبلاغة العربية من منظور حازم القرطاجني من خلال كتابه منهاج البلغاء وسراج الأدباء**» إلى ساحة البحث العلمي، فجاء اختيارنا نابعا من اهتمامنا بالتّراث العربي ورغبة في الكشف عمّا خلفه حازم القرطاجنّي من نظريات صائبة مكملة لمن سبقوه، ومجسدة للعديد من الأفكار اللسانية الحديثة خاصة الفكر البرغماتي، هذه النظريات المجموعة بين دفتي كتابه "منهاج البلغاء وسراج الأدباء".

وتمّ ضبط العنوان على هذا الشكل لنرصد بعبارة "مقومات الفعل التداولي" كلّ ما له شأن في تحقيق إنتاج الفعل التداولي، وإنجاح عملية التداول، وفي المقابل نحاول الكشف عن وجود هذه المقومات في الفكر البلاغي العربي عامة وفكر حازم القرطاجني خاصة ،محاولين الإجابة عن الإشكالية المطروحة:

- ما مدى تجلي مقومات الفعل التداولي في فكر حازم القرطاجني في كتابه المنهاج؟
- كيف نظر البلاغيون العرب إلى الفعل التداولي ومقوماته؟

وقد كان هدفنا من وراء هذا البحث الاستيعاب المعرفي الايجابي لما يحتويه الفكر البلاغي العربي، ثمّ المقاربة بين فكر حازم القرطاجني والفكر اللساني التداولي الغربي الحديث ،والوقوف على ارهاصات التداولية في الدرس البلاغي العربي القديم والذي لا نستطيع الإحاطة به مهما طال الوقت وتضاعف الجهد لغزارة المصنفات البلاغية وشساعتها،وحسبنا أننا حاولنا التنويع ببعض آرائهم المتفرقة، فركزنا على ما يخدم ظاهرة المقومات وما تداولوه فيها،ولتحقيق ذلك اعتمدنا المنهج التداولي للكشف عن وجه التلاقي بين الفكرين، ودعمناه بالمنهج الوصفي من خلال التطرق لتعريف التداولية ومفاهيمها وأبعادها، وكذا المنهج التاريخي في تناولنا لحياة حازم.

ومحاولة منا لمعالجة الموضوع والإشكالية المطروحة انتهجنا الخطة الآتية التي انبنت على مقدمة وثلاثة فصول، حيث ضمّ الفصل الأول التمهيدي الحديث عن التداولية وأسسها المعرفية، فتطرقنا من خلال ذلك إلى مفهومها وأسسها وتصورات بعض العلماء لها،كما تناولنا الحديث عن مقومات الفعل التداولي من ملفوظي واجتماعي تواصلي وحجاجي إقناعي وقصدي؛ حيث تحدثنا عن دورها وعلاقتها بالفعل التداولي.

أمّا الفصل الأول من العمل التطبيقي فتطرقنا فيه لنبذة تاريخية عن حياة حازم، ولمحة وصفية لكتابه المنهاج، ثمّ تلا ذلك حديثنا عن وجود المقوم الملفوظي والاجتماعي التواصلي في البلاغة العربية من خلال التطرق لبعض أفكار بعض البلاغيين العرب ،وقد اخترنا ثلاثة من رواد البلاغة العربية القديمة وهم الجاحظ وأبو هلال العسكري، والجرجاني، وقد تمّ عرض لبعض أفكارهم في هذا المجال وبعدها شرعنا في التحري عن نقطة التلاقي بينها وبين الفكر التداولي الغربي .

ثمّ في العنصر الثاني من هذا الفصل عرضنا فيه بعض أفكار حازم القرطاجني وآراءه التي يتحدث فيها عن المقوم الملفوظي للفعل التداولي ،حيث ركزنا في حديثه عن العناصر الأساسية التي تساعد في عملية إنتاج الفعل الكلامي وفي العنصر الثالث من هذا الفصل تمّ عرض لأهم أفكار حازم وآرائه حول المقوم الاجتماعي التواصلي ودوره في إنجاح عملية التواصل والتفاعل بين أفراد المجتمع، وفي هذا المضمار اهتم حازم كغيره من البلاغيين العرب بمقام التواصل .

وفي **الفصل الثاني والأخير من العمل التطبيقي في العنصر الأول منه** تطرقنا فيه للحديث عن وجود المقوم الحجاجي الإقناعي والمقوم القصدي للفعل التداولي في البلاغة العربية وقد عرضنا بعض الآراء والأفكار لبعض البلاغيين العرب القدامى حول هذين المقومين، واخترنا في هذا الفصل الجاحظ والعسكري والجرجاني والسكاكي، وقد تمّ العرض لبعض أفكارهم التي تناولوا فيها هاذين المقومين. **ثمّ في العنصر الثاني** من هذا الفصل تطرقنا فيه للحديث عن رأي حازم في المقوم الحجاجي الإقناعي ودوره في الفعل التداولي. **أمّا في العنصر الأخير من هذا الفصل** تناولنا فيه مقوم القصدية من منظور حازم وآرائه المختلفة حوله .

و في نهاية البحث وصلنا إلى خاتمة سجلنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدّراسة.

وقد اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها كتاب منهاج البلغاء وسراج الأدباء ،وكتاب نظرية المعنى عند حازم القرطاجني ،ومستعينين في ذلك ببعض الكتب والدراسات التي تطرقت للموضوع منها كتاب البلاغة العربية أصولها وامتداداتها لمحمد العمري وكتاب اللسان والميزان والتكوثر العقلي لطه عبد الرحمان،وقراءة القرطاجني من خلال تحليل الخطاب الحديثة لخليفة الميساوي.

وقد كان التعاطي مع هذا الموضوع أمر فيه نوع من الصعوبة نظرا لكون الدراسة التداولية دراسة لسانية جديدة مازال يشوبها نوع من الغموض،ومازالت لحد الساعة تخضع لبعض الممارسات والمقاربات المعرفية،كما أنّ الإلمام بالمادة المعرفية للبلاغة العربية أمر شبه مستحيل لكثرة التصانيف فيها وترامي أطرافها، مع ضيق الوقت المحدد للبحث،مما حال بيننا وبين الإلمام بحيثيات الموضوع المطروح.

وما يسعنا في الأخير إلا أن نتقدم للمشرف الأستاذ الدكتور لزهر كرشو بجزيل الشكر على قبوله الإشراف عن بحثنا وصبره معنا ،ونحن ممتنين له كلّ الامتنان على المجهود الذي بذله معنا في تقويم هذا البحث وتصويبه حتى خرج بهذه الصورة، كما نتقدم مسبقا إلى أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا الجهد المتواضع، متمنين أن يكون في مستوى تطلعاتهم ،والله الموفق.

الفصل التمهيدي

التداولية مفهومها وأسسها المعرفية

توطئـــــــة

I – مفهوم التداولية

1– التداولية في اللغة

2– التداولية في الاصطلاح

II – أسس الدرس التداولي

1– مفهوم الفعل

2– مفهوم السياق

3– مفهوم الإنجاز

III– تصورات التداولية وأبعادها

1– تصوّر فرانسواز أرمينكو (تداولية اللغات الشكلية وتداولية اللغات الطبيعية– تداولية التلفظ)

2– تصوّر هانسون (تداولية الدرجة الأولى– تداولية الدرجة الثانية – تداولية الدرجة الثالثة)

3– تصوّر جان سرفوني (وجهة أوز والد ديكرو– وجهة آلان بيريندونية – وجهة نظر روبيرمارتان)

4– الأبعاد التداولية: [البعد الملفوظي – البعد الاجتماعي التواصلي – البعد الحجاجي الإقناعي – البعد القصدي]

توطئـــة

تعدّ التداولية من أهم الدّراسات اللّسانية التي وصل إليها علماء اللّغة في رصدهم للمعنى والكشف عن أغواره، بتتبّع ورصد عملية إنتاج الملفوظ الذي يحمله.

ففتحت بذلك بابا واسعا أمام العديد من التخصصات والنظريات والأفكار المختلفة، من بينها الفلسفة، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، واللسانيات والبلاغة والسيمياء، حيث تزاحمت هذه النظريات وتداخلت فيما بينها بطريقة فوضوية، فنتج عن ذلك إشكالات عدّة جعلت من التداولية درسا غامضا ومبهما فساد الغموض معظم مصطلحاته ومفاهيمه، وفي هذا الشأن تقول فرانسوز أرمينكو: "درس جديد وغزير، إلاّ أنّه لا يمتلك حدودا واضحة.. تقع التداولية كأكثر الدّروس حيوية، في مفترق طرق الأبحاث الفلسفية واللسانية "[1] وهذا الأمر أدى ببعض الباحثين إلى تفضيل مصطلح « تداوليات» « des pragmatiques» بصيغة الجمع على "التداولية " بصيغة المفرد لكنهم أدركوا صعوبة توحيد التداولية ومناهجها وأهدافها.

ومن هؤلاء الباحث العربي المعاصر طه عبدالرحمان الذي يعد من الباحثين العرب الأوائل في هذا المجال،إذ استخدم مصطلح «التداوليات» فيقول: « وقد وقع اختيارنا منذ 1970 م على مصطلح « التداوليات» مقابلا للمصطلح الغربي « براغماتيقا » لأنّه يوفي المطلوب حقه باعتبار دلالته على معنيين « الاستعمال» و«التفاعل» معا ،ولقي منذ ذلك الحين قبولا من لدن الدارسين الذين أخذوا يدرجونه في أبحاثهم» [2].

وقد تنوعت الترجمات العربية لمصطلح «pragmatique » منها: التبادلية: الاتصالية، النفعية، القصدية، المقامية.

(1) فرانسواز أرمينكو ،المقاربة التداولية ، ترجمة : د. سعيد علوش ، مكتبة الأسد ، د ط ، د ت ، ص 7 .

(2) طه عبدالرحمان ، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام ،المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2000 ، ص 28 .

I– مفهوم التداولية:

المصطلح في أصله العربي يرجع إلى الجذر اللغوي (دَوَلَ) وله معانٍ مختلفة، لكن نظرة الدّارسين اللغويين تكاد تجمع على معنى التحوّل والتبدّل، فلهذا المصطلح مفهوم لغوي وآخر اصطلاحي.

1– التداولية في اللّغة:

قد ورد في لسان العرب لابن منظور تداولنا الأمر: أخذناه بالدّول، وقالوا دَوَاليك أي مُدَاولة على الأمر... ودالت الأيام أي دارت، والله يداولها بين النّاس، وتداولته الأيدي أخذته هذه مرة وهذه مرة، وتداولنا العمل والأمر بيننا بمعنى تعاورناه، فعمل هذا مرة وهذا مرة.(1)

وجاء في معجم مختار الصحاح للرازي:دَوَلَ: (الدَّولَة) في الحرب أن تدال إحدى الفئتين على الأخرى، يقال كان لنا عليهم الدَّولَة، والجمع " الدِّوَل" بكسر الدال، و" الدُّولة " بالضم في المال يقال صار الفيئ دُولة بينهم يكون مرة لهذا ومرة لهذا ، قال أبو عبيد (الدُّولة) بالضم اسم الشيء الذي يُتَداول به بعينه و(الدُّولة) بالفتح الفِعلُ. وقال أبو عمرو بن العلاء: " الدُّولة " بالضمّ في المال وبالفتح في الحرب. ودَالت الأيّام أي دارت والله (يُداولها) بين النّاس (2).

أمّا في معجم أساس البلاغة للزمخشري: دَوَل: دالت له الدَّولة، ودالت الأيّام بكذا ، وأدال الله بني فلان من عدّوهم، جعل الكرّة لهم عليه ، وأُديل المؤمنون على المشركين يوم بدر، وأديل المشركون على المسلمين يوم أحد. والله يداول الأيّام بين النّاس مرّة لهم ومرّة عليهم وتداولوا الشيء بينهم والماشي يداول بين قدميه، يراوح بينها.(3)

والتداول من تداول يتداول وجذره (دَوَلَ) وهو صيغة التجاوز، وفيه الممارسة والتفاعل أيضا، وهذا واضح من خلال مادته المعجمية، إلاّ أنّ هذه المادة تنسحب على تعميم كبير من النكرات ، هذه

(1) ابن منظور ، لسان العرب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط3 ، 1999 م ، ج 4 ، مادة (دول) ، ص 444 .

(2) الرازي (محمد بن أبي بكر) ، مختار الصحاح ، دائرة المعاجم ، بيروت ، د ط ، 1986م ،باب الدال ، مادة (دول) ، ص 90 .

(3) الزمخشري (جار الله بن أحمد) ، أساس البلاغة ، دار المكتبة العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1998 م ، ج1 ، ص303 .

النكرات التي يمكن أن تستبدل باللغة والخطاب، لتفيد بعض التخصص الذي نرجوه من ذلك نقول تداول اللّغة: أي استعملها.

وعلى هذا الأساس استعملت كلمة التداولية المشتقة من فعل " تداولَ " وهو يفيد معنى « تناقله الناس وأدروه بينهم »[1].

وإذا تأملنا هذا الفعل الذي يفيد معنى المشاركة، نجد أنّه يجمع بين جانبين اثنين مترابطين، وهما، التواصل والتفاعل، ومن ثمة يكون معنى التداول، أن يكون القول موصولا بالفعل [2].

إذًا « فالتداولية لغة من التداول، والتداول تفاعل، وكلُّ تفاعل يلزمه طرفان على الأقل (مرسِل ومستقبل، متكلم وسامع، كاتب وقارئ). ويعني أنّ مدار التداولية هو مقاصد وغايات المتكلم، وكيفية تبليغ مستمعا أو متلقيا، وكلّ تداول تحكمه ظروف وعوامل تحيط به » [3].

2- التداولية في الاصطلاح:

لقد اجتهد الكثير من العلماء والباحثين من الغرب أو العرب في تقديم تعريفات مختلفة لهذا الدرس اللساني.

2-1- بالنسبة للغرب يعود الفضل في أقدم تعريف لها إلى " شارل موريس" سنة 1938م في كتابه " أسس نظرية العلامات " فيقول: « التداولية جزءٌ من السيميائية، التي تعالج العلاقة بين العلامات. ومستعملي هذه العلامات »، وهذا التعريف واسع، يتعدى المجال اللّساني إلى السيميائي والمجال

الإنساني إلى الحيواني والآلي.[4]

فهي عند موريس جزء من السيمياء ، وتهتم بدراسة العلاقة بين العلامات ومستعمليها (المتكلم، المستمع) ، وما يترتب عن هذه العلامات.

(1) طه عبد الرحمان،تجديد المنهج في تقويم التراث،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء،المغرب،ط2،د ت،ص244

(2) نفسه ، ص ن .

(3) بهاء الدين محمد مزيد،تبسيط التداولية من أفعال اللّغة إلى بلاغة الخطاب السياسي،عين شمس،القاهرة، ط1، 2010 ص 18 .

(4) فرانسواز أرمينكو ، المقاربة التداولية ، ص 8 .

وفي الغالب فإنّ التداولية تُعرّف عموما كما يراها آن ماري دير(Anne -Mariediller) وفرانسواز ريكاناتي (Récanati Francois)، وهي « دراسة استعمال اللّغة في الخطاب » شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية، فهي تهتم بالمعنى كالدلالة، ولكن خلال تتبع ودراسة الاستعمال ومختلف السياقات في استخلاص المعنى والوصول إليه.

ويظهر إلى جوار هذه التعريفات تعريف فرانسيس جاك (Jaque Francis) « إذ تتطرّق التداولية إلى اللّغة، كظاهرة خطابية، وتواصلية واجتماعية معا » [(1)].

يعني هذا أن التداولية تهتم بالبحث عن العلاقات الرابطة بين البنية الاجتماعية والإطار التواصلي والتشكيل التخاطبي، بغية الوصول إلى قصد المتكلم، إذ أنّ البنية الاجتماعية بأنماطها المختلفة تؤثّر على الإطار التواصلي المثبتة إليه، وهو بدوره يؤثّر في منجز الخطاب من خلال توجيهه إلى اختيار كلمات، وتقنيات معنية تخدم قصده وهدفه وتساعده في تبليغ ذلك.

إذن فالبنية الاجتماعية وما تحمله من عادات، وتقاليد، ومعتقدات، وثقافات مختلفة تؤثّر على الإطار التواصلي الذي يحمل مجموعة من الاستراتجيات التي توجّه مكوّن الخطاب لاختيار ما يكون به خطابه ويبلغ به قصده.

وعليه هناك علاقة تأثيرية ومتعديّة بين البنية الاجتماعية والإطار التواصلي والظاهرة الخطابية.

2-2- ومن بين المعرفّين لها من الباحثين العرب مسعود صحراوي إذ عرفها تعريفا واضحا في كتابه " التداولية عند العلماء العرب " بأنّها: « مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح، والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها " الخطاب " والبحث عن العوامل التي تجعل من " الخطاب " رسالة تواصلية " واضحة وناجحة " والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية » [(2)]

(1) فرانسواز أرمينكو ، المقاربة التداولية ، ص 8 .

(2) مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب ، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي ، دار الطبيعة بيروت ، ط1 ، 2005م ، ص05 .

نستشفّ من هذا التعريف أنّ التداولية تبحث عن العلاقة القائمة بين الخطاب وإطاره التواصلي وبنيته الاجتماعية والبحث عن الطرق والاستراتجيات التي تؤدّي إلى نجاح العملية التواصلية ووضوح رسالتها.

وهذا التعريف يقودنا إلى تعريفات أخرى منها تعريف صلاح فضل الذي يرى فيه أنّ التداولية هي ذلك «العلم الذي يعنى بالشروط اللازمة لكي تكون الأقوال " مقبولة وناجحة وملائمة " في الموقف التواصلي الذي يتحدث فيه المتكلم » [1]. فهذا التعريف يظهر لنا أنّ التداولية تركّز على العلاقة بين الخطاب والسياق، ومحور تركيزها السياق بأنواعه المختلفة.

وكذا تعريف محمد عناني، الذي يعتبر فيه أنّ « التداولية هي دراسة استخدام اللغة في شتى السياقات والمواقف الواقعة أي تداولها عمليا، وعلاقة ذلك بمن يستخدمها، وهذا يعني أنّ السياق جاء بُعدًا جوهريا في التداولية ودخل في تعريفها » [2].

ومن خلال هذه التعريفات المختلفة للتداولية نستخلص ما يأتي:

أنّها تدرس وتهتمّ بـ:

- استعمال اللغة
- علاقة اللغة بالسياق (الأبعاد الاجتماعية).
- وصول المتلقي وفهمه لقصد المتكلم.

وعليه فأوْجز وأشْمل تعريف لها هو أنّ التداولية تعني " دراسة اللغة في الاستعمال أو التواصل " أي أنّ صناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي، اجتماعي ولغوي) وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما [3].

(1) صلاح فضل ، بلاغة الخطاب وعلم النص ، عالم المعرفة ، الكويت ، ط، 1992 ، ص20 .

(2) علي محمود حجي الصّراف، في البراجماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة ، دراسة دلالية ومعجم سياقي مكتبة الآداب ، القاهرة ، مصر ، ط، 2010 م ، ص 04 .

(3) محمود أحمد نحلة ، أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، دار المرفة الجامعية ، ت 2002 م ، ص14 .

II– أسس الدرس التداولي في تحليل الخطاب:

حدّدت فرانسوز أرمينكو المفاهيم الأكثر أهمية في التداولية ، وهي تقوم على مفاهيم أساسية تعدّ بمثابة الركائز الأساسية التي يقوم عليها الدرس التداولي:

1 – مفهوم الفعل: " ويتنبه إلى أنّ اللّغة لا تخدم فقط تمثيل العالم، بل تخدم انجاز الفعل، فالكلام هو أن نفعل "[1]. أي تجاوز مفهوم الفعل في التداولية مفهوم الفعل في التداولية مفهوم تمثيل العالم وإنتاج ألفاظ دالة على المعاني، إلى القيام بالفعل وممارسة التأثير من خلال استعمال اللّغة.

2 – مفهوم السياق: ونقصد بالوضعية الملموسة التي توضع وتنطلق من خلالها مقاصد تخص المكان والزمان ، وهوية المتكلمين..إلخ وكل ما نحن في حاجة إليه من أجل فهم وتقييم ما يقال، وهكذا ندرك أهمية السياق حين نحرم منه مثلا، أو حين تنقل إلينا المقاصد عبر وسيط، وفي حالة معزولة عن الوسيط.[2] يعني الموقف والوضعية التي توظّف فيه الملفوظات، والمتضمّنة للمكان والزمان، وهوية المتكلّمين، وكلّ ما نحن في حاجة إليه لفهم وتقويم ما يقال.

« ولعلّ تركيز التداوليّة على السياق وأهميّته في العلاقة التخاطبيّة هو ما دفع بماكس بلابك "lyckb Max " إلى نعت التداولية باسم السياقية، لأنها في نظره علم الاستعمال اللساني ضمن السياق، أو بتعبير أكثر توسعا: هي استعمال العلامات ضمن السياق » [3].

3– مفهوم الإنجاز: « ونقصد به طبقا للمعنى الأصلي للكلمة، إنجاز الفعل في السياق إمّا بمحايثة لقدرات المتكلمين، أي معرفتهم وإلمامهم بالقواعد، وإمّا يتوجّب إدماج التمرس اللساني بمفهوم أكثر تفهّما كالقدرة » [4].

---

(1) فرانسواز أرمينكو ، المقاربة التداولية ، ص9 .

(2) المرجع نفسه ، ص ن .

(3) رضوان الرقبي ، النظرية التداولية : المفهوم والتصور 1) صحيفة المثقف ، العدد320 2 ، 06/12
www.almothaqaf.com/idea html/2015/894345.

(4) فرانسواز أرمينكو، المرجع نفسه ، ص9.

III– تصورات التداولية وأبعادها:

من خلال المفهوم العام للتداولية يتبين لنا بأنّها تهتم بدراسة اللغة أثناء الاستعمال والتواصل، وتنطلق هذه الدراسة من محاولة للإجابة عن جملة من الأسئلة ومن بينها: ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلّم ؟ وإلى من يتكلّم ؟ من يتكلّم مع من ؟ ولأجل من تتكلّم ؟ كيف يمكننا قول شيء آخر، غير ما كنّا نريد قوله ؟ [1].

كلّ هذه الأسئلة وغيرها كانت بمثابة المحرّك الفعلي لدفع حركية المقاربات التداولية التي اتسع فضاؤها لينتج لنا تداوليات بتصوّرات مختلفة، من أبرزها تصوّر فرانسواز أرمينكو وهانسون وجان سيرفوني [2]

1) تصوّر فرانسواز أرمينكو: جعلت الباحثة التداوليّة في اتجاهين مختلفين هما:

أ – تداولية اللّغات التشكيلية وتداولية اللّغات الطبيعية:

ولدت تداولية اللّغات التشكيلية من رحم فلسفة الاتجاه الكانطي في اللغة، ثم التفت بتحليل اللّغة العادية ،انطلاقا من السبعينيات إلى دأب روادها (ستالناكو 1972م) و(هانسون 1974) [3] بوضع أسس لهذا الاتجاه " تداولية اللغات التشكيلية " كنظرية لها مبادئ فلسفية منطقية تقوم عليها في معالجة العلاقة بين التلفظ وملفوظه، وبين الجمل وسياقاتها من خلال أعمال فيتغنشتاين وشتراوس وغيرهما ، وامتد مجال التداولية من دراسة شروط الحقيقة وقضايا الجمل، إلى دراسة حدس المتخاطبين، والاعتقادات المتقاسمة.[4]

(1) فرانسواز أرمينكو ، المقاربة التداولية ، ص 7 .

(2) ينظر المقاربة التداولية ، ص 7

(3) ينظر : المقاربة التداولية ، ص 15.

(4) ينظر: المرجع نفسه ، ص 35-37 .

أمّا تداولية اللغات الطبيعيّة فتمثلت في دراسة اللّغة بوصفها وسيلة وحيدة للتعبير عن مشكلات الفلسفة والمجتمع.[1]

ب – تداولية التلفظ وتنقسم إلى قسمين:

* تداولية صنيعة التلفّظ: اهتمت بعملية صناعة الملفوظ والدوافع التشكيلية، وتمثّلها ألعاب اللغة عند " فيتغنشتاين " ومفهوم الأفعال لدى " أوستين " و" سيرل ".

* تداوليّة صيغ الملفوظ: اهتمت بشكل الملفوظ وعباراته. ودرست علاقته بالدلالة ومدى ارتباطها بهذا الشكل أو هذه العبارة مع ضبط السياق المناسب.[2] ويمثّلها مونشاك وهنتيكا وكوشي.

2) تصور هانسون 1974 م:لقد حاول هانسون أن يربط بين مختلف التفرعات التي وسعتها التداولية في امتدادها بطريقة مستقلة نسبيا، حيث قدّم تصوّرا متميّزا، ويعدّ الأوّل من نوعه، وذلك بتمييزه لثلاث درجات، يهدف من خلالها إلى توحيد أجزائها وفق درجة تعتقد السياق من جزء إلى آخر، فيُميّز بين:

2– 1 – تداولية الدّرجة الأولى:هي دراسة للرموز الإشارية (أي التعابير المبهمة خارج السياق) ضمن ظروف استعمالها.

وتعتمد هذه التداولية على السياق الوجودي والإحالي المتمثل في المخاطبين، ومعطيات المكان والزمان.

فهي تقوم على دراسة عناصر إنتاج الخطاب اللّغوي ومعيناته، التي تحصر في:

- الأنا ⟵ وهي جميع ضمائر (المتكلم والمخاطب) الصادر عنه الخطاب.
- الهنا ⟵ جميع أسماء الإشارة وظروف المكان المنتج فيه الخطاب.
- الآن ⟵ وهي ظروف الزمان البارزة والمضمرة التي تقوم بتحيين الخطاب، وفيه يتم إنتاج الخطاب.

(1) ينظر : أحمد بوجادي في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم ، بيت الحكمة ، ط1 ، 2009 ، ص 78 .

(2) ينظر فرنسواز أرمينكو ، المقاربة التداوليّة ، ص 12.

إذا من النظريات المنبثقة عن هذه التداولية نظرية التلفظ، وتعكسها أعمال بيرس وروسل وبارهييل وأطروحة بول كوشي [1]

2 – 2 – تداولية الدّرجة الثانية:

تتجلّى في دراسة طريقة ارتباط القضية المعبّر عنها بملفوظها ؛ إذ على القضية المعبّر عنها في كلّ الحالات أن تتميز في دلالتها عن الدلالة الحرفية للجملة. وسياق هذه أوسع من سابقتها: حيث يمتدّ إلى نفسية المتخاطبين وحدسهم، والاعتقادات المشتركة بينهم.

فهي تهتمّ بقضايا مختلفة نحو: شروط نجاح التواصل لسيرل (المعنى الحرفي والمعنى السياقي) وقوانين الخطاب لديكرو والمعنى الحرفي والمعنى الموضوعي.[2]

وتندرج ضمنها أيضا قواعد الحديث لجرايس القائمة على " مبدأ " بين المتخاطبين.

والتخاطب في نظره نشاط مقنّن، يخضع إلى قواعد، والمشاركون في الخطاب يحترمون مبدأ التعاون.

وميّز إلى جانب هذا المبدأ أربعة أصناف للقواعد وهي مستقاة ممّا وضعه الفيلسوف "كانط ".

* الكمية Quontité: أن يكون الخطاب غنيا بالأخبار بشكل كاف فقط دون زيادة.

* الكيفية Qualité: أن يكون الخطاب صائبا وحقيقيا اعتقادا، ولا يفقد البرهنة على ذلك.

* العلاقة Relation: أن يكون دقيقا، وأن تكون المساهمة دالة (ذات بال) للحديث.

* الصيغة (حكم الكلام) Modailité: أن يكون واضحا، غير مبهم، موجزا، منظما. [3]

2-3- تداولية الدّرجة الثالثة:

" نظرية أفعال اللغة " هذه النظرية تنطلق من مسلّمة مفادها أنّ الأقوال الصادرة عن المتكلمين، ضمن وضعيات محدّدة تتحول إلى أفعال ذات أبعاد اجتماعية. [4]

(1) ينظر: فرانسواز أرمينكو ، المقاربة التداولية ، ص 38-47 .

(2) ينظر : المقاربة التداولية، ص 51- 58 .

(3) ينظر :أحمد بوجادي ،اللسانيات التداولية ،ص 80

(4) فرانسواز أرمينكو ،المقاربة التداولية، ص 60

ويعود الفضل في وضعها إلى الفيلسوف " أوستين " وطوّرها تلميذه " سيرل " فقد بيّنا أنّه لا يتحدّد الفعل إلاّ من خلال السياق الذي يتكفّل بتحديد جدّية التلفظ أو الدّعاية أو إنجاز فعل معين.[1]

فاللّغة في نظر أوستين ليست للتواصل فقط بل هي للإقناع وتغيير السلوك والمواقف [2]. وقد ميّز في هذه الأقوال بين ثلاثة أنواع من الأفعال الكلامية :

أ – فعل قولي أو فعل التلفظ . "acte locutoire":وهو فعل ينشأ نتيجة فعل أعضاء النطق ويشتمل على كل المستويات اللسانية (الصوتي، الصرفي ، التركيبي ، الدلالي)

ب– فعل متضمن في القول أو فعل الخطاب "Loi illocutoire ": وهو الفعل الانجاز الحقيقي إذ أنه عمل ينجز بقول ما [3]

– فعل ناتج عن القول أو فعل التأثير : وهو الفعل التأثيري حيث نتعمد احداث هذه الآثار عن قصد أو نية أو هدف ما [4] .

وملخص الفعل الكلامي الكامل =فعل القول +الفعل المتضمن في القول + الفعل الناتج عن القول.

ويلاحظ أن للفعل الكلامي عند أوستن ثلاث مميزات هي :

- إنه فعل دال
- إنه فعل انجازي
- فعل تأثيري

ويشترط أوستن لقيام كلّ فعل كلامي عامل أساسي لتحقيقه هو القصدية [5] .

(1) ينظر أحمد بوجادي في اللسانيات التداولية ،ص81

(2) ينظر : علي آيت أوشان ، السياق و النص الشعري من البنية إلى القراءة ، دار الثقافة الدار البيضاء المغرب ، ط1، 2000م، ص63

(3) فرانسواز أرمينكو ، المقتربة التداولية ، ص 61 .

(4) مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب ، ص 41 –42 .

(5) ينظر : أحمد أبوجادي ، اللسانيات التداولية ، ص102

3- تصور جان سرفوني: يلخّص التداولية بعد أوستين في وجهات نظر ثلاث [1]

أ – وجهة أوزوالد ديكرو: وتدرس اللسّان والعلاقات المتبادلة بين القول واللاّقول، ويندرج ضمن هذه الوجهة الافتراض المسبق الذي هو وسيلة القول أو عدم القول، ودراسة الأقوال المضمرة التي يبقى تحقيقها في الواقع رهن سياق الحديث. [2]

ب – وجهة ألان بيريندونيه: إنّ رؤيته تخالف فكرة أوستين (القول هو الفعل) إذ يرى أنّنا " حينما نقول فنحن لا نفعل شيئا " ويعلّل رؤيته بجعل قيمة الفعل تنتجها الملفوظة بين الوصفيّة وبعض شروط السياق النوعي. والأفعال الإنجازية في نظره ليست مهمّتها الإنجاز، بل عدم إنجاز فعل، فهي تستعمل لإحلال الكلام محل الفعل المادي.

جـ – وجهة روبيرمارتان: يذهب إلى أنّ مجال التداولية ليس جملة، ولكنّها تتدخل على مستوى الملفوظ، وهي نتيجة للآلية الدلالية التي تشكل هذه الكلمة علامة لها.[3]

(1) ينظر : فرانسواز أرمينكو ،المقاربة التداولية،ص110

(2) ينظر مسعود صحراوي ،التداولية عند العرب ، ص 32 .

(3) ينظر أحمد بوجادي ،في اللسانيات التداولية ، ص 84-85 .

1- المقوم الملفوظي:

لقد أشار إلى مصطلح الملفوظية " شارل بالي" في كتابة اللسانيات العامة واللسانيات الفرنسية، كما تحدّث أوستين عن دور الملفوظ الذي يصف وضعية معينة، أو بتعيين حدث.

فهي اتجاه جديد في دراسة اللغة منطلق من تطوير " بنفست" الجاد لثنائية سوسير "اللغة والكلام " مستندا في ذلك إلى المفاهيم التداولية الجديدة في شرح علاقة اللغة بالمتكلم [1] لأنها تقوم على مفهوم الأداء الفردي للّغة دون عزله عن شروط التفاعل الأخرى ، فقد نشأت من التداولية ، ومن علاقة المتكلم باللّغة.[2]

- **مفهومها**: هي عملية إنتاج الملفوظ L'enonce ويكتسي تعريفها الطابع العلمي، حيث تقابل التعريف الفعلي للغة، وتشكّلها مجموعة العوامل والأفعال التي تتسبب في الإنتاج الملفوظ، بما في ذلك التواصل ذاته وهو حالة خاصّة من حالاتها[3].

ويعرّفها بنفست بقوله:" إنّ الملفوظية هي عملية تشغيل اللسان عن طريق فعل استخدام فردي"[4].

ومنه فالملفوظية هي الإطار العام للقول الذي يشمل الزمان والمكان وهوية المرسِل والمستقبل، وعلاقتهما ببعضهما.

- **مرجعيات الملفوظية:**

وهي علامات تحيل إلى ملفوظيتها (أي تعكسها) ولها عناصر أساسية هي:

- المتحدّث Locteur.
- المخاطّب Allocuteur.
- والزمن تتموضع فيه أثناء لحظة معينة، ويعتب قوة فاعلة Actants.

---

(1) ينظر :جان سارفوني ، الملفوظيّة ، ترجمة قاسم المقداد ، منشورات اتحاد الكتاب العرب،دط ، 1998ص7

(2) ينظر : أحمد بوجادي ، اللسانيات التداولية ، ص 102 .

(3) ينظر :الملفوظية ، ص ن

(4) نفسه ، ص ن

•والفضاء Espace أي في مكان معين لحظة حصول الملفوظية [1] ، زمن الإنتاج وزمن التلقّي مكان المتحدث ومكان المخاطب.

أمّا مرجعياتها الأكثر تمثيلا لها هي: { أنا/ أنت / الآن } فهي عبارة عن كلمات تشير من داخل الملفوظ إلى تلك العناصر الأساسية المكونة لها، فالمتكلّم يعكس حدوثه الضمير "أنا " ، والمخاطب يعكسه " أنت " والمكان يعكسه الملفوظ " هنا " أمّا الزمان فيعكسه الملفوظ " الآن " والإشارات تشكّل جزءا من المرجعيات لأنها لا تشير إلاّ بوجود مرجع ما ، فبين أنا وبين فرد يتحدّث عن نفسه في لحظة معينة، تكون العلاقة علاقة حقيقية، فهي العلاقة الناتجة عن لفظ هذا الفرد لكلمة "أنا"[2]

فالمعينات تحيل عن أطراف التواصل وتساهم في تحيين فعل التلفّظ إنجازا وقولا وفعلا، عن طريق الضمائر وأسماء الإشارة، وظروف المكان والزمان، ومن ثمّة فالمعينات هي التي تحدّد مرجع الوحدات اللغوية أثناء عملية التواصل. ويحيل هذا المرجع على واقعية لسانية خارجية تسيج علاقة الدال بالمدلول.

ومنه لا يتحقّق معنى شيء ولا تتعين هويته إلاّ بمعرفة هوية التواصل وشروطه المميزة [3]

---

[1] ينظر :جان سارفوني ، الملفوظيّة ، ص27

[2] نفسه ، ص28

[3] أحمد بوجادي ، اللسانيات التداولية ، ص102

2- المقوم الاجتماعي التواصلي للفعل التداولي:

مفهومه: هي المواقف الاجتماعية المختلفة والمسماة سياقات مقامية، فالمقام هو الأساس الذي ينبني عليه الشّق الاجتماعي للّغة، فهو الوجه الذي تتمثل فيه الأحداث والظروف والعلاقات التي تسود ساعة أداء المقال [1]، فهي دراسة تهتم بالموقف المقامي وعلاقته بالمعنى.

مضمونه: يرتكز المقوّم الاجتماعي التواصلي على عناصر الموقف الكلامي الذي يضمّ:

- المخاطِب (المتكلم) وهو منتج مقصود الرسالة.
- المخاطَب (المستمع) وهو مستلم مقصد الرسالة.
- سياق التلفّظ: ويقصد به كلّ الظروف والعوامل المحيطة بالرسالة.

" ويجب على كل مرسِل أن يأخذ عين الاعتبار السياق العام الذي يتواصل فيه، وكذا المجال الذي به وذلك حتى لا تفقد الرسالة معناها ".

وهو معلوم لدى المرسِل والمستقبل، ويتمثّل في مجموعة من الحقائق التي تقودنا لاختيار هذا النظام أو ذاك.

حيث تنتج العملية التواصلية داخل إطار أو مجال محدّد، ويتضمّن هذا السياق مظاهر تتفاعل فيما بينها، ويؤثر بعضها في الآخر وتتحدد فيما يلي:

أ – السياق الفيزيقي (المادي): ويضمّ المجال المحسوس أو الواقعي مثل (البيت – قاعة – ساحة) واختلاف هذه الموضوعات يؤدّي إلى اختلاف الأسلوب والنغمة والموضوع [2].

ب – السياق السوسيو – بسكولوجي: ويضم العلاقات الاجتماعية التي تربط أفراد المجتمع، والقواعد الثقافية لمجتمع ما، والطبائع الواضحة والضمنية للمواقع، فمن المعلوم أن الأسلوب يختلف من موقع إلى آخر.

جـ – السياق الزمني: ويشير إلى أنّ لكلّ عملية تواصلية سياق زمني تجري فيه.[3]

---

(1) رضوان الرقبي ، صحيفة المثقف ، النظرية التداولية ، المفهوم والتصور1 ،

(2)إبراهيم براهمي مقال عناصر العملية التواصلية،اللسانيات اللغة التواصل و التفاعل والمجتمع ، الإثنين 12 أغسطس 2012

(3) نفسه ، (1) ينظر أحمد بوجادي في اللسانيات التداولية ،ص81

ومنه فالسياق قد يكون لسانيا صريحا وهو مجموع العناصر اللغويّة المحيطة بجزء من الملفوظ، أمّا السياق الضمني (المقامي) فهو مجموع المقتضيات غير اللغوية التي يتحدّد بمقتضاها الملفوظ أنّه رسالة في زمان ومكان محددين، وهذه العوامل تتصل بالمخاطِب والمخاطَب وظروف الخطاب المختلفة.[1]

وهذا المخطط يختصر العملية التواصلية في الظروف الاجتماعية

[1] ينظر صابر حباشة ، مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية ، صفحات للدراسات والنشر ، سورية ، ص148 .

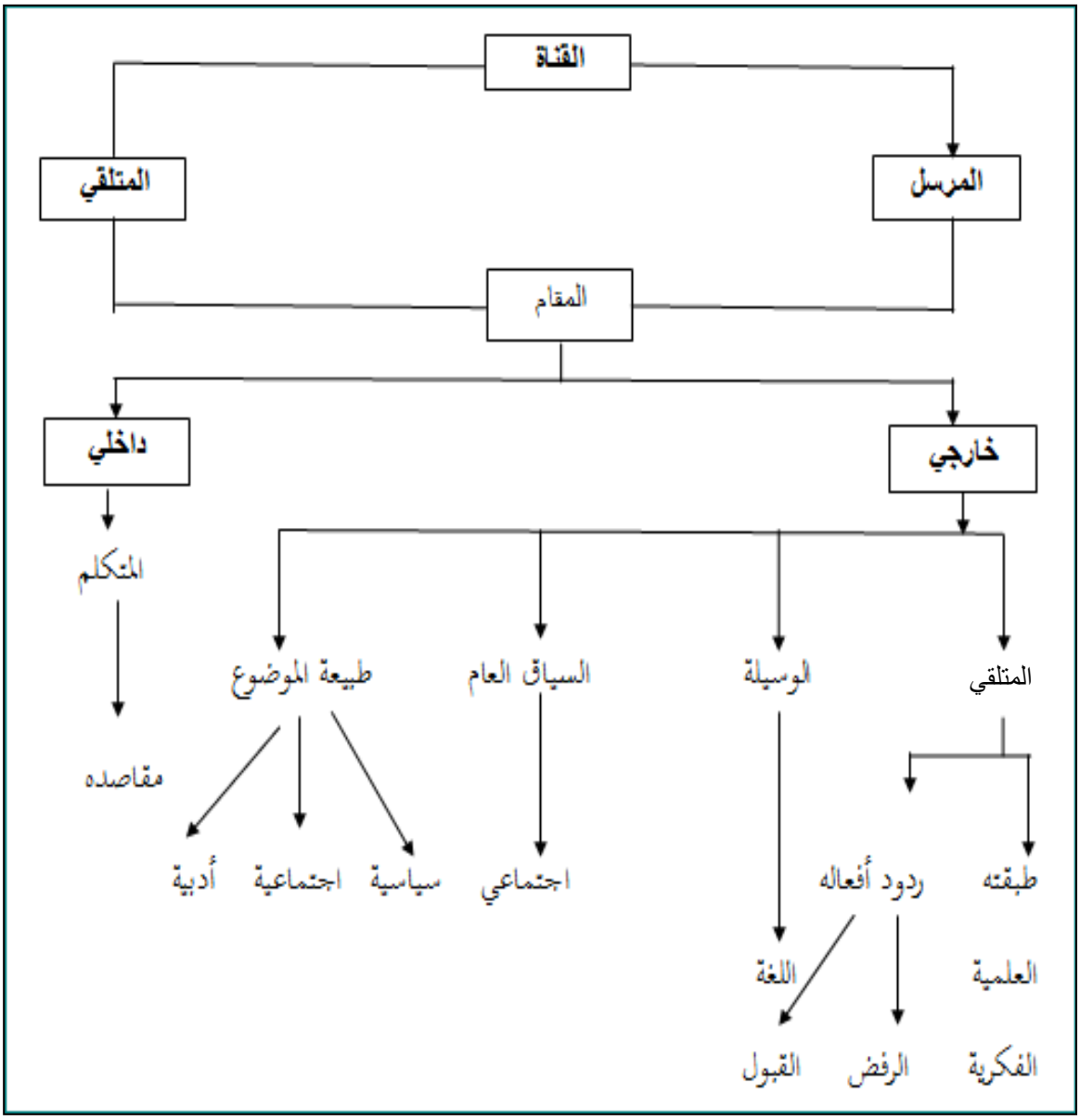

3- المقوّم الحجاجي الإقناعي للفعل التداولي:

لقد تنوعت تعريفات المفهوم الحجاجي الإقناعي بتنوع تعريف الحجاج، الذي اختلفت وجهات النظر في مفهومه بسبب ارتباطه بعلوم ومعارف وفنون مختلفة، جعلت الحصول على مفهوم واضح ودقيق للحجاج غاية صعبة.

فجاءت بنية التعريفات مختلفة اختلاف وجهة النظر، فمنهم من عرفه من خلال سماته الموضوعية العامة، أو البنى اللغوية، أو علاقته بالبلاغة، أو من حيث الوظائف الاتصالية والايصالية، أو من حيث الاتساق المكون له.

فقد أورد "بيرلمان وتيتيكا" تعريفات عده في مواضع مختلفة أهمها: «أن موضوع نظرية الحجاج هو درس تقنيات الخطاب التي من شأنها أن تؤدي بالأذهان إلى التسليم بما يعرض عليها من أطروحات، أو تزيد فيه درجة ذلك التسليم »[1] يعني أن المجتز اللغوي بما فيه الاستعارة والكناية والتشبيه أو المجاز هي من التقنيات التي تستعمل في الخطاب الحجاجي قصد التأثير في المتلقي والعمل على استمالته إلى القضية المعروضة عليه.[2]

واعتبرا أنّ غاية الحجاج الأساسية هي: «أن يجعل العقول تذعن فيما يطرح عليها من آراء أو تزيد في درجة ذلك الإذعان، فأنجع الحجاج ما وفق في جعل حدة الإذعان تقوى درجتها لدى السامعين بشكل يبعثهم على العمل المطلوب (إنجازه أو الإمساك عن)، أو هو ما وفق على الأقل في جعل السامعين مهيئين للقيام بذلك العمل في اللحظة المناسبة»[3]

ومن خلال تعريفهما للحجاج يلاحظ أنّهما استندا في ذلك على صناعة الجدل من ناحية، وصناعة الخطابة من ناحية أخرى؛ حيث جعلا الحجاج يقوم على دعامتين الأولى جدلية وهي التمشي الفكري الذي يؤدّي إلى التأثير الذهني في المتلقي، أما الثانية فهي خطابية وهو توجيه السلوك أو العمل.[4]

وهذه التعريفات كانت ضمن الإطار الفلسفي، ثم ظهرت نظرية الحجاج في اللغة مع «ديكرو وانسكومبر»، حيث يعرفه أحد أبرز المهتمين بهذا النوع من الحجاج (أبو بكر العزاوي) بقوله: «إن الحجاج هو تقديم الحجج والأدلة المؤدية إلى نتيجة معينة، وهو يتمثل في انجاز تسلسلات استنتاجية داخل الخطاب، وبعبارة أخرى، يتمثل الحجاج في انجاز متواليات من الأقوال، بعضها بمثابة الحجج اللغوية، وبعضهما الآخر هو بمثابة النتائج التي تستنتج منها» معنى ذلك أن الحجاج هو عبارة عن متوالية قولية إنجازية تتألف من حجج لغوية ونتائج[5]

(1) عبدالله صولة ، في نظرية الحجاج دراسات وتطبيقات،مسكيلياني ،تونس، الطبعة الأولى،2011 ،ص 13 .

(2) – ينظر: لزهر كرشو ، محاضرات في الحجاجيات ،المحاضرة الأولى جامعة حمة لخضر ،الوادي ، 2017/2016،ص3

(3) – بيرلمان وتيتيكا ، مصنف في الحجاج ، نقلا عن عبد الله صوله ، الحجاج في القرآن الكريم ، دار الفارابي ، لبنان ، ط1 ، 2001م ، ص28

(4) – ينظر: عبد الله صولة، الحجاج في القرآن، ص 28

(5) لزهر كرشو ، محاضرات في الحجاجيات ، ص3

أمّا طه عبد الرحمن فقد حدّد الحجاج: « أنه كل منطوق به، موجه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحق له الاعتراض عليها » [1]

ويدعم هذا التعريف الملامح الخمسة التي حدّدها أوليفي روبول فالحجاج:

* يتوجّه إلى مستمع.

* يعبّر عنه بلغة طبيعية.

* مسلمّاته لا تعدو أن تكون احتمالية.

* لا يفتقر تقدّمه إلى ضرورة منطقية بمعنى الكلمة.

* ليست نتائجه ملزمة.[2]

وصفوة القول أنّ الحجاج يجمع بين التأثير النظري والتأثير السلوكي ويتطلّب طرفين هما محورا الحجاج وهما: الباث والمتلقي.

***الباث والمتلقي في الخطاب الحجاجي:**

يذهب بيرلمان من خلال إلزام الباثّ وجهة نظر معينة، ويهدف من خلالها إقناع المتلقّي بها، إلى أنّ الحجاج ليس تواصلا عاديا، لأنه لا يقوم بمجرد التبليغ يجعل المتلقي يكتفي بفك الرموز بواسطة اللغة ليتسنى له الفهم، بل يقوم على التأثير في المتلقي، ويقتضي منه تأويلا محدّدا للخطاب حتى يكون الحجاج ناجحا، والخطاب ناجعاً.

***وجاهة الخطاب الحجاجي:**

الخطاب الحجاجي غايته القصوى إقناع المتلقي بما يحمل المرسل من أفكار أو مواقف للتأثير فيه، وتغيير سلوكه، وهذا التغيير دليل على نجاح الخطاب الإقناعي.

غير أنّ هذا النجاح مرهون بجملة من الشروط تحدّث عنها الدارسون، وأهمها:

1* الهدف: من كل خطاب حجاجي التأثير، ومنه يلزمه إظهار الحياد، أي المرسل يوهم المتلقي بأنّه لا ينحاز إلى أحد، فالمحتجّ ينكر ذاته ويختفي وراء قناع المحلل.

(1) طه عبد الرحمن، اللسان و الميزان والتكوثر العقلي، المركز الثقافي ، الدار البيضاء ،المغرب ط1، 1998ص 226.

(2) عبد العالي قادا، بلاغة الإقناع دراسة نظرية وتطبيقية، كنوز المعرفة؛ عمان، ط1 ،2016، ص16

2* التناغم والانسجام بين مفاصل الخطاب ومختلف مكونات، فلا مكان للتناقض في الخطاب الحجاجي.

وقد حدّد الدارسون مقومات التناغم الضروري في كل خطاب حجاجي فكانت ثلاث:

1- القبول: La necevabilité فلا يتم انخراط المتلقي في الخطاب إلا إذا ضمن البا ث أولا عملية التلقي ذاتها، ولا تتم إلا إذا وجد المتلقي في الكلام شكلا معقولا مقبولا ففهمه وقبله.(1)

2- مشابهة الحقيقة (La vraisemblance): أن يكون ما يحمله الخطاب متصوّرا، وأن تكون أشياؤه قابلة للتحديد وعلاقاته محتملة التطابق مع ما يحمله المتلقي من تصورات حول الواقع على مستوى الممكن والمستحيل.

3- الإقرار (Acceptabilité): فغايات الخطاب ومواضعه وقيمه المعتمدة يمكن للمتلقي أن يحددها ثم يقرها ويقتدي بها(2)

ومن خلال خاصية التناغم وما تحمله من مقوّمات يمكن اعتبار المجاز هو الأصل في الحجاج، وأنّ العلاقة المجازية هي علاقة استدلالية، فترد إلى العلاقة المجازية، فالادّعاء هو أصله ادّعاء أن:

- ادّعاء المعني الواقعي.
- ادّعاء المعنى القيمي.

والاعتراض هو الاعتراض أيضا اعتراضان:

- اعتراض على الواقعي.
- اعتراض المعنى القيمي.

ومنه فالعلاقة المجازية هي البانية لحقيقة الحجاج (3)

أمّا من الناحية الثانية: بناؤه على جانب منطقي يعتمد على البرهنة والاستدلال العقلي وهي من خصائص الخطاب الحجاجي.

(1) - ينظر : سامية الذريدي ، الحجاج في الشعر العربي بنيته وأساليبه، عالم الكتب، الأردن ، ط2، 2011،ص 35-37.

(2) - نفسه، ص ن .

(3) - طه عبد الرحمن، اللسان والميزان والتكوثر العقلي، ص 232.

– الاستدلال: هو السياق العقلي فالنص الحجاجي قائم على البرهنة وهو التطور المنطقي للنص، ومفتاح هذا النظام لسان؛ فهو ترتيب عقلي للعناصر اللغوية ترتيب يستجيب لنية الإقناع.

– البرهنة: إليها ترد الأمثلة والحجج وكلّ تقنيات الإقناع. (1)

4– مقوم القصدية للفعل التداولي:

تعدّ القصديّة من أسس الدراسات التي تهتم بالبحث عن المعنى، والتداولية من الدراسات التي تنص على القصدية، إذ تولي اهتماما بالغا بقصد المتكلم والكشف عنه "فالتداولية هي فرع من علم اللغة يبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم، أو هو دراسة معنى المتكلم" (2) ومعلوم أنّ القصدية جزء من الجهاز التلفظي، فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمتكلم والزمان والمكان والمتلقي والمحتوى، إذما حدث تأثير بين هذه العناصر المشكلة للخطاب فما هو إلاّ نتيجة القصدية التي توجهه وتتحكم فيه.

4–1 القصدية لغة:

مأخوذة من الجذر (ق، ص، د) بمعنى الدلالة على المعنى، وتأديته، حيث ذكر الزمخشري في أساس البلاغة:"عَنَيْتُ بكلامي كذا: أي أردته وقصدته، ومنه المعنى " (3)، قال ابن منظور في لسان العرب:" لا يقال عُنيتُ بحاجتك إلاّ على معنى قَصَدْتُهَا، ومن قولك عَنَيْتُ الشيء، أعنيه، إذا كنت قاصدا له، وعنيت بالقول كذا: أردت، ومعنى كل كلام ومَعْنَاتُه وَمَعْنِيَّتُه: مَقْصَدُه" (4)

4–2 – القصدية اصطلاحا:

لقد توالت تعريفات القصدية من الناحية الاصطلاحية فقد عرّفها طاهر بن عاشور بقوله:« هي الأعمال والتصرفات المقصودة لذاتها، والتي تسعى النفوس إلى تحصيلها، بمساع شتى أو تحمل على

(1) – سامية الذريدي ، الحجاج في الشعر العربي بنيته وأساليبه ، ص27

(2) أحمد محمود نحلة ، أفاق جديدة ، دار المرفة الجامعية،2002ص12

(3) الزمخشري ، أساس البلاغة ، تحقيق باسل عيون السود،دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ،ط1، 1998، ج2،ص 80

(4) ابن منظور ، لسان العرب ، ج3،ص383(مادة:ق ص د)

السعي إليها مثلا، وتلك تنقسم إلى قسمين، مقاصد للشرع ومقاصد للناس في تصرفاتهم » [1] فالمقاصد عند ابن عاشور هي حفظ النظام العام، بما فيه العدل والمساواة بين الناس.

يرى طه عبدالرحمان إلى أنّ القصد هو ذاته المعنى وهو قائم عليه في أنواع المعاملة والعقود الشرعية وهو يجعلنا على ذلك المبدإ التداولي والذي سمّاه بـ " مبدإ التصديق " لما صاغه " لا تقل لغيرك قولا لا يصدِّقه فعلك"[2]، وهو مبدأ تفرّعت منه عدّة قواعد، أهمها قاعدة القصد المرتبطة بالمتكلم ودوره في التأثير على المخاطب وهو ما ركزت عليه البلاغة العربية، والدراسات التداولية باعتباره أحد فروعه.

وفي تصوّر نحاتنا القدامى يعني: " مبدأ الغرض هو تلك الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب، وقصده منه "[3].

فيتبيّن لنا أنّ مهمة المتكلم أثناء التلفظ بخطابه، أن ينطلق من وسائل تمكّنه من بلوغ هدف التواصل، وتجسيد أغراضه.

أمّا مفهومها عند الغرب فأساسها العقل وارتباطه بمقاصد الأشياء فهي من وجهة نظر "جون سيرل":« هي ظاهرة بيولوجية طبيعية مثل كلّ الظواهر الطبيعية الأخرى، تخضع للتحليل والملاحظة[4].

أمّا الفرق بين القصد والقصدية من منظور فلسفي هو باعتبار القصد (ما كان وراءه وعي)، أمّا المقصديّة فهي التي تجمع (بين الوعي واللاوعي)، إذ عرّفها بأنّها خاصية عدّة حالات عقلية وأحداث، وسبب تلك الخاصية تتوجه تلك الحالات العقلية والأحداث إلى إنجاز الأشياء والحالات الواقعية في العالم... والمقصديّة تكون لغوية وغير لغوية سابقة وحاصلة أثناء العقل [5].

فقد ربطها " بالوعي " و" اللاوعي" «أن لها أطرا معينة في ذهن المرسِل، وغاية قصد المرسِل هي إفهام المرسل إليه، فيتم توصيل القصد بين الطرفين عن طريق اللغة في مستوياتها المعروفة، ومنها

(1) محمد الطاهر بن عاشور ، مقاصد الشريعة الإسلامية ، دار سحنون للنشر والتوزيع،تونس ،ط2، 2007،ص51

(2) طه عبد الرحمان ، اللسان و الميزان و التكوثر العقلي، ص250

(3) مسعود صحراوي ، التداولية عند علماء العرب ، ص 200

(4) جون سيرل ، القصدية ،بحث في فلسفة العقل ، تر أحمد الأنصاري ، دار الكتاب العربي بيروت ط1، 2009 ص 1 -2من المقدمة

(5) ينظر : محمد مفتاح ، تحليل الخطاب الشعري استراتيجية التناص ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1992م ، ص160

المستوى الدلالي وذلك بمعرفته، للعلاقة بين الدال والمدلولات، وكذا بمعرفته بقواعد تركيبها، وسياقات استعمالها » [1].

فالمتكلّم يعبّر عن مقاصده باللّغة، واللّغة تُحيل إلى المعنى المقصود أمّا غرايس ومدرسته فقد ميّز بين الدلالة المقصدية وغير المقصدية موضحا الإطار الذي تقع فيه، حيث انطلق من كلٍّ حدث سواء كان لغويا أو غير لغوي، إمّا أن يكون محتويا على بنية الدلالة، وإمّا لا يكون محتويا عليها.

إذ كلا من نظرية " غرايس " ومدرسته ونظرية " سيرل " انطلقتا من الذات لخلق عملية التواصل " إذا كان غرايس ميكانيكيا بحصر مقاصد المتكلم للتأثير في المتلقي بناء على ميثاق بينهما، فإن سير بنى على أفكاره، وعقد النظرية لتشمل كثيرا من الظواهر الإنسانية واللغوية "[2].

ووفق هذا المنظور الفلسفي فإنّ المقصدية تتحكّم بكلّ فعل لغويّ، من حيث أنّها تحدّد شكله وتعطيه معناه.

كما يؤكّد " سيرل " على الموضعات الاجتماعية والقواعد، وسياقات المنطوق تؤدي دورا أساسيا في تحديد الفعل الكلامي، فليس المعنى حصيلة للقصدية الفردية فحسب، وإنّما هو نتيجة للممارسات الاجتماعية أيضا.

ويدلّ هذا على أنّ العملية الكلامية تعكس مواقف الذات وأفعالها، وحالتها العقلية والنفسية، كما تعكس في الوقت ذاته العلاقات الإنسانية المتفاعلة.

ففكر القصدية تضعنا أمام مسألة بالغة الأهمية تتعلق بالعلاقة الكامنة بين المقاصد والدلالات اللسانية، وبين المعاني اللغوية والقصد السياقي، أو الظرفي وبالتالي تعدّ القصدية شرطا أساسيا في عملية التواصل الإنساني [3].

(1) ينظر : عبد الهادي بن ظافر ، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية،دار الكتاب الجديد، ط1، 2004 ص183

(2) محمد مفتاح ، تحليل الخطاب الشعري ، ص166

(3) ابن هشام، المغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن لمبارك، دار الفكر، بيروت، ج2، 1992، ص 50.

أنواع القصدية:

يتمثّل الدور الأساسي للمقاصد في بلورة المعنى كما هو عند المرسِل، إذ يجب عليه أن يراعي كيفية التعبير عن قصده، وانتقاء الاستراتيجية التي تتكفل بنقله مع مراعاة العناصر السياقية الأخرى، فتوظيف اللّغة هو تحقيق التفاعل والانسجام بين طرفي الخطاب بما يخدم السياق، فتتضح المقاصد بمعرفة عناصره، سواء أكانت المقاصد مباشرة أو ضمنية[1].

وعليه فإن:" لصاحب خطاب ما – إلى جانب مقاصده التواصلية الموضعية من كلّ قول ينتجه – مقصدا تواصليا إجماليا يتعلق بمجموع خطابه "[2].

ومنه يمكن التميز بين نوعين من أنواع المقاصد أثناء عملية التواصل:

1) **المقاصد التواصلية الموضعية:** وهي الأغراض المباشرة ،مثل الأفكار والمعاني التي تتجلى بوضوح في النص، وبأسلوب مباشر يتطابق فيها المعنى الحرفي للغة مع قصد المرسل، مثل الأمر على فعل شيء والبحث عليه، حيث تتجسد فيه كل أفعال الكلام التي يوظّفها المبدع بأسلوب مباشر وصريح للدلالة على قصده الواضح والمباشر، وغالبا ما يكون في مواضع التأثير وغالبا بأساليب الأمر والنداء والنهي لتأدية الأفعال الإنجازية الصريحة [3]، مثل: لا تشرب من الماء العكر، فحسب سيرل تتكون من قوة إنجازية النهي (الملازمة للتلفظ) ،فعل قضي محتوى الجملة (النهي عن الشرب من الماء العكر) معناها الحرفي[4].

ويعني هذا عند سيرل أنّ الأفعال الإنجازية هي ما يتحقق محتواها القضوي زمان التلفظ ذاته[5].

2) المقاصد التواصلية الإجمالية: وهي المعاني غير المباشرة التي تستنتجها عن طريق المعاني الأولى وهو ما يعتبره غرايس المعنى الاستلزامي مثل، قول الأستاذ لتلميذ غير مجد: واصل اجتهادك هذا.

(1) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 180.

(2) آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد، ترج سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني دار الطليعة بيروت لبنان،ط1، 2003ص 206.

(3) نفسه، ص ن.

(4) ينظر ادريس مقبول، في تداوليات القصد، مجلة جامعة النجاح، ص 12.

(5) نفسه، ص13.

فمعناها الحرفي دعوة الأستاذ تلميذة ليزيد من اجتهاده، أمّا معناه الاستلزامي الذي يظهره سياق السخرية أو التحذير.

ومن خلال هذه المقاصد التي تحيل إلينا الحصول على فعل القصدية سيتوجب توفر ما يأتي:

أ) القصد الإخباري Intention informative:

هو ما يقصد إليه المتكلم من حمل لمخاطبه على معرفة معينة هذه المعرفة التي ليست سوى ما أراده المتكلم من الكلام فكل كلام يحمل في الغالب خبرا " مضمونا " وهذا الخبر سواء توحّدَ أو تعدّد إنّما يأتي ليبيّن عن موقف خاصّ من قضية فيكون بذلك مفيد الأمر قد يعرفه المخاطب تذكيرا وتنبيها، أو يجهله فيكون تعريفا له وتبصيرا، ومعنى ذلك أن أصل الكلام الفائدة والإفادة لامتناع تصوّر كلام لا يقصد من ورائه شيء، وهذا الذي ذكره أصحاب التداولية المعرفية [1]، فالغاية الحصول على قصد الإفادة والإخبار.

ب) القصد التواصلي Intehtion communicative:

هو ما يقصد إليه المتكلم من حمل لمخاطبه على معرفة قصده الإخباري، يقول " جون لا ينز" الأستاذ في كامبردج متحدّثًا عن الدور الرئيس للقصد في إنجاح التواصل بين المتخاطبين:" أنّه لا يتوقف نجاح التواصل على التلقي الجيد للكلام فحسب، بل عليه (أي على المتلقي) أن يدرك القصد التواصلي للمرسِل، وأن يتفاعل معه فعليا وإدراكيا بشكل سليم" وهذا المعروف عندنا في تراثنا التداولي القدم بقصد الإفهام والتفاهم [2] ، والغرض أنه لا يحصل التواصل إلاّ بعلاقة المرسِل والمتلقي من خلال حدوث التفاعل بينهما.

" تختلف المعاني وتتقارب بحسب علاقة القصد بدلالة الخطاب الحرفية، مع أنّه يمكن للمرسل أن يعبّر عن مقاصده ضمن أي| مستوى من مستويات اللّغة ؟؟؟، فالتنغيم مثلا من الأمور التي تساعد على كشف مقاصد المرسِل للخطاب ،وهو يُجلِّي لنا العلاقة بين الدلالة وبين قصد المتكلم، ومعرفة الأنظمة اللغوية المعهودة التي لا تغني المرسَل إليه عن السياق الذي له دور كبير في الكشف عن قصد

(1) ينظر ادريس مقبول، في تداوليات القصد، ص 12.

(2) نفسه، ص 13.

المرسِل، وهذا ما يؤكد على القاعدة التواصلية والتي ترى أنّ المعاني لا تكمن في الأدوات اللغوية المستعملة"[1].

ولهذا لابد من توفر القصد في الخطاب، الذي يساعد السياق على اكتشافه لأن دلالة العبارة هي استلزام القول للمعنى المقصود من سياقه، لتحقيق معايير التواصل، وقد كان المقصد والعناية به يعدّ محور نظرية " غرايس" وتبلور ذلك ضمن مبدأ التعاون بقواعده المختلفة، التي تتحكم في تفاعل طرفي الخطاب تفاعلا ناجحا، فكل متكلم يعبر عن قصد، إمّا يحترم هذه القواعد أو يتجاهلها، وحينها يتحول القصد إلى معنى المتكلم كما يسميه غرايس وغيره، ويمكن أن يستنتجه المرسل إليه عن طريق افتراضه أنّ المرسل إنّما نطق وفق ما يمليه مبدأ التعاون، فيكون هذا الأخير ليلا عليه.

ولهذا فالقصد بوصفه المعنى يدخل في إنجاز أفعال لغوية متعددة ضمن سياقات متنوعة وبخطاب ذي شكل لغوي [2]. ويتّضح من هذا كلّه أنّ إنتاج الخطاب بين طرفين متعلّقٌ بفهم وإفهام مقاصد المرسل ضمن سياقات متعددة.

(1) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 197.

(2) ينظر صلاح الدين اسماعيل، النظرية القصدية في المعنى و فلسفة بول غرايس،حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ،دار المنظومة، العدد25، 2005 ص 25-87.

الفصل الأول

المقوّم الملفوظي والاجتماعي التواصلي للفعل التداولي للبلاغة العربية من منظور حازم القرطاجني في كتاب منهاج البلغاء وسراج الأدباء

1- حازم القرطاجني و"كتابه منهاج البلغاء وسراج الأدباء"

2- المقوم الملفوظي و الاجتماعي التواصلي للفعل التداولي للبلاغة العربية

3- المقوم الملفوظي للفعل التداولي من منظور حازم القرطاجني في المنهاج

4- المقوم الاجتماعي التواصلي للفعل التداولي من منظور حازم القرطاجي في المنهاج

I- 1- حازم القرطاجني وكتابه المنهاج:

ولد حازم القرطاجني سنة (608هـ – 1211م) وأشتهر بنسبته إلى مسقط رأسه قرطاجنة حتّى عُرف بالقرطاجني، كان تميّز بالجدية في طلب العلم، حيث أجاد العربية وقضايا الفقه والعلوم الحديثة والعلوم الشرعية واللغوية وكان اتصاله بشيخه "أبو علي الشلوبين" فرصة ليأخذ عنه العلوم الفقهية كعلوم الحكمة ودراسة الخطابة والشعر، وهذا الأمر جعله يطّلع على مؤلفات الفلاسفة المسلمين كالفرابي وابن رشد، وابن سينا.

كانت البيئة السياسية التي عاش فيها غير مستقرة خاصة بعد سقوط الدولة الأموية واحتلال قرطبة (633 هـ) من طرف الاسبان، ثم توالت الفتن والمحن، مما دفع بالكثير من المسلمين إلى الانقسام والهجرة، فكان حازم كغيره ممن غادروا وطنهم وهاجروا إلى المغرب، إلا أنه لم يستقر فيها بسبب اضطراب الوضع فيها ودفعه إلى الانتقال إلى تونس وفي هذا المحيط الثقافي كان استقرار حازم العلمي، إذ كون نخبة ممتازة من العلماء والأدباء فساهموا ببعث النشاط العلمي والأدبي بها بتلقين الناشئين والمتخرجين لأساليبهم وطرقهم.

ونظراً للمكانة العلمية التي كان يحظى بها حازم تخرّج على يده الكثير منهم (أبو حيّان الأندلسي، ابن سعيد، ابن رشد، أبو الحسن التجاني، أبو الفضل التجاني، الكتاني، ابن القوبع وآخرون)

توفي حازم ليلة السبت 24 رمضان سنة 684هـ / 23 نوفمبر 1285م[1]

2- كتاب منهاج البلغاء وسراج الأدباء

ألّف أبو الحسن حازم القرطاجني (ت 684) كتابًا ذاعت شهرته، وعظمت مكانته، فريد المنهج بعنوان "منهاج البلغاء وسراج الأدباء وقد قام بنشره وتحقيقه تحقيقًا علميًا، محمد الحبيب بن الخوجة فقدم له بمدخل علمي تناول فيه حياة حازم، وتناول كتابه بالتحليل، وأبان عن قيمته بين كتب البلاغة العربية.

وهو كتاب في النّقد والبلاغة ، تناول فيه القول وأجزاءه ، والأداء وطرقه، وأثر الكلام في السامعين .

[1] – ينظر: المدخل من حازم القرطاجني، منهج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب ابن خوجة، بيروت، لبنان، ط 3، 1986، ص (52، 53، 54، 55، 56، 69)

وقد وصلنا من الكتاب ثلاثة أقسام ،تبحث في صناعة الشّعر ، وطريقة نظمه، وتعمق في أقسامه الثّلاثة ببحث المعاني والمباني والأسلوب.

وكلّ قسم من هذه الأقسام الثلاثة موزع إلى أربعة أبواب سمّى كلّ باب منها "منهج" وكلّ "منهج" يتألف من فصول سمّاها "معلم" أو "معرف" ، ويتبعها بملاحظات بلاغية يعنونها بـ "مأمّ " أو " مآمّ". وفي كلّ فصل من فصول الكتاب تتناثر فقر المنهاج ويعنونها بلفظين على التعاقب "إضاءة" و"تنوير".

يعدّ القسم الثاني من المنهاج أول أقسام الكتاب المثبتة بين دفتيه، وقد تناوَل فيه حازمٌ البحثَ عن المعاني، "والغرض من وراء هذا البحث هو بيانُ ما ترتكز عليه الصناعتان الخطابية والشعرية، وما يحتاج إليه فيهما من أساليب وأذواق، مرجعها علم البيان وعلم البديع، وهذا الدرس للمعاني، كما يعرضه علينا حازم، عظيمُ الأهمية لمعرفة الصناعة الشعرية، وبه تظهرُ أصالتُه في ميداني البلاغة والشعر. وقد تناول في المنهج الأول من هذا القسم بالتحديد ماهية المعاني، وأنحاء وجودها ومواقعها.

وفي المنهج الثاني ،المتألف من اثني عشر فصلا تحدث فيه عن طرق اجتلاب المعاني، وكيفية التئامها وبناء بعضها على بعض حتى توافق النفوس، إلا أنه ربط حصول هذه الغاية بمدى قوة معرفة الشاعر عمقها، التي هي في نفس الوقت معيارُ حصول ملَكة الشعر عند المقبل على هذه الصناعة، بل يذهب إلى أبعدَ من هذا الحد حين يقرُّ بأن الجودة في العمل الشِّعري تتحدد في توفر ثلاث قوى هي: القوة المائزة، والقوة الحافظة، والقوة الصانعة"، موضحًا عمل كلّ قوّة من هذه القوى، ومكان اشتغال كل واحدة منها.

أما في المنهج الثالث المتألف من ثمانية فصول تحدث عن الاستدلالات وأنواعها في الشعر العربي، فإن الحديث عن هذا الجانب قاده إلى عَقْد نوعين من المقارنة :الأولى بين الشعر العربي والإغريقي، لينتهي إلى "أن الشعر العربي يفضُلُ الشعر اليوناني في غرض الوصف، وفي وجوه كثيرة من الصناعة"، والثانية بين فنينِ من فنون القول، وعِلمين من العلوم الأدبية، ألا وهما الشعر والخطابة، مستفيدًا من كتابَيْ فن الشعر وفن الخطابة لأرسطو؛ حيث انتهى به البحث إلى الوقوف على أنحاء النظر في كلتا الصناعتين، سواء من جهة ما تقوم عليه كلُّ صناعة منهما، أو من حيث الغاية التي تصبو لها كل واحدة منهما.

وفي المنهج الرابع ختم قسم المعاني بالحديث عن "أصول النظريات البلاغية، وطرق تطبيق القواعد الراجعة إليها في صوغ الكلام على نحو ما تقتضيه وجوه تأدية المعاني"، هذه المعاني التي يتوقف وضوحها على مدى ارتباطها، وحُسن تناسق ببعضها مع بعض، ثمّ تلا ذلك بالحديث عن المعاني القديمة المشتركة، والمعاني الجديدة المبتكرة والمخترعة.

أما القسم الثالث من المنهاج، فقد خصه حازمٌ للحديث عن مباني هذه المعاني التي فرغ من الحديث عنها آنفًا، ويقسمه إلى أربعة مناهج، وكل منهج

المنهج الأول تناول فيه قواعد الصناعة النظمية ومعينات من شأنها أن تسعف المقبِل على هذه الصناعة في الوصول إلى مطلبه وبلوغ غايته.ويرد ذلك إلى الفطرة أو الموهبة.

أما في المنهج الثاني فقد اعتنى بقوانين الشعر وأوزانه وأعاريضه وقوافيه، كما تناول فيه تحليل مقومات الوزن.

وفي المنهج الثالث من هذا القسم عرض فيه الأحكام التي يعتمدها الناظم في كلّ مرحلة من مراحل نظم القصيد.

أما المنهج الرابع المتألف من خمسة فصول مضى حازم يبين فيه أحكام مباني القصائد وتحسين هيآتها، ويؤكد على وجوب العناية بالتأنق . ويختمه بالموازنة بين الشاعريين المقصّد والمقطّع.

أما القسم الأخير من الكتاب، الذي –كما سبقت الإشارة – جاء في الأسلوب، فقد قسم هو الآخر إلى أربعة مناهج ،وقد تعرَّض في هذا القسم إلى "الطرق الشعرية، ومآخذ الشعراء في كل لون من ألوان النظم، بحسب ما تقتضيه أحوال الكلام"؛ حيث نجده يميز بين الشعر الجدي والشعر الهزلي، مع ذِكر خصائصِ كل صنف منهما، وما يصلُحُ لكل صنف منهما من المباني والأغراض.

ولم يكتفِ بالتركيز على ضرورة الموافقة والتناسب بين المعاني والمباني حتى أعقبهما بالأسلوب كعنصر ثالثٍ يشكِّل إلى جانبهما الأثافيَّ الثلاثة التي يقوم الشعر عليها، هذا فيما يخص المنهج الأول، أما المنهج الثاني فقد تناول فيه – بصفة عامة – مسألة الأغراض الشعرية من مدحٍ ورثاء ونسيب وفخر وهجاء ... "منبهًا إلى ما ينبغي أن يخص به كل لون من أوجه التصرف حتى يبلغ به الغاية، ويتحقق

له الإبداع المنشود"، أما في المنهجين الآخَرين فقد تناول فيهما الحديثَ عن المفاضلة بين الشعراء، محددًا الشروطَ التي يجب أن تحكم هذه المفاضَلة. (1)

تقول فيه فاطمة عبد الله الوهيبي:" إنّ القارئ لكتاب المنهاج لن يستطيع أن يعثر على أيّة مسألة ناقشها حازم دون أن يكون المعنى محورها أو منطلقها الأول ، وهذا أمر بديهي ، لأنّ مسألة المعنى منبثة في كلّ مشاغل النقد والتنظير.

وهذا لا يستغرب من رجل كحازم النحوي ، والفقيه والفيلسوف والناقد."(2)

(1) ينظر: المدخل من حازم القرطاجني، منهج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب ابن خوجة، بيروت، لبنان، ط 3، 1986، ص (93 – 114)

(2) فاطمة عبد الله الوهيبي ،نظرية المعنى عند حازم القرطاجني،المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ،ط1، 2002،ص 9 .

I-2- المقوّم الملفوظي للبلاغة العربية:

إذا كانت التداوليّة في أوجز تعريف لها: هي دراسة اللغة أثناء الاستعمال: أيّ دراسة جميع مناحي الكلام، فإنّ البلاغة: هي المعرفة باللّغة حين استعمالها، إذا عُرفت في كلمة موجزة وهي «فن القول»[1] إذ يشمل هذا التعريف مجالين واسعين من مجالات التداولية.

* الفن، وسيرتبط بالذوق، والاستخدام الشخصي للغة.

* القول، ويشمل الأداء الفعلي للغة.

وقد تلاقت التداولية مع البلاغة العربية في دراستها للإنشاء والخبر في باب المعاني. إلا أن درس البلاغة العربية تبلور في النقد التطبيقي، والدراسات القرآنية، على نحو ما قدم عبد القاهر الجرجاني في دلائل الاعجاز مثلا: حيث يعقب على كل مسألة بمثال من القرآن أو الشعر، ويحلله في ضوء المسألة والحكم، وهذا ما زاد أبحاث البلاغة ارتباطا بواقع استعمال اللغة، وقوانين الخطاب، وهو المجال الرئيس للسانيات التداولية.[2]

فقد حدد محمد عابد الجابري مسار البلاغة العربية قائلا: «يمكن القول بصورة إجمالية أن الأبحاث البيانية قد انقسمت منذ قيامها إلى قسمين: قسم يعتني بـ(قوانين تفسير الخطاب)،وقسم يهتم بـ (شروط إنتاج الخطاب)»[3]

وقد بدأنا هذا الفصل منطلقين من القسم الأخير الذي حدّده محمد عابد الجابري «شروط إنتاج الخطاب» لدراسة تقارب البلاغة العربية مع الدرس اللساني التداولي.

فاهتمّت التداولية بدراسة المعنى والكشف عن خباياه من خلال رصدها لعملية إنتاج الملفوظ، والبحث في مكوناتها وشروط عملها؛ بما فيها المتكلم وقصده والمستمع وتأويله وزمن ومكان إنتاج الملفوظ والتركيز على العلاقة الرابطة بين هذه العناصر.

(1) – صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 123.

(2) – ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 154 -156.

(3) – محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي (نقد العقل العربي القديم2)، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 9، 2009، ص 20.

وهو ما نُلفيه في تراثنا البلاغي من خلال اهتمام أهل البلاغة العربية بالمتكلم (البليغ) وقصده، والمخاطَب ومقتضى حاله في تلقيه للخطاب، كما اعتنوا بالرسالة وسياقاتها المختلفة.

ومن أبرز المنظرين لهذه القضايا التداولية قطب البلاغة العربية " الجاحظ" (ت 255هـ)حيث عدّ الكلام صناعة، بل جعل نتاج هذه الصناعة متمركزا على الإفهام، ولا يتأتّى ذلك إلاّ من خلال تلاحم العناصر المنتجة له، وفق شروط تناسب كل عنصر منها: فيقول في ذلك: « وأرى أن ألفِظ بألفاظ المتكلمين ما دمت خائضا في صناعة الكلام مع خواص أهل الكلام؛ فإن ذلك أفهم لهم عنيّ وأخف لمؤنتهم عليّ، ولكلّ صناعة ألفاظ قد حصلت لأهلها بعد امتحان سواها، فلم تلْزَق بصناعتهم إلاّ بعد أن كانت مشاكلا بينهما وبين تلك الصناعة »[1]

بمعنى أنّ المتكلم وبصفته منتج الخطاب أن ينتقي من معجمه الفكري ألفاظا تناسب المقام والحال التي وجد فيها.

كما دعا الجاحظ البليغَ إلى الأخذ باعتبارات المتلقّي وأحواله واهتماماته أثناء عملية إنتاج الكلام، وما يؤكّد ذلك ما ذكره الجاحظ عن إبراهيم بن محمد في قوله: « يكفي من حظّ البلاغة أن يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق، ولا يؤتى الناطق من سوء فهم السامع»، وقد عقّب الجاحظ عن ذلك بموافقته لهذا الرأي في قوله: «أمّا أنا فأستحسن هذا القول جداً »[2].

وعلى هذا الأساس يجب على المتكلم أن يخلق نوعاً من التوافق بينه وبين المتلقي مجبرا أيضًا على الإلمام بالحيثيات المشكّلة للمقام، بغية الوصول إلى تأويل حقيقيّ ومناسب لما قيل.

وهذا دليل على وجود علاقة بين المتكلم والسامع أثناء إنتاج الخطاب (الكلام)، وهي علاقة تخاطبية قائمة بين المتكلم الذي يشترط فيه إرادة التوجه والإفهام لمراده، والمستمع بتلقيه من المتكلم وفهم مراده[3].

(1) الجاحظ ، الحيوان ، تحقيق عبدالسلام هارون ، مطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ط2 ، 1965 ، ج3 ص 368 .

(2) الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط7 ،1998 ، ص87 .

(3) – ينظر: طه عبد الرحمن، اللسانيات والميزان والتكوثر العقلي ص،214

وفي صحيفة معمر أبي الأشعث التي ذكر خبرها الجاحظ في "البيان والتبيين" والتي ورد فيها: « ... أن يكون الخطيب رابط الجأش، ساكن الجوارح، قليل اللحظ، متخيّر اللّفظ، ولا يدقق المعاني كل التدقيق ... ومدار الأمر على إفهام كل قوم بمقدار طاقتهم »[1]، إذْ يبيّن الشروط النفسية واللسانية التي لابد من توافرها في المتكلم بكونه منتج الخطاب، بل بكونها دوافع لإنتاج هذا الخطاب، كما ذكر شروطا ترتبط بالمعنى في قوله: «ومن علم حق المعنى أن يكون الاسم له طبقا، وتلك الحال له وفقاً»[2]

فالملاحظ أنّ الجاحظ قد اهتمّ بكلّ معطيات صناعة الخطاب أو الكلام إذ أفرد لكلّ عنصر منها ما يتطلّبه حتى تتم العملية بصورة ناجحة، وتؤدّي وظيفتها التداوليّة.

فكلّ هذا يثبت لنا وجود هذا البعد التداولي في فكر الجاحظ. بل لم يكن الجاحظ بمفرده من تناول التنظير للعملية الإنتاجية للخطاب، فهناك العديد من البلاغيّين الذين أثارت هذه الظاهرة قريحتهم فأدلوا بدلوهم في حال المقام، ومن هؤلاء أبو هلال العسكري(ت395هـ) الذي ركز في تعريفه للبلاغة على المتكلّم الصانع للخطاب حيث قال عنها: «كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع، فتمكِّنَه في نفسه كتمكُّنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن»[3].

ومنه نلاحظ أنّ البلاغة عنده تقوم على مراعاة طرفين اثنين هما: "المتكلم" وهو في نظره "فاعل الكلام"[4] والمستمع باعتباره المقصود من التبليغ.

بلْ من خلال هذا التعريف بيَّنَ أنّ المعنى المراد متمكّن في قلب المتكلّم، وهذا الأخير يقوم عن طريق التبليغ نقل ذلك المقصود إلى قلب السامع. وهذا واضح وجلي في التداولية إذ تهتمّ بالمتكلم وقصده والسامع وتأويله من خلال إنتاج الفعل القولي الذي يظهر في قوله: « مع صورة مقبولة ومعرض حسن » حيث ربط البلاغة بالمعرض الحسن والصورة المقبولة؛ فتحيلنا لفظة «المعرض» إلى الشكل

(1) – الجاحظ، البيان والتبيين، ج1 ،ص 92-39.

(2) – نفسه، ص ن.

(3) – أبو هلال العسكري، الصناعتين، الكتابة والشعر ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار احياء الكتب العربية ، عيسي البابي الحلبي ، ط 1 ، 1952 ، ص 10 .

(4) – أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، حققه وعلق عليه محمد ابراهيم سليم ، دار العلم والثقاف ، القاهرة، د ط ، د ت ، ص 35.

اللغويّ الذي يتجلّى من خلاله الكلام، أمّا لفظة الصورة «الصورة» فتحيلنا إلى القصد أو النيّة التي يريد المتكلم تبليغها، إذن فالغاية التي تطمح لها البلاغة هي إيصال التصور كما هو في ذهن المتكلم إلى المتلقي.

وبذلك ربط العسكري البلاغة بالكلام البليغ الذي يحرز المنفعة المقصودة، وهذا ما تطرحه التداوليّة ضمن مصطلح الفعل الكلامي كمنتوج للعملية التلفظيّة.

وما يدلّ على اهتمام العسكري بالعملية الإنتاجية للكلام البليغ هو تأليفه لـ "كتاب الصناعتين" والذي أورد فيه فصلين ضمّ فيها الحديث عن المعرفة بطبيعة الكلام؛ والتي يدور فيها قوله على مقوّمات هذه الصنعة والمتمثّلة في إدراك قواعد اللغة، واكتساب آليات الاتصال المختلفة التي سيستدعيها الموقف المحدد[1].

أمّا الجرجاني(ت471هـ) تجلّى اهتمامه بعملية إنتاج الكلام من خلال ربطه بين النظم والمتكلّم والمتلقّي، حيث وضع للنصّ شروطا، وللمتكلم أيضا، وللسامع شرط علمه بلغة النصّ الذي يتلقاه. يقول في ذلك: «وأعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقعا السامع، ولا يجد لديه قبولا، حتى يكون ممن تحدثه نفسه بأن لما يومئ إليه الحسن واللطف أصلاً، وحتى يختلف الحال عليه عند تأمل الكلام، فيجد الأريحية تارة، ويعري منها أخرى، وحتى إذا عجبته عجب، وإذا نبهته لموضع المزية انتبه.

فأمّا من كان الحالان والوجهان عنده أبدا على سواء، وكان لا يتفقد من أمر "النّظم" إلاّ الصحّة المطلقة، وإلاّ إعرابا ظاهرا، فما أقلّ ما يجدي الكلام معه. فليكن من هذه صفته عندك بمنزلة من عدم الإحساس ... ولا تتصدى له، ولا تتكلف تعريفه لعلمك أنه قد عدم الأداة التي معها يعرف، والحاسة التي بها يجد. فليكن قدحك في زند وار، والحكّ في عود أنت تطمع منه في نار»[2]

فالجرجاني رَكَّزَ على أهمية السامع، بل رأى أنه صاحب الدور الأساس في الإنتاج، لأن بذوقه وفهمه وحسن تلقيه يبدع المتكلم.

(1) – ينظر: سامية بن يمينة، الاتصال اللساني وآلياته التداولية في الصناعتين لأبي هلال العسكري، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2007/2006م ، ص 45

(2) – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز ،قرأه وعلق عليه ابو فهر محمود محمد شاكر ، مكتبة الغانجي ، القاهرة ، د ط ، د ت ، ص 291.

ومن ثَمّ سيطلب من المرسِل مراعاة السامع، لأنّ نجاح رسالته ونجاح عملية التبليغ مرهونة بفهم المخاطب واستيعابه للرسالة، لذلك قال الجرجاني: «ومحال أن تكلّمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف».[1]

كما اشترط في إنتاج الكلام عمومًا، وفي الكلام الشعري خصوصًا الاستخدام الخاصّ للّغة من قبل المتكلم واضع اللغة، إذ يؤكّد على ذلك في قوله: «أنّه لا يكون المتلفّظ متكلّمًا حتى يستعمل أوضاع اللغة على ما وضعت عليه»[2]

فهو لا يعتبر الناظم ناظما متكلّما إلاّ إذا احترم المعاني النحويّة التي تساعده في نظم كلامه وتضامّه، فتسير به إلى مقاصده، ففعل التلفّظ حسب الجرجاني هو فعل تلفظ خاصّ بمتكلم خاصّ، ويظهر في قوله: «أعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله»[3] إذ جعل « النظم دليلا على الكفاءة الذهنية التي يعتمد عليها المرسل في إنجاز الخطاب، بناء على المواءمة بين الكفاءة اللّغويّة الكامنة في الذهن وعناصر السيـــاق الخارجي »[4]

فمصطلح النظم عند الجرجاني يشمل كل العمليات الذهنية والنحوية التي يمرّ بها القول من أجل الوصول إلى مستوى الإنجاز والأداء، فالعلاقات النحويّة كالإسناد مثلا له علاقة بعمل المتكلّم، فهو يجعل الإسناد وسيلة ليعبر بها عن مقاصده واعتقاداته وأغراضه التي ينتج عنها حصول فائدة كلامية.[5]

(1) – عبدالقاهر الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، ص 262.

(2) – نفسه، ص 308.

3) – نفسه، ص 69- 70 .

(4) – عبد الهادي بن ظافر الشهري ،استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية ، ص07.

(5) – خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية ،المؤسسة العربية للتوزيع تونس ، ط1، 1421هـ 2001م ،ص208.

I-2- المقوّم الاجتماعي التواصلي للبلاغة العربية:

لقد ركّز البلاغيّون العرب على البعد الاجتماعي من خلال اهتمامهم بالمتكلم والسامع والسياق المقامي؛ حيث تحدّث الجاحظ عن الشروط الأساسية التي ينبغي للمتكلّم أن يتقيّد ويعتد بها، كحسن الاستعداد للكلام، واستخدام عبارات جميلة واضحة لا لبس فيها، ملائمة الأغراض والمعاني وطبقات السامعين، أي تتويج المقام المؤطّر للعملية التواصلية، واعتباره دعامة مهمة ينبغي الإحاطة بها في عملية صنع الاستراتيجيات الكلامية.

لقد أورد الجاحظ في كتابه "البيان والتبيين" أنّ بشرا بن المعتمر ألقى بالصحيفة إلى مجموعة من فتيان المعتزلة حينما مرّ عليهم وهم بمجلس يتعلّمون فيه أصول الخطابة، فدعاهم إلى ضرورة إقامة الوئام (التناسب/ المطابقة) بين الكلام والمقام المتحدَّث فيه، حيث أكّد على أن « مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال وما يجب لكل مقام مقال »[1]

أي شرف المعني ووصوله لا يتأتى إلاّ من خلال تحقيق المنفعة من الكلام المنتج، ولا يحصل ذلك إلاّ بموافقة الكلام للحال والمقام المتحدث فيه.

إنّ نظرة الجاحظ لدور المقام، وتناسبه مع الخطاب تتماشى مع النظرة التداولية التي تعتبر المقام من الآليات المهمّة التي تفرض وجودها في العملية التواصلية باعتباره « مجموعة شروط إنتاج القول، وهي الشروط الخارجة عن القول ذاته، والقول هو وليد قصد معيّن، يستمد وجوده من شخصيته المتكلم ومستمعه أو مستمعيه، ويحصل ذلك في الوسط (المكان) واللحظة (الزمان) اللذين يحصل فيهما»[2]

كما تطرّق الجاحظ إلى جانب آخر من المقام في عرضه لحديث بشر بن المعتمر عن الخطيب (المتكلّم البليغ)، من خلال حديثه عن انتقائه للكلمات، واستعماله عبارات وجمل مناسبة للأحوال والمقامات، حيث يقول: «وينبغي للمتكلّم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينهما وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من مقاماً، حتى

(1) - الجاحظ، البيان والتبيين، ج 1، ص 136.

(2) - الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة محمد يحياتن ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ،ص 41.

يقسّم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، 'اقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»[1]

فمن خلال هذا النصّ تتجلّى محاور البلاغة وعمدتها وهي اللفظ والمعنى ومطابقة مقتضى الحال، إذ بمعرفة أقدار الحالات والمستمعين، يتم انتقاء المعاني والألفاظ التي تناسب تلك الحالات وهذا ما تجسده قوانين المحادثة لـ "غرايس" من حيث مبدإ الكمّ والكيف.

كما اصطبغت هذه النظرة الجاحظية لدور المقام وتناسبه مع الخطاب بصبغة تداولية تأثيرية، لكون التناسب الحاصل بين أركان العملية التواصلية هو علّة التأثير على المتلقي، وهو المحقّق لقصد المتكلّم[2].

وإذا كانت التداولية تدرس اللغة بعدها، كلاما صادرا من متكلّم نحو مخاطَب بلفظ معين في مقام تواصلي محدّد الغرض منه تحقيق التواصل. فإنّ أبا هلال العسكري قد جسَّد ذلك من خلال اهتمامه بالمتكلّم البليغ، وما يملكه من كفاءة تمكّنه من السيطرة والتحكم في بناء أفعاله بما يخدم مقامه التواصلي.

لتحقيق ذلك وجّه المتكلّم البليغ إلى مراعاة حالة المتلقّي، ونوع الطبقة التي تتلقّى الخطاب، «فلا يكلّم سيّد الأمّة، ولا الملوك بكلام السُّوقة، لأنّ ذلك جهل بالمقامات، وأحسن الذي قال لكلّ مقام مقال»[3]، فهو يربط إنتاج الكلام والعملية التواصلية بالمقام، مراعيا في ذلك الطبقة الاجتماعية للمتلقين، فهم على درجة متفاوتة من حيث الثقافة والمكانة والهيبة والمعرفة وغير ذلك، لذا نجد البعد الاجتماعي التواصلي جليّاً في منظور العسكري، بلْ جعله هو الهدف الرئيس في إنجاح العملية التواصلية، وإحراز الفائدة من الخطاب اللغوي، لذلك قال: «الواجب أن تقسّم طبقات الكلام على طبقات الناس، فيخاطَب السُّوقي بكلام السُّوقة، والبدوي بكلام البدو، ولا يتجاوز به عمّا يعرفه إلى

(1) – الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص 138 -139.

(2) – ينظر: بدوي طبانة، البيان العربي، دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية، مكتبة الانجلو، القاهرة، مصر، ط 2، 1958، ص50.

(3) – الجاحظ ، البيان والتبين ، ص29.

ما لا يعرفه، فتذهب فائدة الكلام، وتعدم منفعة الخطاب»[1]، فقد اشترط صدق المتكلّم أثناء عملية التلفظ والمشاركة في الحوار لتحقيق المنفعة والفائدة من الكلام ،وهو المبدأ ذاته الذي اشترطه "غرايس" ضمن قواعد التعاون (الكيفية) التي تسهم في إنجاح عملية التواصل.

كما اهتم بالبعد الاجتماعي في العملية التخاطبية بربطه بين الفصل والوصل ومقتضيات المقام المؤطر للعملية التواصلية فقال في ذلك: «إن البلاغة إذا اعتزلتها المعرفة بمواضع الفصل والوصل كانت كالآتي بلا نظام»[2] يعني بذلك أن التحكم في مواضع الفصل والوصل تعد بمثابة المرآة العاكسة التي تكشف القدرة التواصلية التي يمتلكها البليغ في إبداعه لخطابات تنتمي إلى مقامات مختلفة، إذ يتغير بتغير المتلقين ووضعياتهم ومستوياتهم.

فعنده التحكّم في هاتين الآليتين يندرج ضمن إطار مراعاة مقتضى الحال، ويظهر ذلك في قوله: «وقال الأحنف بن قيس: ما رأيت رجلا تكلم فأحسن الوقوف عند مقاطع الكلام، ولا عرف حدود إلاّ عمرو بن العاص رضي الله عنه، كان إذا تكلم تفقد مقاطع الكلام، وأعطى حق المقام»[3]، ففي هذا الموضع يربط العسكري بين الفصل والوصل بالمقام بل يعتبره شرطا لا مفر منه في تفقّد مقاطع الكلام.

فالمتتبّع لنظرة العسكري واهتمامه بفكرة المقال ومقتضى الحال نجدها وثيقة الصلة بالتداولية التي اعتنت بالعلاقة بين الخطاب (الكلام) وعناصر الموقف التواصلي، وقد أشار لتلك الصلة صلاح فضل حين قال: «ويأتي مفهوم التداولية هذا ليغطي بطريقة منهجية منظمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة العربية القديمة عبارة "مقتضى الحال" وهي التي انتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية " لكل مقام مقال"»[4]

لقد سبق الجرجاني اللسانيين المحدثين في تطبيق هذا المبدأ التداولي حين رعايته السياق بكافة صوره، ومن بين تطبيقاته في هذا المجال حديثه عن آلية التقديم والتأخير التي لا تكون إلا لقصد واستجابة

(1) – أبو هلال العسكري ، الصناعتين ، ص 29.

(2) – نفسه، ص 406 .

(3) – نفسه، ص ن.

(4) – صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 26.

لعناصر السياق، كالأخبار في قوله: «زيدٌ منطلق، وزيدٌ ينطلق، وينطلق زيدٌ، ومنطلق زيدٌ، وزيدٌ المنطلق، والمنطلقُ زيدٌ، زيدٌ هو منطلقٌ ... وفي نحو قولك في الشرط والجزاء : إن تخرجْ أخرجْ، وإن خرجتَ خرجتُ، وإنْ تخرجْ فأنا خارجٌ، وأنا خارجٌ إن خرجتَ، وأنا إن خرجتَ خارجٌ، وكقولك في الحال جاءني زيدٌ مسرعاً وجاءني يُسرع، وجاءني وهو مسروع، أو وهو يسرع، وجاءني قد أسرع، وجاءني وقد أسرع... وكأن تنظر في الوصل والفصل والإظهار والإضمار، والتكرار طبقا للمعاني التي ترومها والأغراض التي تؤمّها»[1]

فتلك الإعادة للعناصر اللغوية لم تأت جزافا، بل كان استجابة تداولية لبعض العناصر السياقية، فكلّ ترتيب ينطوي على قصدٍ مُعَيَّنٍ ... إذ يتجاوز المرسِل مجرّد الضمّ الذي يقتضيه النحو والدلالة إلى الضمّ عن طريقة مخصوصة وفق ما يستدعي سياق الخطاب[2]

(1) – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص 97.

(2) – عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 141.

II- المقوم الملفوظي من منظور حازم:

يولد الخطاب نتيجة تزاوج بين مصدرين: لساني ومعرفي، ومصدر اجتماعي ثقافي، إذ يهتم الأول بالمستويات المعرفية وكيفية تشكلها في النصوص والخطابات، من حيث اللفظ والتركيب والدّلالة وتكون هذه الصياغة خاضعة لمبادئ الإنتاج المشتركة والمعروفة عند المجموعة اللسانية، أو هي خاضعة للإبداع الفردي.

وأمّا المصدر الثاني فيهتم بالمستويات الاجتماعية والثقافية التي ينتمي إليها منتج الخطاب ومتلقيه، فالمبدع تربطه قيود اجتماعية وثقافية وتتحكم في عملية إنتاجه للخطاب، كما توجه عملية الفهم والتأويل وتجعلها مقبولة أو مرفوضة وفق مبدأ الصدق والكذب.

وتماشيا مع هذه النظرة وضع القرطاجني نموذجاً متميزا في إنتاج الخطاب وكيفية صناعته، وتصنيف أقواله حسب هذه المقاييس القائمة على مفاهيم الصدق والكذب، والممكن والمستحيل، ثمّ تصنيفها وفق المشترك الحاصل في الذاكرة الجماعية والمختلف الفردي الذي يقوم على الابداع[1] يقول في ذلك «فأغراض الشعر إذا منها حاصلة، ومنها مختلفة، والحاصلة منها ما تكون الأقاويل فيها اقتصادية وتقصيرية وإفراطية. وكذلك المختلفة تكون أقاويل أيضا اقتصادية وتقصيرية، والإفراطية: منها إمكانية ومنها امتناعية ومنها استحالية. يتركب منها عشرة أصناف:

صنفان منها صادقات: 1- وهي الحاصلة التي أقاويلها اقتصادية، 2- والحاصلة التي أقاويلها تقصيرية. وصنف يحتمل الصدق والكذب: وهي الحاصلة التي أقاويلها إمكانية.

وسبعة أصناف كاذبة: 1- وهي الحاصلة التي أقاويلها ممتنعة، 2- والحاصلة التي أقاويلها مستحيلة، 3- والمختلفة التقصيرية، 4- والاقتصادية، 5- والامكانية، 6- والامتناعية، 7- والاستحالية»[2]

(1) - ينظر: خليفة الميساوي، قراءة القرطاجني في ضوء نظريات تحليل الخطاب الحديثة، الندوة الدولية الثانية، جامعة الملك سعود، 2014، ص 292- 293.

(2) - حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، تقديم وتحقيق ، محمد الحبيب بن الخوجة ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط 3 1986 ، ص 79 – 80.

فقد اختزل أصناف الخطابات والحكم عليها وفق معيار القوة المخيلة وربطها بمنزلة السّمو والإبداع والممكن والمستحيل التي أصولها تعود إلى فلسفة المنطق الصوري الأرسطي ومقولتي الصدق والكذب[1] ومن هذا المنطلق سعى حازم القرطاجنّي إلى إعادة النّظر في صناعة الشعر العربي، بعدما فسد الطبع، واختلت صناعته، وكيفية نظمه،فبدأ تشخيصه وعلاجه مع مبدع الخطاب الشعري.

-الشاعر (المتكلّم):

بدأ حازم كلامه في المبدع والمنتج للخطاب الشعري من خلال حديثه عن النّفس والعقل والقوة الإدراكية وتأثيرها في المبدع وعملية الإبداع لأنّ المبدع لا تتأتى له القدرة الإبداعية إلا من خلال الإدراك الحسّي والإدراك الوهمي أي الصورة والمعنى، ومنه يتمخض عنه الإنتاج والتعبير عمّا يدور في خلجات نفسه.

وقد وضع حازم ثلاث قوى يرتبط بها الشاعر المبدع حتى يكون له ذلك[2]، فيقول: «ولا يَكمُل لشاعر قول على الوجه المختار إلاّ بأن تكون له قوة حافظة، وقوة مائزة وقوة صانعة. فأما القوة الحافظة فهي أن تكون خيالات الفكر منتظمة، ممتازا بعضها عن بعض، محفوظا كلها في نصابه»[3] فإذا أراد القول في غرض معين وجد أن قوته الحافظة تستحضر خياله بما يناسب غرضه بكون صور الأشياء مترتبة في قوة الحافظة على حد ما وقعت في الوجود، فإذا أجال خاطره في تصورها فكأنّه اجتلى حقائقها، لأن الخيالات عنده منتظمة بعكس متعكر الخيالات، الذي تشبه عنده أوصاف الأشياء وخيالاتها وتختلط فلا يدري ماذا يأخذ وماذا يليق بمقصده، وبموضع احتياجه، ومعتكر الخيالات يتعب في تفتيشه[4]. وفي البحث عنه «لكون الأشياء التّي في الحس أوضح من التّي في التّصور والذّهن»[5]

(1) – ينظر: خليفة الميساوي، قراءة القرطاجني في ضوء نظريات تحليل الخطاب الحديثة، ص 293 .

(2) – ينظر: فاطمة عبد الله الوهيبي، نظرية المعنى عند حازم القرطاجني،المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء المغرب، ط1، 2002، ص 201-229

(3) – حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 42- 43.

(4) – ينظر: فاطمة عبد الله الوهيبي، نظرية المعنى عند حازم القرطاجني، ص 211.

(5) – حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 42-43.

إذن القوة الحافظة هي قوة تصورية باطنية أو ذهنية ووظيفتها حفظ الخيالات وتنظيمها لتكون جاهزة حين استدعائها للقول.

فحازم يؤكد على انتظام خيالات الفكر. ويدرج تحت القوة الحافظة كلاً من (الصورة والخيال)[1]

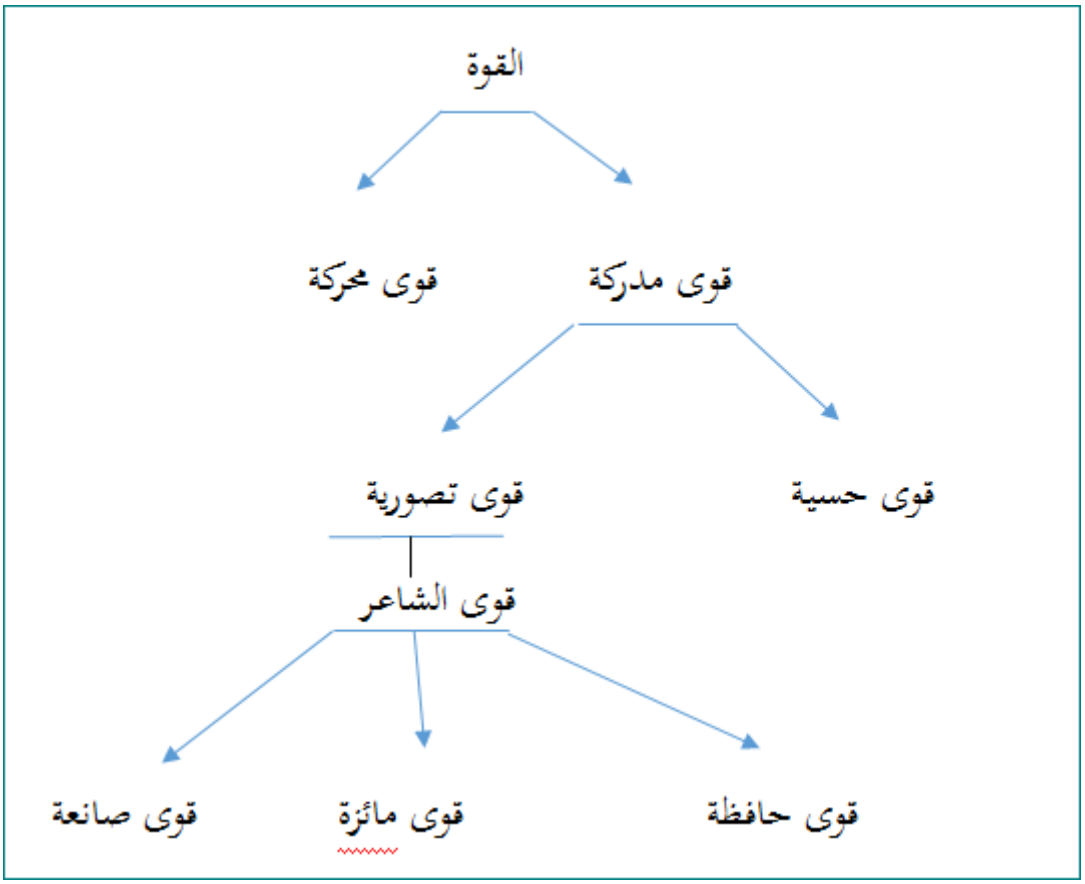

«القوى الفكرية العشر»[2]

أما القوة المائزة حدد وظيفتها في قوله: «هي التي بها يميز الانسان ما يلائم الموضع والنّظم والأسلوب والغرض مما لا يلائم ذلك، وما يصح ومما لا يصح»[3] .

أما القوة الصانعة فتتمثل وظيفتها في كونها «تتولى العمل في ضم بعض أجزاء الألفاظ والمعاني والتركيبات النظمية والمذاهب الأسلوبية إلى بعض، والتّدرج من بعضها إلى بعض وبالجملة التي تتولى جميع ما تلتئم به كليات هذه الصناعة»[4]

(1) – ينظر: فاطمة عبد الله الوهيبي، نظرية المعنى عند حازم القرطاجني، ص 211.

(2) – ينظر: تفصيلاتها المطولة من ص 200– 201 من منهاج البلغاء.

(3) – حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 43.

(4) – نفسه، ص ن.

ويتضح من ترتيب حازم لهذه القوى وحديثه عنها أن القوتين الحافظة والمائزة ترتبطان بمرحلة التفكير في العمل الشعري واختماره في النّفس، أما الصانعة فهي تتعلق بعملية إنتاج الشعر والإبداع النهائي للقصيدة، وقد وضح بأن هذه القوى الثلاث يجب أن تكون موجودة في طبع الشاعر[1].

وقد عرّف حازم الطبع بقوله: «النّظم صناعة آلتها الطبع والطبع هو استكمال للنفس فهم أسرار الكلام، والبصيرة بالمذاهب والأغراض التي من شأن الكلام الشعري أن ينحى به نحوها، فإذا أحاطت بذلك علما قويت على صوغ الكلام بحسبه عملا، وكان النّفوذ في مقاصد النّظم وأغراضه وحسن التصرف في مذاهبه وأنحائه، إنّما يكونان بقوى فكرية واهتداءات خاطرية تتفاوت فيها أفكار الشعراء»[2] ومنه اهتم حازم بالمتكلم (المبدع) وعلاقته بالخطاب باعتباره المنتج والمفهم، إذ طرح علاقة المتكلم بالخطاب إنتاجا وفهما وتأويلا وتذوقا. حيث تتبلور هذه القضايا في طبيعة الخطابات المنتجة لفظيا، ومنها يتم تصنيف الأقوال إلى مقبولة أو مرفوضة أو حسنة أو قبيحة[3] حسب طبيعة المتلقي للخطاب، «فتكون الأقوال في الأشياء التي عُلقتها بأغراض النّفوس على هذا النّحو متنوعة إلى فنون كثيرة نحو التّشوُقيات والإخوانيات وما جرى مجرى ذلك»[4] حيث يرى أن تنوع الأغراض (الفنون الشعرية) ينبع من قصد المتكلم ويدور في نفسه، وعلاقته بمتلقيه.

إذ يرى أن تكوين وإنتاج المعاني ليس مرتبطا باللغة وحدها وإنما للمتكلم الدور الأساس في إعدادها وضبطها حسب فنون الشعر، وما يحيط بها من ذوق عام «فمعاني الشعر، على هذا التقسيم، ترجع إلى وصف أحوال الأمور المحركة إلى القول أو إلى وصف أحوال المحركات والمحركين معاً. وأحسن القول وأكمله ما اجتمع فيه وصف الحالتين»[5]

(1) – فاطمة عبد الله الوهيبي، نظرية المعنى عند حازم، ص 214.

(2) – حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 199.

(3) – ينظر: خليفة الميساوي، قراءة القرطاجني في ضوء نظريات تحليل الخطاب، ص 297.

(4) – حازم القرطاجني، المنهاج، ص 12.

(5) – نفسه، ص 13.

ويربط بين المعنى والمتصرف فيه وفقا لأهدافه ومقاصده واعتقاداته، ومنه تكون عملية التصرف مرتبطة بعمليه الإنتاج، فبينهما علاقة تفاعلية تجمع بين الذهني المتصوري والإنتاجي التّلفظي. إذن فالمبدع يمثل العلة الفاعلة

لكن عملية إنتاج المعاني لا تقوم على المبدع وحده بل العود المحركة لرحى هذه العملية هو المتلقي. فكيف نظر حازم للمتلقي في عملية إنتاج المعاني ؟

– المتلقي، (المقول له):

فإذا كان المبدع ينتج الشعرية القائمة على المحاكاة والألحان ،فهي حدث يقع بين قطبين الأول القائل والثاني المقول له. لذلك قوى الابداع تحتاج إلى قوى مقابلة واستعداد مماثل ، حيث الاستعداد للمقول له أمر مهم ولازم ليتحرك للأقوال المخيلة. يقول حازم: « وقد تضمن كلام ابن سينا شرطا من شروط المحاكاة ...أنّ الالتذاذ بالتخيل والمحاكاة إنّما يكمل بأن يكون قد سبق للنفس إحساس بالشيء المخيل وتقدم لها عهد به »[1] فهي المعرفة المشتركة بين المبدع والمتلقي ،إذ شكلت الاستعداد وهو ما يشترطه حازم في المتلقي إذ يقول :" «وليست المحاكاة في كلّ موضع تبلغ الغاية القصوى من هزّ النفوس وتحريكها، بل تؤثر فيها بحسب ما تكون عليه درجة الابداع فيها وبحسب ما تكون عليه الهيئة النطقية المقترنة لها، وبقدر ما تجد النّفوس مستعدة لقبول المحاكاة والتأثر»[2]

والاستعداد في رأيه نوعان :" « استعداد بأن تكون للنفس حال وهوى تهيأت بهما لأن يحركها قول ما بحسب شدّة موافقته لتلك الحال والهوى. »[3] أما الاستعداد الثاني: «أن تكون النفوس معتقدة في الشعر أنه حكم وأنه غريم يتقاضى النفوس الكريمة الاجابة الى مقتضاه بما اسلبها من هزة الارتياح لحسن المحاكاة. »[4]

فالاستعداد إذن بنوعيه هو عبارة عن عقد ضمني بين المرسِل والمرسل إليه، يتضمن هذا العقد وجود سامع له استعدادات متماثلة ومتشابهة من حيث الالتذاذ بالتخييل ومناسبة للطبيعة ومتجاوبة

(1)حازم القرطاجني ، المنهاج ،118

(2) نفسه،ص121

(3) نفسه ص ن

(4) نفسه،ص 121-122

مع حاجات النفس الجمالية ، وفق منطلقات تجعل المبدع يرسل القول الشعري وهو مطمئن أن هناك من يستقبله وفق اعتقاده بسلطة القول الشعري ،فيترك نفسه تستجيب لسلطة الجمال في القول وتتأثر لمقتضاه عبر عملية استلاب جمالي .[1]

ولا يتم الاستلاب الجمالي إلاّ بوجود معرفة مشتركة ضمنية يتمكن المرسل إليه من خلالها التمييز بين القول الجميل مما سواه، ويتأثر لمقتضاه، وهو ما يعرف في التداولية بالافتراض المسبق الذي ينطلق منه المرسلِ.

وقد اشترط على المرسل إليه أن يتسلح بالنية الصادقة المخلصة لاستقباله واحترامه وتخريجه على الوجه الذي يمكن قبوله من وجوه الصحة ، ويحتال في تخريجه بدلا من تحريجه.[2]

بالكلام وذلك في قوله:" «وليس ينبغي أن يعترض عليهم في أقاويلهم إلاّ من تزاحم رتبته في حسن تأليف الكلام وإبداع النظام رتبهم.فإنما يكون مقدار فضل التأليف على قدر فضل الطبع والمعرفة بالكلام . فقد عدّ من يملك قدرة التلقي واحدا من البلغاء ويسميه العارف ، يقول في ذلك: وليس كلّ من يدّعي المعرفة باللسان عارفا به في الحقيقة ، فإنّ العارف بالأعراض اللاحقة للكلام التي ليست مقصودة فيه من حيث يحتاج إلى تحسين مسموعه أو مفهومه ليس له معرفة بالكلام على الحقيقة البتة ، وإنّما يعرفه العلماء بكلّ ما هو مقصود فيه من جهة لفظ أو معنى ، وهؤلاء البلغاء الذين لا معرّج لأرباب البصائر في إدراك حقائق الكلام إلاّ على ما أصّلوه. »[3]

إذن فالمقول له(المرسل إليه) عند حازم بكونه حاضر في ذهن المبدع فهو المحفز والدافع لمقاصد المبدع ، فهو مشارك في صنع الإبداع ثمّ يكون من الخارج مستقبلا للرسالة الشعرية ومحققا وفاحصا ومؤولا ومفسرا، لذا يحتل موقعا مهما وهو موقع هيمنة وتأثير، فهو على نفس درجة المبدع لما يملكه من قدرة إبداعية تحيله على التحكم في عملية الإنتاج وتأويله [4].

(1) ينظر فاطمة عبد الله الوهيبي، نظرية المعنى عند حازم، ص 238.

(2) ينظر فاطمة عبد الله الوهيبي، نظرية المعنى عند حازم، ص 241.

(3) حازم القرطاجني، المنهاج ،ص 144

(4) ينظر: نظرية المعنى عند حازم، ص 242

ومن العناصر الأساسية التي تساعد في إنتاج الخطابات السياقات (المقام) «فالقول هو وليد قصد معين: يستمد وجوده من شخصية المتكلم ومستمعه أو مستمعيه، ويحصل ذلك في الوسط(المكان) واللحظة (الزمان) اللذين يحصل فيهما... وهذه العوامل كلها مؤثرة على إنجاز القول هي التي تشكل المقام»[1] .

فقد كان حازم على وعي كبير بدور الظروف الاجتماعية والسياقات المختلفة في بناء وإنتاج الخطاب من خلال حديثه عن المفاضلة بين الشعراء والحكم عليهم ،بقوله:«إنّ المفاضلة بين الشعراء الذين أحاطوا بقوانين الصناعة وعرفوا مذاهبها لا يمكن تحقيقها ...ويكون حكم كلّ إنسان في ذلك بحسب ما يلائمه ويميل إليه طبعه،إذ الشعر يختلف في نفسه بحسب اختلاف أنماطه وطرقه، ويختلف بحسب اختلاف الأزمان وما يُجد فيها مما شأن القول الشعري أن يتعلّق به، ويختلف بحسب اختلاف الأمكنة وما يوجد فيها مما شأنه أن يوصف ، ويختلف بحسب الأحوال وما تصلح له وما يليق بها وما تحمل عليه، ويختلف بحسب اختلاف الأشياء فيما يليق بها من الأوصاف والمعاني ، ويختلف بحسب ما تختص به كلّ أمّة من اللغة المتعارفة عندها الجارية على ألسنتها»[2] فقد شرح حازم كلّ الظروف التي تحيط بالشاعر ، وتؤثر فيه وفي إنتاجه الشعري من زمان ومكان وحال وباعث ، وهذا يجلي لنا وبوضوح إدراكه لتأثير السياق والمقام في عملية صناعة وإنتاج الشعر.

وما نستخلصه في نهاية المطاف أن العملية الإنتاجية للخطاب من منظور حازم قائمة على الترابط والتلاحم بين ذهنية المنتج وإبداعه وذهنية القارئ وتأويله والمحيط المشكل له، وهو ما يتجلى في الرؤية التداولية.

(1)- جلال دلاش، في اللسانيات التداولية، ص 41.

(2) حازم القرطاجني، المنهاج، ص 374

III–المقوم الاجتماعي التواصلي من منظور حازم القرطاجني في المنهاج:

يُنتج الخطاب من تظافر مرجعيتين أساسيتين يتقيد بهما منتج الخطاب ؛ مرجعية لسانية معرفية تتعلق بما تحصل عليه من رصيد لساني، يختار منه ما يناسبه لحظة إنجاز الكلام . ومرجعية اجتماعية، تتعلق بالبنية الاجتماعية التي أنتجت بنى لسانيه استقرت في الذاكرة الجماعية وباتت من إحدى خصوصياتها.[1]

لهذا يصبح لكل خطاب مرجعية مشتركة بين المتكلم (المبدع) والمتلقي (القارئ)، وحتى تكون عملية الخطاب مقبولة وناجحة دلاليا واجتماعيا فلا بد من انسجامها مع محيطه اللّساني والاجتماعي، فتكون ألفاظه وتراكيبه متناسبة مع الذاكرة الجماعية ومع من تعارفت عليه من أُطر خطابية صارت في محل الإتفاق والمواضعة، فتوجه عملية الإنتاج وتقيدها بقيود لسانية واجتماعية ونفسية [2]، وهي بمثابة الشروط التي تضبط إنتاج معاني الخطاب، يقول في ذلك حازم القرطاجي : «في النقلة من بعض هذه المعاني الذهنية إلى بعض أن يكون ذلك غير خارج عن الهيآت التي وقعت للعرب في النقلة من بعض ذلك إلى بعض»[3].

ويربط القرطاجني بين ذوق العامة وذوق الخاصة بعملية الاعتقاد المشترك والإدراك، ومنه تكون عملية الإنتاج مقيدة بهذا الاعتقاد، بل نجاحها وتقبلها خاضع للذوق العام المشترك »[4]، فيقول حازم في هذا الشأن : « والأشياء التي يقال فيها إنها خيرات وشرور أو يتوهم أنها كذلك منها أمور يشترط في معرفتها وإدراكها الخاصة والجمهور في اعتقادهم أنها خير أو شر»[5]، وبناءا على هذه المعرفة المشتركة يستدرج المتكلم ما طُبع وجُبل عليه فيجده ذا صلة مع ما اكتسبه بصفة فردية : « وذلك بأن يستدرج مما وجد في النفس بحسب الجبلة والعادة إلى ما وُجد بالكسب والاستفادة »[6]، فالاستفادة إذن تكون مما هو جماعي في تكوين ما هو ذاتي، « فيبين الخطاب على المعرفة المشتركة والمعرفية

(1) خليفة الميساوي ، الوصائل ، ص 261 نقلا عن خليفة الميساوي ، قراءة القرطاجني .

(2) ينظر : نفسه ،

(3) حازم القرطاجني ، المنهاج ن ص 17 .

(4) ينظر : خليفة الميساوي ، قراءة القرطاجني ، ص 293-294 .

(5) منهاج البلغاء وسيراج الأدباء ، ص 20

(6) نفسه ، ص22.

الفردية، مع تصرف المتكلم في كلامه وفق القوانين الجماعية المتحكمة في الإنتاج الفردي التلفظي والمشترك المعنوي»[1] ، وفي ذلك يقول حازم : «وللأفكار تفاوت في تصرفها في ضروب المعاني وضروب تركيبها من جميع هذه الجهات التي ذكرت، ويتقوى على ذلك بالطبع الفائق والفكر النافذ الناقد الرائق، وبالمعرفة بجميع ما يحتاج إلى معرفته في هذه الصناعة من حفظ الكلام والقوانين البلاغية» [2] فلكي يصل محلل الخطاب لمقاصد منتج الخطاب عليه أن يُلم بالقوانين البلاغية المشتركة وتميز بقدرة نقدية نافذة إلى « بنية الخطاب الفكرية واللسانية والنفسية والاجتماعية، وهو ما استدعى وجود مبادئ تتحكم في عملية البناء والفهم و التأويل» [3] فقد كان حازما واعيا بأهمية بناء الخطاب و انتظامه، فتأتي التراكيب متناسبة وبمقادير ملائمة للقول « وكثيرا ما يأتي في هذه التركيبات تقسم الكلام وتفصيله إلى مقادير متعادلة متناسبة »[4]، فقوله هذا يلتقي مع مبدأي " الكمية " و"الكيفية" الذين ذكرهما غرايس في قواعد المحادثة، كما عبر عن مبدأي الأسلوب والعلاقة بقوله : « إن المعاني منها ما يتطالب بحسب الإسناد خاصة، ومنها ما يتطالب بحسب الإسناد وبحسب انتساب بعض المعاني إلى بعض في أنفسها بكونها أمثالا أو أشباها أو أضدادا أو متقاربات من الأمثال و الأضداد»[5].

كما اهتم بدور الظروف الاجتماعية والمقامات المختلفة في بناء و إنتاج الخطاب، حينما جعل مراعاة مقامات التكلم شرطا ضروريا تتأسس عليه الأقوال الشعرية البانية للقصيدة العربية لتحقيق الأغراض التي يرمي إليها الشاعر، ومت ذلك قوله : « فقد تبين أن للشعر مواطن لا يصلح فيها إلاّ استعمال الأقاويل الكاذبة والصادقة، ومواطن لا يصلح فيها استعمال الأقاويل الكاذبة، ومواطن

(1) ينظر : خليفة الميساوي ، قراءة القرطاجني في ضوء نظريات تحليل الخطاب الحديثة ، ص 294 .

(2) حازم القرطاجني ، المنهاج ، ص 36 .

(3) خليفة الميساوي ، قراءة القرطاجني في ضوء نظريات تحليل الخطاب الحديثة ، ص 294 .

(4) حازم القرطاجني ، المنهاج ، ص 35 .

(5) نفسه ، 44

لا يصلح فيها استعمال الصادقة والكاذبة، واستعمال الكذب أكثر وأحسن، ومواطن تستعمل فيها كلتاهما من غير ترجح فهي خمسة مواطن لكل مقام منها مقال"[1].

فهو يدعو إلى مراعاة أحوال السامعين وبحسب ما يتناسب معهم ويؤثر فيهم، إذ هناك ما يؤثر فيه الشعر الكاذب وهناك من يؤثر فيه الشعر الصادق وهكذا بحسب نوعية المتلقي.

كما تطرق في حديثه عما يجب اعتماده في مدح صنف من الناس يظهر دور المقام في اختيار الأوصاف التي تناسب الممدوح فيرى أن مدح الخلفاء يختلف عن مدح الأمراء ومدح الوزراء ومدح القضاة فكل واحد يختلف في مدحه عن الآخر لاختلاف طبقاتهم فعلى الناظم "أن يحافظ على ما يجب اعتماده في امتداح كلّ طبقة من الممدوحين فلا يُسمى بها إلى الرتب التي فوقها ولا ينحط بها إلى ما دونها "[2]، وفي المنهج الذي يبين فيه طرق الشعر من حيث ملاءمتها للنفوس أو منافرتها لها، قسم الشعر إلى طريقين، طريق الجد وطريق الهزل ويبين أن لكل منهما مقامه لأن الكلام مبني على الجد، إنما قُصِدَ به إلقاؤه بمحل القبول من أهل الجد.[3]فالأمر نفسه من الهزل.

بدا حازم في اهتمامه بالبعد الاجتماعي التواصلي معتمدا على عملية التأثير والإقناع، حيث وظف المقام كوسيلة لتحقيق القصد والتأثير في الملتقى وهو بهذا يثبت عملية التفاعل ومدى نجاحها في عملية التواصل الاجتماعي.

(1) حازم القرطاجني، المنهاج، ص 44.

(2) نفسه، ص 170.

(3) نفسه، ص 144.

الفصل الثاني

المقوم الحجاجي الإقناعي والمقوم القصدي للبلاغة العربية من منظور حازم القرطاجنّي في كتابه المنهاج

I- المقوم الحجاجي الإقناعي والمقوم القصدي للبلاغة العربية

II- المقوم الحجاجي الإقناعي للفعل التداولي من منظور حازم في كتابه المنهاج

III- المقوم القصدي للفعل التداولي من منظور حازم القرطاجنّي في كتابه المنهاج

I- المقوم الحجاجي الإقناعي والمقوم القصدي للفعل التداولي للبلاغة العربية

لقد تنوعت حدود البلاغة في الكتب البلاغية والنقدية العربية، سواء منها القديمة أو الحديثة ولكنها تقاطعت في أسس يقوم عليها القول البليغ منها:

- الإفهام: يقول الجاحظ: «البلاغة أن يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق ولا يؤتى الناطق من سوء فهم السامع»[1] إذن فالإفهام هو الركيزة الأساسية لأداء وظيفة التبليغ.

- حسن المعرض: يقول أبو هلال العسكري: «ما تبلغ به المعنى قلب السامع فتمكنه في نفسه كتمكنه في نفسك، مع صورة مقبولة ومعرض حسن، إنما جعلنا حُسْنَ المعرض وقبول الصورة شرطاً في البلاغة؛ لأن الكلام إذا كانت عباراته رثة ومعرضه خلقا لم يُسمّ بليغا وإن كان مفهوم المعنى مكشوف المغزى »[2] فالقول البليغ عند العسكري شرطه الأساسي هو الجمع بين شرف المعنى وصحته وجزالة اللفظ وفصاحته.

- البصر بالحجة: البلاغة هي: «البصر بالحجة والمعرفة بمواقع الفرصة. ومن البصر بالحجة أن يدع الإفصاح بها إلى الكناية عنها إذا كان طريق الإفصاح وعراً، وكانت الكناية أحصر نفعاً»[3].

إصابة تبليغ المعنى والقصد بحسن اختيار الحجة المناسبة.

- المناسبة: والمقصود بها مناسبة وملاءمة المقال للمقام وتطابقه مع مقتضى الحال، «فمدار الأمر على إفهام كل قوم بمقدار طاقاتهم، والحمل عليهم على أقدار منازلهم»[4]

- التحسين والتقبيح: فتحسين القبيح وتزيينه يحتاج إلى قدرة فائقة في الاحتجاج والإقناع به، لما له من وقع على نفس السّامع، ومن هنا عرف أبو هلال العسكري البلاغة بأنها: «أعلى رتب البلاغة أن يحتج للمذموم حتى يخرجه في معرض المحمود، للمحمود حتى يصيره في صور المذموم» [5]

---

(1) - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص 61.

(2) -أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص 10.

(3) - نفسه، ص 15.

(4) - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص 93.

(5) - أبو هلال العسكري الصناعتين، ص 51.

إذن فالقول البليغ هو كل قول يفهم السامع ويوصله إلى قصد المتكلم، ويقنعه به، بمعنى شريف ولفظ فصيح، ملائم للمقام، مطابق لمقتضى الحال فتكون البلاغة بذلك: «قول مفقه في لطف فالمفقه: المفهم، واللطيف من الكلام: ما تعطف به القلوب النافرة، ويؤنس القلوب المستوحشة، وتلين به العريكة الأبية المستصعبة، ويبلغ به الحاجة وتقام به الحجة؛ فتخلص نفسك من العيب، ويلزم صاحبك الذنب، من غير أن تهيجه وتقلقه، وتستدعي غضبه، وتستثير حفيظته»[1]

فمن خلال هذه المعاني كلها الإفهام والإقناع بالحجة والأساليب المناسبة للمقام والتأثير واستمالة المتلقي تلتقي البلاغة مع الحجاج، فيكون الحجاج بمعناه الخطابي أساس البلاغة ومرادفا لها، وتكون البلاغة في جوهرها حجاجا خطابيا[2] لذا لم يكن البلاغي يهتم بالخطاب الذي يكتفي بذاته، ولا يعير اهتماما لمخاطبه ولم تكن البلاغة تعتبر النّص كلاما يهم المتكلم أو كلاما مكتفيا بذاته، بل اهتمت أساسا بالنّص الذي يتوجه إلى الآخرين.[3]

وقد أجمع الدّارسون على أن بلاغة الخطاب الإقناعي عرفت أوجها مع الجاحظ بعدِّه المؤسس لها أولا، ثم باعتباره رجل المحاجة.

فإذا كانت البلاغة العربية يتجاذبها تياران بارزان: تيار الإمتاع وتيار الإقناع المرتبط بالمقام والتداول فيعتبر الجاحظ مؤسس له وواضع خصائصه.[4]

---

(1) – أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص 19

(2) – ينظر: عبد العالي قادا، بلاغة الاقناع، ص 19.

(3) – ينظر: فتيحة لعلاوي، الوظيفة الاقناعية للحجاج في الدراسات العربية والغربية، حوليات جامعة الجزائر2 – ص 327.

(4) – عبد العالي قادا، بلاغة الاقناع، دراسة نظرية وتطبيقية ،دار كنوز المعرفة،ط1، 2016ص 117.

لهذا نجده قد تناول في كتابه البيان والتبيين فصولا كثيرة تتعلق بالحجاج «فهو نهاية اجتهادات الجاحظ البيانية»[1]

إن الانتماء المذهبي للجاحظ كان له دور كبير في ربطه بين البلاغة ووظيفة الإقناع فكان حديثه من بداية كتابه عن « فعل البيان وأثره، ومساوئ العي وضرره، فكشف مقصوده... ومرجعه الدور الإقناعي للكلام وما يتصل به من عناصر غير لغوية»[2]

فالخطاب الإقناعي برز عند الجاحظ بداية من تعريفه للبيان بقوله: «البيان اسم جامع لكلّ شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير حتى يفضي السّامع إلى حقيقة ويهجم على محصوله، كائنا ما كان ذلك البيان ومن أي جنس كان الدّليل لأن مدار الأمر والغاية التي يجري إليها القائل إنما هو الفهم والإفهام»[3] فمن خلال هذا التعريف يهتم الجاحظ بالمتلقي الإيجابي من جهة ويستحضر العملية التواصلية من جهة أخرى، ويكشف عن غاية القائل وهدفه هو إظهار الخفي وتجليته.

ومما تقدم نقول أن الجاحظ بمجهوداته التي تحدث فيها عن البيان، استطاع أن يقنن الخطاب الحجاجي، واستطاع أن يجعل من الخطاب الأدبي وسيلة نفعية وفعالة، حتى «انطبعت محاولته بطابع نفعي واضح يمكن أن يعد بدون مبالغة، أكمل محاولاته في التراث اللغوي العربي لتأسيس ما يسمى نفعية الخطاب »[4]

وأمّا عبد القاهر الجرجاني فقد تجلى البعد الحجاجي عنده من خلال حديثه عن النظم والاستعارة والتمثيل، وفي هذا المقام سنعرج على جانب الاستعارة والتمثيل فقد «يميز الإنتاج البلاغي للجرجاني بالخاصيتين المتعارضتين: أولاهما، أنه إنتاج جدالي اعترض فيه على مقولات بيانية مشهورة لأسلافه من نقاد البلاغة، وخير دليل على ذلك كثرة دوران العبارات الجدلية على لسان مثل: "إن قلتم...قلنا" "فإن قيل... قيل"، "ما هو إلا كذا وكذا" و" كيف لا يكون كذلك مع أنه كذا وكذا"،

---

(1) – محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشروق ، المغرب،1999ص 189.

(2) – نفسه، ص 196.

(3) – الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص 76.

(4) – حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، منشورات الجامعة التونسية،مجلد21,1981ص 300-301.

أما الثانية: أنه إنتاج تأسيسي أنشأ مقولات وأدوات في النقد البلاغي لم يُسبق إليها، واستحق بذلك أن يعتبر مؤسس علم البلاغة العربي»[1]

فيرى طه عبد الرحمن أن أول المعالم وأهمها في الإنتاج البلاغي المتميز يكمن في قول عبد القاهر الجرجاني بمفهوم "الادعاء" ويرى أن من تناولوا إنتاج عبد القاهر على كثرتهم اكتفوا «بالتلويح بهذا المفهوم تلويحا... حتى أن بعضهم لم يعقل منه أكثر من معنى الزعم»[2]، وقد حاول أن يبين مبادئ الادعاء ومقتضياته التي يبنى عليها، فعددها ثلاثة مبادئ

مبدأ ترجيح المطابقة، ومبدأ ترجيح المعنى ومبدأ ترجيح النظم، ولكل مبدا منها مقتضى تصير إليه الاستعارة، فالمقتضى المطابق للادعاء «أن القول الاستعاري يحتمل تخريجه على المعنى الظاهر، فضلا عن احتمال الدلالة على المعنى المجازي»[3] والمقتضى المعنوي للادعاء «هو القول الاستعاري يستند إلى بينة استدلالية»[4]، أما المقتضى النظمي للادعاء هو «هو أن القول الاستعاري يصير تركيبا خبريا أصليا لا ينحصر في الرباط بين مخبَر عنه ومخبَر به، بل يضيف إليهما عنصراً ثالثاً هو ذات المخْبِر وبزيادة هذا العنصر، يكون عبد القاهر قد نقل القول الاستعاري من مرتبة الدلالة المجردة إلى مرتبة التداول التي تتوخى مقتضيات مقام الكلام»[5] وينجر عن مبدإ ترجيح المطابقة «أن المستعير يبلغ بالتشابه بين المستعار منه والمستعار له درجة ينتفي معها الاختلاف والتفاوت بينهما»[6] أما مبدأ ترجيح المعنى فيترتب عليه «أن التغيير الذي تحدثه الاستعارة في اللفظ لا تعلق بتأليف حروفه وصور مخارجها، إنما تعلقه، أساسا بالمعنى.... فمدار فهم الاستعارة ليس على المعنى المأخوذ مباشرة من اللفظ، وإنما على معنى كان يتولد في النفس بطريق هذا المعنى المباشر الأصلي»[7]فيصير «المعنى الأول حلية المعنى الثاني الذي هو الغرض، وفي هذا التحليل تصحيح للمفهوم المدرسي الذي يجعل المعنى

(1) – طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص 304.

(2) – نفسه،ص ن

(3) – نفسه، ص 305.

(4) – طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص 306

(5) – نفسه، ص ن

(6) – نفسه، ص 305

(7) – نفسه، ص ن

الأول حقيقة والمعنى الثاني مجازا، فالواقع أن الحقيقة هي المعنى الثاني الذي تجوز فيه فيعبر عنه بالمعنى الأول: العبارة أو المادة اللسانية»[1] ويسمي عبد القاهر الجرجاني المعني الثاني "معنى المعنى" فيقول: « فههنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: "المعنى"، و" معنى المعنى" تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك إلى معنى آخر كالذي فسرت لك»[2] فيترتب عن مبدإ ترجيح النّظم «أن الكلام متعلق ومترتب بعضه على بعض بوجه الخصوص، ولا يستقيم إحكام هذا التعلق وضبط هذا الترتيب إلا بتوخي أمرين، أولهما: مقتضيات العقل... والثاني قوانين النّحو»[3] ففي الاستعارة «ما لا يمكن بيانه إلاّ من بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته»[4] ومنه نستنتج أنّ القول الاستعاري «تجتمع له الأوصاف الثلاثة: أنّه تركيب خبري تداولي وأنّه قابل للأخذ على جهة الحقيقة وأنّه مشتمل على بنية تدليلية، وكل قول هذه أوصافه يعدّ في سياق الجدل الذي نهجه الجرجاني بمنزلة "دعوى" كما يعد صاحبه "مدعيا" ويعدّ عمله "ادعاء"»[5]

لقد اعتقد طه عبد الرحمن أنّ عبد القاهر تتبع مقتضيات الادعاء بالتدقيق والتحليل والتنظير «فصارت الاستعارة عنده اسنادا عقليا، وبين أنّ كلّ إسناد عقلي يحتاج إلى أن يصدق أويكذب»[6]

كما ألح على «أن المستعير يثبت اسم المستعار منه للمستعار له على وجه الحقيقة وذلك بإدخاله في جنسه»[7] ولم يهمل عبد القاهر أيضاً مفهوم "التدليل" حيث توسع في حديثه عن التدليل من جهتين «ادعاء ثبوت الصفة المشتركة للمستعار له وادعاء دخول المستعار له في جنس المستعار منه»[8].

---

(1) – محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص 370.

(2) – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص 263.

(3) – نفسه، ص 306.

(4) – نفسه، ص 78-79

(5) – طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص 306.

(6) – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص 307.

(7) – نفسه، ص ن

(8) – نفسه، ص ن

كما لاحظ عبد الرحمن أن عبد القاهر اهتم أيضا بمفهوم آخر حجاجي وإن لم يصرح به وهو "الاعتراض" بل «كاد أن يصرح بما يضمره من الادعاء والاعتراض يجتمعان في القول الاستعاري اجتماعا، وكان على وشك أن يسقط بذلك أقوى المبادئ رسوخاً في النّفوس وأمكنها سلطانا على العقول وهو مبدأ عدم التناقض»[1]

بل رأى أنّ الجرجاني واضع المقتضيات النظرية للاستعارة رغم عدم التصريح والتفصيل في معطياتها لذلك حمل على نفسه تكملة هذا المشروع تصريحا لما لمح إليه الجرجاني ومفصلا لما أجمله، مطلقا عليها اسم "المقاربة التعارضية للاستعارة"، والتي انطلق فيها من ثلاث فرضيات:

* القول الاستعاري: قول حواري يتكون من مستويين، مستوى المعنى الحقيقي ومستوى المعنى المجازي: «وبما أن المعنى المجازي "مضمر مراد" أو قل "مضمر مبلغ" جاز أن نميز في المقام الحقيقي بين "حال الإظهار و"حال التأويل وفي المقام المجازي بين "حال الإضمار و"حال التبليغ"»[2] فترتب عن ذلك أربع ذوات خطابية في بناء القول الاستعاري: «"الذات المظهِرة" و"الذات المؤوِّلة" و"الذات المضمِرة" و"الذات المبلِّغة"، ويتخذ المتكلم الواحد كلّ هذه الذوات مظاهر لوجوده في القول الاستعاري يتقلب بينهما، قائما بكلّ أدواتها الخطابية في آن واحد»[3].

* القول الاستعاري قول حجاجي، وحجاجيته حسب طه عبد الرحمن من النوع التفاعلي الذي يسميه بالتحاج، ويقصد به «مرتبة ثالثة من الاستدلال بعد "البرهان" و"الحجاج"، مرتبة تتميز بكونها تأخذ بمبادئ تجنح إلى التناقض».

والتحاج ناتج عن التداخل بين آليتي "الادعاء" والاعتراض المميزتين للحجاج، حيث يصبح المتكلم في القول الاستعاري ذاتا مدعية لوجود المعنى الحقيقي للجملة/ وذاتا معترضة على وجود هذا المعنى في الوقت نفسه[4].

---

[1] – طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص 309.

[2] – طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص 310.

[3] – نفسه، ص 311.

[4] – ينظر: عبد العالي قادا، بلاغة الاقناع، ص 139.

* القول الاستعاري قول عملي إذ تلازم صفته العملية ظاهره البياني والتخيلي «ويظهر هذا التوجه العملي للاستعارة في ارتكازها على المستعار منه، سواء أصُرِّح به أم لم يصرح به، وغالبا ما يقترن هذا الطرف فيها، حاليا أو مقاميا، بنسق القيم العليا، إذ ينزل منزلة الشاهد الأمثل والدليل الأفضل، فتكون الاستعارة بذلك أدعى من الحقيقة لتحريك همة المستمع إلى الاقتناع بها والالتزام بقيمها، فالمستعير يقصد أن يغير المقاييس التي يعتمد عليها المستمع في تقويم الواقع والسلوك، وأن يتعرف المستمع على القصد منه، وعلى معنى كلامه وما يلزم عنه، وأن يكون هذا التعريف سبيلا لقبول خطابه ولاقباله على توجيهه»[1]

وقد خلص طه عبد الرحمن إلى أن عبد القاهر وضع أصول نظريته في الاستعارة مستفيدا من بعض أساليب الحجاج والجهاز الحجاجي للمناظرة «ليجعل من مفهوم "الادعاء" أداته الإجرائية الأساسية في وصف آليات الاستعارة»[2] كما يؤكد أنه «ما لم نتبين هذه البنية الحجاجية للادعاء الاستعاري عند الجرجاني، ولم نقف على وجوه اشتغالها في خطابه، فلا يبعد أن تستغلق علينا أحكامه ونتائجه استغلاقاً»[3] من هذا المنطلق هل الاستعارة عند عبد القاهر تلازم حدود العقل والمنطق فقط؟ بالتأكيد لا[4]، فهو «يبدو أكثر عقلانية في معالجته للاستعارة، فإنه في الواقع يقدم تصورا بلاغيا لا يفهم هذه الا بالجمع بين العقلي والنفسي»[5]

فالاستعارة عند الجرجاني «أمد ميدانا، أشد افتتانا، وأكثر جريانا، وأعجب حسنا واحسانا وأوسع سعة وأبعد غوراً، وأذهب نجدا في الصناعة وغورا من أن تجمع شعبها وشعوبها، وتحضر فنونها وضروبها، نعم وأسحر سحرا، وأملأ بكل ما يملأ صدرا ويمتع عقلاً، ويؤنس نفسا ويؤخر أنسا»[6] وهذا الكلام يجمع أوصافا عديدة للقول الاستعاري، منه «ما يحيل الشعري والفني، وما يحيل على الفكري والعقلي، وما يحيل على النفسي الانفعالي، وبمعنى آخر يبدو أن الاستعارة المفيدة عند عبد

---

[1] – طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص 312- 313.

[2] – نفسه، ص309.

[3] – نفسه،

[4] – ينظر: عبد العالي قادا، بلاغة الاقناع، ص 140.

[5] – حسن المودن، حجاجية المجاز والاستعارة ضمن الحجاج مفهومه ومجالاته، ج 3، ص 166 نقلاً عن عبد العالي قادا، بلاغة الاقناع ، ص 140

[6] –عبد القاهر الجرجاني ، أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه أبو فهد محمود محمد شاكر، دار المدني بجده، ب ط، ب ت، ص 42

القاهر هي هذه التي تنجح في الجمع بطرقها الخاصة بين قطبين أساسيين في كل إقناع العقل والنّفس»[1]

وما نخلص إليه أن الاستعارة عند الجرجاني تحمل وظيفة ذات بعدين، بعد اقناعي وبعد امتاعي وبالتالي فلها وظيفة حجاجية يسعى صانعها إلى التأثير في المتلقي بل إقناعه بتبني الفكرة التي تحملها فالاستعارة عند الجرجاني تداولية حجاجية و«تعني حجاجية الاستعارة أن لها وظيفة مركبة يرتبط فيها العقل بالإحساس، والفكري بالنفس، فالاستعارة تسعى إلى إحداث قطيعة وقلب انتظارات ومفاجأة توقعات وإعادة النظر في نظام الخطاب، وهي بهذا تسمح في الوقت نفسه بالإحساس والتفكير»[2].

فإذا كان الجرجاني ابرز لنا الطابع الاستدلالي للأساليب البيانية فإن مشروع السكاكي(ت626ه) كان أوسع وأعمق من خلال ما أدركه السكاكي من ترابط وشيج الصلة بين علوم العربية المختلفة التي هي فروع لعلم واحد هو "البيان" وهذا ما أدركه السكاكي فعبر عنه بكتابه "مفتاح العلوم" الذي هو بالنسبة للدراسات البيانية بمثابة "أورجانون"[3]

وإذا كانت بلاغة الإقناع لدى أرسطو غير منفصلة عن مشروعه في الجدل والمنطق، فإن رفد البلاغة العربية بالمنطق عند السكاكي جعل بعض جوانبها إقناعية، وهذا من خلال ما كشفت عنه تصوراته للبلاغة ومباحثها، واهتمامه بالمقام والمستمع، وانتباهه للاستدلال واللزوم في البيان. أصبحت البلاغة مع السكاكي علم الأدب، ومن خلال مشروعه هذا أخذ في وضع أسس لنظرية أدبية معتمدة على تقاطع البلاغة (أساسا علمي البيان والمعاني) مع النحو من جهة والمنطق (الحد والاستدلال) من جهة ثانية[4]. يقول في ذلك: «وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب، دون نوع اللغة، ما رأيته لابد من، وهي عدة أنواع متآخذة فأودعته علم الصرف بتمامه، وأنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق... وأوردت علم النحو بتمامه وتمامه بعملي المعاني والبيان...ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحد

---

(1) – حسن المؤذن، الخطاب الاقناعي، بحث جامعي أنجزه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش، شهادة دكتوراه، 2006/2005، ص 161، نقلاً عن عبد العالي قادا، بلاغة الاقناع ، ص 140

(2) – حسن المؤذن، الخطاب الاقناعي، ص 233، نقلا عن عبد العالي قادا، بلاغة الاقناع، ص 142.

(3)– محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، ص 90.

(4) – ينظر: عبد اللطيف عادل، بلاغة الاقناع في المناظرة ، بيروت لبنان، ط 1، 2013، ص 74– 75.

والاستدلال، لم أر بدا من التمسح بهما... وحين رأيت صاحب النظم يفتقر إلى علمي العروض والقوافي تبينت عنان العلم إلى إيرادهما»[1]

فقد استطاع من الربط بين الثلاثي النحو وعلمي البلاغة بلورة مقاربة عبد القاهر الجرجاني: فالنحو هو النظام الذي يشكل منطقا داخليا للغة، والبلاغة هي الالتزام بمقتضيات هذا المنطق[2]، فالنظم «أساس البلاغة المقامية أي بلاغة النجاعة التواصلية»[3] وهنا يتقاطع أراء السكاكي مع الدراسات الحجاجية المعاصرة التي تركز على علاقة البلاغة بالنحو، وفي ذلك أبحاث أوزفالدديكرو حول العوامل والروابط الحجاجية.

أما الربط الثاني الذي يجمع بين الحد والاستدلال وبين علمي البيان والمعاني يقول: «ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال لم أر بدا من السماح بهما»[4] فهو يهدف من هذا الربط إلى «بناء بلاغة الخطاب على نظام استدلالي وليس على المنزع البديعي، بحيث يصبح البيان مؤسسا على نظام العقل»[5] ومنه تصبح البلاغة «نحو مجالها التطبيقي المثالي: الخطاب الإقناعي المرتبط بمقامات ملموسة محددة»[6] فالبلاغة لا تقوم على التخييل أو الأسلوب الفني فقط وإنما لابد من أن يدعمها الدليل والاستدلال، يقول السكاكي في ذلك: «وعندك علم أن مقام الاستدلال بالنسبة إلى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها، وشعبة فردة من دوحتها، علمت أن تتبع تراكيب الكلام الاستدلالي ومعرفة خواصها مما يلزم صاحب علم المعاني والبيان»[7]

لقد ركز السكاكي في بلاغته «المحكومة بالنجاعة التواصلية والبعد الاقناعي»[8]على المستمع والمقام، فهما محور محور علم المعاني والبيان فالكلام يتحد بطبيعة المقام، فلكل «مقام مقال» إذ أفرد

---

(1) – يوسف السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1987، ص 6.

(2) – ينظر: عبد اللطيف عادل، بلاغة الاقناع في المناظرة، ص 75.

(3) – محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص 485.

(4) – السكاكي، مفتاح العلوم، ص 6.

(5) – عبد اللطيف عادل، بلاغة الاقناع في المناظرة، ص 75-76.

(6) – محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص 489.

(7) – السكاكي، مفتاح العلوم، 168.

(8) – عبد اللطيف عادل، بلاغة الاقناع في المناظرة، ص 76.

له جزء من متابعته البلاغية حيث يقول: «لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم،...»[1] فهو بذلك يحدد عناصر بلاغة مقامية قائمة على «مطابقة الكلام لمقتضى الحال» مع مراعاة سياقات تلفظه المختلفة.

فيتجاوز المقام في نظر السكاكي محيط القول إلى العلاقات الداخلية المكونة للقول، فكما أن «لكل حد ينتهي إليه الكلام مقام»[2]و «لكل كلمة مع صاحبتها مقام»[3] فالحال يبني الخطاب، والخطاب يبني بعضه بعضا، وبهذا الانتباه، لا يكون السكاكي بعيدا عن جهود التداولية في اللسانيات الحديثة[4]، بل وهو «بتصوره هذا وبربطه للبلاغة بمناسبة المقام والأحوال، وبمراعاة المقاصد يمنحها صفة تداولية، ويجعلها في صميم البلاغة الاقناعية» [5]

أما اهتمامه بالمستمع تظهر في فصله في اعتبارات الاسناد الخبري، فإن الخبر الابتدائي يلقى إلى «من هو خالي الذهن عما يلقي إليه»[6]، أما الخبر الطلبي فيلقى إلى مخاطب شاك ومتردد في مضمون الخبر المنقول إليه يقول: «وإذا ألقاها (الجملة الخبرية) إلى طالب لها متحير طرفاها عنده دون الاستناد، فهو منه بين بين لينقذه عن ورطة الحيرة، استحسن تقوية المنقذ بإدخال الكلام في الجملة... وسمى هذا النوع من الخبر طلبا»[7]، أما الخبر الانكاري فمقصده مخاطب منكر وجاحد «ليرده إلى حكم نفسه، استوجب حكمه ليترجح تأكيدا بحسب ما أشرب المخالف الانكار في اعتقاده... ويسمى هذا النوع من الخبر انكاريا»[8].

---

[1]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 168.

[2] - نفسه،

[3] - نفسه، ص 168.

[4] - عبد اللطيف عادل، بلاغة خطاب المناظرة، ص 77.

[5]- عبد العالي قادا، بلاغة الاقناع، ص 144.

[6] - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 180.

[7] - نفسه، ص 170.

[8] - نفسه، ص 171.

ومن خلال «اهتمامه بالمقام والمستمع، يكون السكاكي قد ربط البلاغة بمناسبة المقام والأحوال، وبالتصرف في القول بحسب المقاصد بلاغة تقوم على التصور التداولي المقصدي هي حتما بلاغة إقناعية»[1]

التصوير البياني في نظر السكاكي لا يقوم على مجرد التخييل، بل إن جوهره الاستدلال، لأنه مرجعه «اعتبار الملازمات بين المعاني»[2]فالتصوير عملية استدلالية تتم من خلال الانتقال من المعنى إلى معنى المعنى، أو من دلالة الوضعية إلى دلالة أخرى عقلية، فالأولى دلالة مطابقة والثانية دلالة مستلزمة[3] وذلك «من الملزوم إلى اللازم كما تقول "رعينا غيثا" والمراد لازمة وهو النبت... أما الجهة الثانية فكناية ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم، كما تقول فلان طويل النجاد، والمراد طول القامة الذي هو ملزوم طول النجاد، فلا يصار إلى جعل النجاد طويلاً أو قصيراً، إلا لكون القامة طويلة أو قصيرة»[4] فالسكاكي ومن خلال بنائه لوجوه البيان على الاستدلال واللزوم، فهو يخرج البيان من دائرة الزخرفة ليصله بدائرة الإقناع، لأن «هدف البيان حجاجي عند السكاكي يتعلق " بتحصيل المطلوب" فهو يعتني بمقصدية المتكلم ضمن السياق التخاطبي المحدد بل يرى السكاكي أن البيان لا تكون له كائنة إلا بالادعاء ثبوتاً أو نفيا»[5] حيث يقول عنه «هو إلزام شيء يستلزم شيئا فيتوصل بذلك إلى الاثبات أو يعاند فيتوصل بذلك إلى النّفي، فوحقك إذا اشتبهت قائلاً (خدها وردة) تصنع شيئا سوى تلزم الخد ما تعرفه يستلزم الحمرة الطاغية، فيتوصل بذلك إلى وصف الخد بها. أو هل إذا كنيت قائلاً: (فلان جم الرماد) تثبت لفلان كثرة الرماد المستتبعة للقرى وتوصلا بذلك إلى اتصاف فلان بالمضيافية عند سامعك، أو هل إذا استعرت قائلا"(في الحمام أسد) تريد أن تبرز من هو في الحمام في معرض سداه ولحمته وشدة البطش، أو هل تسلك إذا رمت سلب ما تقدم فقلت (خدها

(1) – عبد اللطيف عادل، بلاغة خطاب المناظرة، ص 78.

(2) – السكاكي، مفتاح العلوم، ص 330.

(3) – ينظر: عبد اللطيف عادل، بلاغة الاقناع في المناظرة، ص 78.

(4) – السكاكي، مفتاح العلوم، ص 331.

(5) – ينظر: عبد اللطيف عادل، بلاغة الاقناع في المناظرة، ص 78.

بادنجانة سوداء) أو قلا (قدر فلان بيضاء) أو قلت (في الحمام فراشة) ملكا غير إلزام المعاند بدل المستلزم، ليتخذ ذريعة إلى السلب هنالك»[1]

فالسكاكي ربط البيان بالادعاء والفاعلية الاستدلالية، وهذا ما تركز عليه المباحث الحجاجية المعاصرة لاسيما بيرلمان[2]

وخلاصة القول أن السكاكي تبنى البلاغة المقامية المقصدية، التي تقوم على الإقناع.

2- مقوم القصدية للفعل التداولي للبلاغة العربية:

إذا كانت التداولية انطلقت من دراسة الكلام العادي الذي يصدر عفويا ، فإنّ البلاغة العربية انطلقت من دراسة نصوص أدبية صادرة عن وعي وقصد ، لهذا دأب البلاغيون العرب القدامى على البحث فيهذه الخطابات عما يكشف لهم عن مقاصد المنتج والفاعل للخطاب، وممن اهتموا بهذا "الجاحظ" في حديثة على لسان جهابذة الألفاظ ونقاد المعاني أنّ:«المعاني القائمة في صدور النّاس المتصورة في أذهانهم ، والمختلجة في نفوسهم ،...وإنّما يحي تلك المعاني ذكرهم لها، وإخبارهم عنها واستعمالُهم إيّاها » فهو يحدثنا عن القصد وكيفية الكشف عنه ، فهو محجوب بداخل ذهن الإنسان ولهذا جاء في تعريفه المشهور للبيان أنّه «اسم جامع لكلّ شيء كشف لك قناع المعنى وهتك الحجاب دون الضمير حتّى يُفضي السّامع إلى حقيقته...»ويرى أنّ«مدار الأمر التي يجري إليها القائل والسّامع إنّما هو الفهم والإفهام...» [3]

فيظهر لنا وبوضوح إلحاحه على القصد وبلوغه من خلال قوله "كشف لك قناع المعنى"أي القصد وبين مكانه في قوله :"دون الضمير "و"يفضي السّامع إلى حقيقته" أي يصل السامع إلى قصد المتكلم.بل يعتبر القول الذي لايحرز منفعة ولا يفصح عن المقاصد غير مفيد.

أماّ أبو هلال العسكري فقد تطرق للقصيدة في حديثه عن الاستعارة، حيث عرفها بأنّها : «نقل العبارة من موضوع استعمالها في أصل اللغة إلى غيره لغرض »

---

[1]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 504 -505.

[2] - ينظر: عبد اللطيف عادل، بلاغة الاقناع في المناظرة، ص 79.

[3]- خلود بنت عبد اللطيف، البعد الحجاجي، المنهل.https://platform.almanhal.com /Files/2/93741

فهو يفسر سرّ الانتقال من المجال الوضعي الذي تعارف عليه النّاس إلى غيره ، حيث أرجع ذلك إلى المقاصد والأغراض التي يتوخاها المتكلم ويسعى لها.

فهي أداة تخدم المتكلم في تحقيق هدفه الذي يبتغيه «وذلك الغرض إمّا أن يكون شرح المعنى وفضل الإبانة عنه ، أو تأكيده والمبالغة فيه ، أو الاشارة إليه بقليل من اللفظ»

فمن خلال وجهة نظره يمكن القول أنّ الأساليب غير المباشرة ، والمجازات المختلفة تحرض ذهن المتلقي لتفكيك الشفرات اللغوية لبلوغ قصد المتكلم.عكس ذلك إذ تُحيِّر المتلقي وتجبره على الانتقال من المعنى الحقيقي إلى المعنى الذي يقصده المتكلم[1]

وقد اهتم الجرجاني بالمعنى والقصد من خلال نظرية النظم إذ يرى أن النظم ماهو إلا ترتيب للمعاني يقول في ذلك:«إنّه يرتب المعاني في نفسه ، ونزلها وينبني بعضها على بعض ، والقصد ترتيب الفروع على الأصول واتباع المعنى بالمعنى ، وإلحاق النظير بالنظير»[2]

فالنظم عنده ليس تسلسل الألفاظ في النطق، وإنّما هو تناسق في المعاني ، فهي يعتمد في ذلك على تحليله النحوي على قصد المتكلم.

فالبلاغة العربية بنت محاورها على قصد المتكلم فهي بذلك تكون قد سبقت التداولية في نظرتها لدور القصد في الخطاب وفهمه.

[1] ينظر: الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات،ص 29
[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز،ص56

II- المقوم الحجاجي الإقناعي من منظور حازم في كتابه المنهاج

رغم ارتباط الحجاج بالجدل والخطابة عند أرسطو وغيره ممن تأثر بمنهجه في التفكير، واقترانه بالمنازعة الفكرية بين الأنداد – إلا أن شراح أرسطو من الدارسين العرب جعلوا الشعر ضمن أقسام المنطق وأدرجوه في مرتبة متأخرة عن البرهان والجدل والخطابة والسفسطة، ونظروا إليه بوصفه حقلا لغويا حاملا للرسائل يمكن بوساطته إنشاء أو تثبيت أو تغيير الاعتقادات، انطلاقا من قدرته على التأثير. [1]

فقد وصل حازم من خلال شروح الدارسين العرب إلى أن أرسطو قد وضع قوانين الشعر اليوناني بحسب مذاهب اليونانية فيه،ذلك أن « الحكيم أرسطا طاليس وإن كان قد اعتنى بالشعر بحسب المذاهب اليونانية فيه، ونبه على عظيم منفعته، وتكلم في قوانين عنه، فإن أشعار اليونانية إنما كانت أغراضًا محدودة، وأوزانًا مخصوصة، مدارها على خرافات يضربونها أمثالاً لأمور لم تقع، أو ممكنة الوقوع، وعلى ذكر الحوادث وتصرف الأزمان بالدول، فأما غير هذه الطرق فلم يكن لهم فيها كبير تصرف، كتشبيه الأشياء بالأشياء. »[2]

لقد عرف حازم بأن «القوانين التي استخلصها أرسطو من الشعر اليوناني لا تستوعب الشعر العربي، ولا تستطيع ضبط الخصوصية التي تميز هذه الشعرية، ومن ثم رأى أنه في حاجة لزيادة قوانين شعرية جديدة، مفيدًا في ذلك من نصوص الشعر العربي، والمنجزات النقدية التي راكمها النقاد العرب السابقون »[3]إذ «لو وجد هذا الحكيم أرسطو في شعر اليونانيين ما يوجد في شعر العرب من كثرة الحكم والأمثال والاستدلالات، واختلاف ضروب الإبداع في فنون الكلام لفظًا ومعنى، وتبحرهم في أصناف المعاني، وحسن تصرفهم في وضع الألفاظ بإزائها، وفي إحكام مبانيها واقتراناتها، ولطف التفاتاتهم وتتميماتهم واستطراداتهم وحسن مآخذهم، ومنازعهم وتلاعبهم بالأقاويل المخيلة كيف شاؤوا، لزاد على ما وضع من القوانين الشعرية. »[4]

[1] خلود بنت عبد اللطيف،البعد الحجاجي ، المنهل
[2] حازم القرطاجني، المنهاج،ص68
[3] ينظر: مصطفى الغرافي، الأبعاد التداولية لبلاغة حازم من خلال منهاج البلغاء وسراج الأدباء مشروع قراءة،
[4] المنهاج ،ص68-69

فيظهر من خلال هذا القول عظم المهمة التي نذر لها حازم كتابه، الذي يعدّ «تكميلا لعمل الحكماء الذين تناولوا موضوع "الشعرية"،وذلك من حيث نظره في الكليات في ضوء متن إضافي غني وتخصيصا له من حيث توجيه القوانين البلاغية نحو ضبط الخصوصية الشعرية ،لشعر أمة معينة ،أي الشعر العربي. »[1]

بعد أن أدرك حازم قصور قوانين أرسطو الشعرية ، وتفوق الشعر العربي في كثير من خصائصه على الشعر اليوناني ، فاعتمد على النص الشعري لتحديد ماهيته ،وضبط مقوماته واستعار من قوانين أرسطو إلا ما يخدم طبيعة الشعر العربي.

فاندفع حازم متأملا للنص الشّعري ،مما أقدره على تحديد مفهوم متكامل للشعر إذ يقول: «كلام موزون مقفى من شأنه أن يحبب إلى النّفس ما قصد تحبيبه إليها ويكره إليها ما قصد تكريهه، لتحمل بذلك على طلبه أو الهرب منه بما يتضمن من حسن تخييل له ومحاكاة»[2]

ويتضح أنه أضاف التخييل إلى باقي التحديدات العربية السابقة التي اعتنت بالوزن والقافية والمعنى وجعل (التحبيب) و(التكريه) مطلبا جوهريا في العملية الشعرية، وهي سبب لطلب الشيء أو الهرب منه حسب درجة الاقناع والاقتناع الحجاجيين خاصة[3] ،قد أضفى نوع من الارتباك على تصوره للعملية الإبداعية ،

إن التصرف بالمعاني عند حازم «لا يخلو من أن يكون مثبتا لشيء او مبطلا أو مسويا بين شيئين أو مباينا بينهما أو مرجحا أو مشككاً»[4]ولا ريب في أن هذه الفرضيات التي جاء بها هي من صميم البعد الحجاجي للشعر الذي يزاوج بين الامتاع والإقناع.

فمن هذا المفهوم الجديد الذي جاء به القرطاجني نستنتج منه أسسس الشعرية ، التي تتجلى في اللغة الشعرية ، ومعاني الشعرية ، وتأثيرها في متلقي الشعر.

[1] محمد العمري ، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها،ص498
[2] حازم القرطاجني، المنهاج ،ص71
[3] خلود بنت عبد اللطيف،البعد الحجاجي ، المنهل
[4] المنهاج،ص13

-اللغة الشعرية:لقد اعتبر حازم التخييل خصيصة جوهرية في الأقاويل الشعرية ، ومقوما أساسيا من مقومات هذه الصناعة، لأنّ مجال الشعر هو الكلام المخيل الذي تذعن له النفس ، أي الكلام الذي ينفعل له المتلقي انفعالا نفسيا لا عقليا.[1]

فيقول حازم نقلا عن ابن سينا في المخيل: «هو الكلام الذي تذعن له النفس فتنبسط لأمور، أو تنقبض عن أمور من غير روية وفكر واختيار، وبالجملة تنفعل له انفعالا نفسيا غير فكري.[2]» ويحصل ذلك بأن: تتمثل للمتلقي من لفظ الشاعر المخيل أو معانيه أو أسلوبه ونظامه ، وتقوم في خياله صورة ينفعل لتخيلها وتصورها أو تصور شيء آخر بها ،انفعالا-من غير روية — إلى جهة من الانبساط أو الانقباض.[3]

إذن يستعين التخييل بمقومات لفظية ووزنية وقفوية وأسلوبية حتى يؤدي أغراضه الإنسانية ،فينتج عنه تحريك في مشاعر المتلقي فيستجيب لمقاصد الشاعر.

- **المقومات اللفظية والوزنية:**

يدعو حازم الشاعر لتجنب استخدام الألفاظ العلمية لأنّها لاتخدم التفاعل بين النص والمتلقي:

" فأمّا المعاني أو العبارات المتعلقة بصنائع أهل المهن ، فينبغي ألا يستعمل شيء منها لأن استخدامها في الشعر أشدّ قبحا من استعمال الألفاظ الساقطة المبتذلة.[4]

فهو يحتفي بالتزيينات اللفظية لما تحمله من قدرة على لفت انتباه المتلقي وإثارة تفاعله مع قصد الشاعر. كما نجده يؤكد على التزيينات العروضية لما لها من تأثير في توصيل المعنى:" فالعروض الطويل تجد فيه أبدا بهاء وقوة، وتجد للبسيط بساطة وطلاوة، وتجد للكامل جزالة وحسن اطراد، وللخفيف جزالة ورشاقة ، وللمتقارب بساطة وسهولة، وللمديد رقة ولينا مع رشاقة، وللرمل لينا وسهولة، ولما في المديد والرمل من اللين كان أليق بالرثاء وما جرى مجراه منهما بغير ذلك من أغراض الشعر"[5]

[1] ينظر: مصطفى الغرافي، الأبعاد التداولية لبلاغة حازم من خلال منهاج البلغاء وسراج الأدباء مشروع قراءة،
[2] حازم القرطاجني، المنهاج،ص86
[3] نفسه،ص89
[4] نفسه،ص189
[5] نفسه،ص269

فهذه التزيينات الآنفة الذكر حسب القرطاجني هي لم توظف لمجرد الاستماع وإنما تحولت في الاستعمال الشعري إلى مفسرة لمعاني الأغراض الإنسانية ، وعلى ذلك فهي تنهض بوظائف إقناعية.[1]

وبذلك يشترط حازما في المقومات الشعريةشرطين لتكون لائقة بالشعر،مؤدية لوظيفتها ،وهما:

-الشرط الأول: يشترط في المادة الشعرية(معنوية ولفظية)،أن تكون متصلة بالذات الإنسانية:"وكانت نفوس الخاصة والعامة قد اشتركت في الفطرة على الميل إليها أو النفور عنها.

- والشرط الثاني: متعلق بصورة التعبير التي يشترط فيها التخييل.

إذن "اللغة الشعرية تتكون من الفاظ ومعاني ذات سمة إنسانية ،وصور تخييلية."[2]

- **غـــاية الشعرية:** إن غاية الشعر هي إحداث الأثر المرغوب في نفس السامع على نحو غير مباشر بوساطة الخيال. فإذا كان الأثر مباشراً انقلب الشعر خطابة[3]. إن التخييل « له تركيب حجاجي؛ لأنه يعتمد دائما على الربط بين أشياء العالم، وفق علاقات من قبيل المسلمات العقلية، أو من قبيل ما هو مألوف الدّلالات المتداولة للغة»[4] فقوة التأثير لا تتأتى إلا بحسن موقع التخييل من النفس حينما يترامى بالكلام، إلى أنحاء من التعجيب، فيقوى بذلك تأثر النّفس بمقتضى الكلام؛ ومن ثم كان الشعر المراوح في معانيه خيرا من الذي لا مراوحة فيه[5]

- معاني الشعر:في حديثه عن الأجناس الأول وتفريعاته لها الناتجة عن الدوافع النفسية المحركة والباعثة على القول الشعري إذ يرى «أن الارتياح إذا كان صادرا عن قصد لذلك أرضى فحرك إلى المدح، والارتماض للأمر الضار إذا كان صادرا عن قاصدا لذلك أغضب فحرك إلى الذّم » فهو يبن مدى تأثير الحالة النفسية ودفعها للشاعر في خوض غمار شعره والغرض الذي ينظم فيه.

ونظهر تقسيماته للمعاني الشعرية في هذا الشكل

[1] ينظر: مصطفى الغرافي، الأبعاد التداولية لبلاغة حازم من خلال منهاج البلغاء وسراج الأدباء مشروع قراءة،

[2] حازم القرطاجني ، المنهاج،ص20

[3] عصام قصبجي، نظرية المحاكاة في النقد العربي القديم، ص 181.

[4] حميد لحميداني، الإقناع بواسطة الخيال، مجلة جذور النادي الأدبي بجده، ج 4، م2، جمادى الثاني 1421 سبتمبر 2000م،ص 54- 55.

[5] المنهاج ،ص 293.

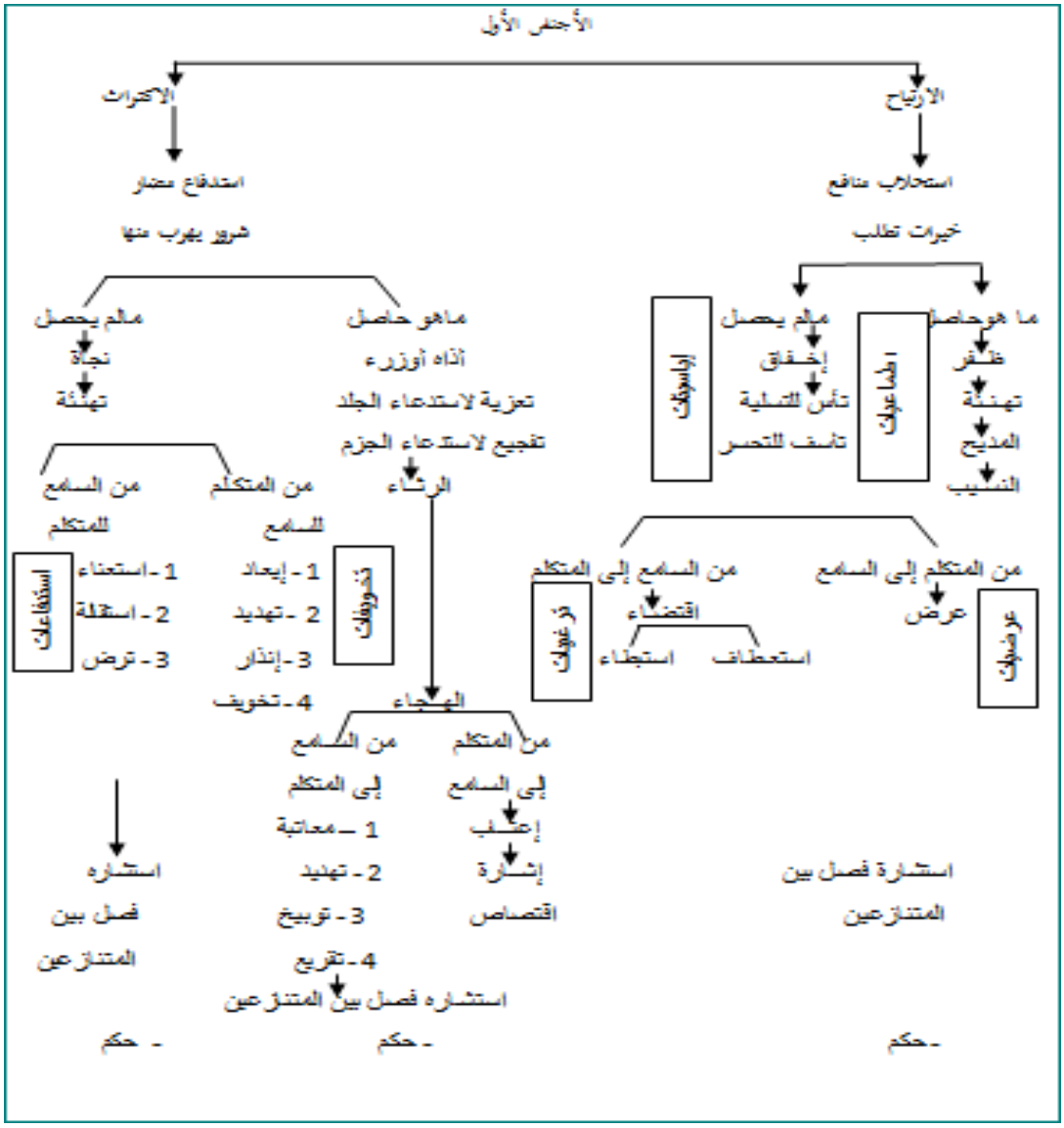

الأجناس الأول
الارتياح
الاكتراث
استجلاب منافع
استدفاع مضار
خيرات تطلب
شرور يهرب منها
ما هو حاصل
مالم يحصل
ماهو حاصل
مالم يحصل
ظفر
تهنئة
المديح
النسيب
إخفاق
تأسٍ للتسلية
تأسف للتحسر
نجاة
تهنئة
أذاة أورزء
تعزية لاستدعاء الجلد
تفجيع لاستدعاء الجزم
الرثاء
من المتكلم إلى السامع
عرض
من السامع إلى المتكلم
اقتضاء
استعطاف
استبطاء
من المتكلم السامع
1 - إيعاد
2 - تهديد
3 - إنذار
4 - تخويف
من السامع المتكلم
1 - استعتاء
2 - استقلة
3 - ترضٍ
الهجاء
من المتكلم إلى السامع
إعتاب
إشارة
اقتصاص
من السامع إلى المتكلم
1 - معاتبة
2 - تهديد
3 - توبيخ
4 - تقريع
استشاره فصل بين المتنزعين
استشاره فصل بين المتنازعين
استشارة فصل بين المتنازعين
- حكم
- حكم
- حكم

الأقاويل والمعاني المقنعة عند حازم القرطاجني:

ورغم أن حازم جعل الإقناع خصيصة الخطابة والتخييل خصيصة للشعر، مع ذلك لا يمانع في وجود شيء من الاقناع في الشعر، أو وجود شيء من التخييل في الخطابة[1]، يقول في ذلك: «قد تقدم الكلام في أن التخييل هو قوام المعاني الشعرية والاقناع هو قوام المعاني الخطابية[2] واستعمال الاقناعات في الأقاويل الشعرية سائغ إذا كان جهة الإلماع في المواضع، كما أن التخاييل سائغ استعمالها في الأقاويل الخطابية في الموضع بعد الموضع، وإنما سائغ لكليهما أن تستعمل يسيرا فيها تتقوم به الأخرى، لأن الغرض في الصناعتين واحد، وهو إعمال الحيلة في إلقاء الكلام من النفوس بمحل القبول لتتأثر لمقتضاه، فكانت الصناعتان متآخيتين لأجل اتفاق المقصد والغرض فيهما، فلذلك ساغ للشاعر أن يخطب لكن في الأقل من كلامه»[3] فهو بذلك يعترف بالتداخل بين الأقاويل الخطابية والأقاويل الشعرية حيث «قارن في مناسبات عديدة بين الشعر والخطابة كما عرض لمكونات الحجاج»[4]

وعدّ علم البلاغة يشتمل على صناعتي الشعر والخطابة لاستدراكهما في مادة المعاني التي عدها منطقة مركزية للتقاطع بين الشعري والخطابي، وعد مركز المركز في هذا التقاطع هو التأثير في النفوس ودفعها نحو الاعتقاد أو الفعل

وافتراقهما في «تصور التخييل والإقناع»[5] وقد بنى حازم تمييزه بين الخطابة والشعر «على أساس المكون المميز لكل منهما، فالشعر مبني على التخييل، وقد يستعمل مكونات الاقناع الخطابي ضمن هيمنة العنصر الذاتي، وعكس ذلك يصدق على الخطابة التي تبنى على العناصر الإقناعية وتدخل العناصر التخيلية في خدمتها»[6]

---

(1) – عبد العالي قادا، بلاغة الاقناع، ص 151.

(2) – المنهاج، ص 62- 71.

(3) – نفسه، ص 361.

(4) – محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص 500.

(5) – حازم القرطاجني، المنهاج، ص 19.

(6) – محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص 510

وقد رأى أن الامتزاج بين المعاني المقنعة والمخيلة يكون له تأثير أكبر في النفوس، ويكون أكثر تحقيقا للغرض، يقول في ذلك: «النفوس لما كانت تحب الافتتان في مذاهب الكلام وترتاح للنقلة من بعض ذلك إلى بعض ليتجدد نشاطها بتجدد الكلام... كانت المزاوجة بين المعاني الشعرية والمعاني الخطابية أعودَ براحة النفس، وأعْونَ على تحصيل الغرض المقصود»[1]

ومن ثم «وجب أن يكون الشعر المراوح بين معانيه، أفضل من الشعر الذي لا مراوحة فيه، وأن تكون الخطبة التي وقعت المراوحة بين معانيها أفضل من التي لا مراوحة فيها»[2]

وقد قيدها حازم «إذ ينبغي أن تكون الأقاويل المقنعة، الواقعة في الشعر، تابعة لأقاويل مخيلة مؤكدة لمعانيها مناسبة لها ما قصد بها من الأغراض، وأن تكون المخيلة هي العمدة، وكذلك الخطابة ينبغي أن تكون الأقاويل المخيلة الواقعة فيها، تابعة لأقاويل مقنعة مناسبة لها مؤكدة لمعانيها، وأن تكون الأقاويل المقنعة هي العمدة»[3]

بل جعل التساوي بين المعاني المقنعة والمخيلة يخرج كلتا الصناعتين عن طريقتهما ومذهبهما، يقول: «فإن كان تساوي بعض الناس بين المخيلات والمقنعات في كلتا الصناعتين... كان قد أفرط في كلتا الصنعتين في الاستكثار مما ليس أصيلا فيه... فإن جاوز حد التساوي في كلتيهما... كان قد أخرج كلتا الصناعتين عن طريقتهما، وعدل بها عن سوء مذهبها ووجب رد قوله... وأن تعد الخطابة في ذلك شعراً، والشعر خطابةً فيكون ظاهر الكلام وباطنه متدافعين وهو مذهب مذموم في الكلام»[4]

- آليات الاستدلال:

فتحدث عن المقاييس في الأقاويل الشعرية والخطابية، فالقياس عنده «قول مؤلف من مقدمات وقضايا إذا كانت مسلمة ورتبت الترتيب الذي يجب في القياس الصحيح لزم عن ذلك القول المرتب قول آخر يسمى نتيجة»[5]

---

[1] - حازم القرطاجني، المنهاج، ص 361.

[2] - نفسه،ص ن

[3]- نفسه، ص 362.

[4] - حازم القرطاجني، المنهاج، ص 362.

[5] - نفسه، ص 66.

غير أن هذه القياسات حسب تعبيره لا ترد «في الأقاويل الشعرية والخطابية المقصود بها البلاغة إلا محذوفة إحدى المقدمتين أو النتيجة في الحمليات، ومحذوفة الاستثناءات والنتائج في الشرطيات لأن القياس كلام تلازمت فيه القضايا فصار مسئما بطوله مع ما يقع فيه من تكرار الأسوار والحد الأوسط وأجزاء النتيجة، فلما كان القول القياسي قد لزمه الطول والتكرار لم يكن لهم بد فيها وقصدوا به البلاغة من كلامهم، من أن يعدلوا مقداره ويحيطوا تكراره، فإن الكلام إذا خف واعتدل حسن موقعه من النفس، وإذا طال وثقل اشتدت كراهة النفس له»[1]وقد نبه إلى التوسط في الكلام بلا إفراط ولا تفريط، إذ قال: «ليس يحصد في الكلام أيضاً أن يكون من الخفة بحيث يوجد فيه طيش، ولا من القصر بحيث يوجد فيه انبتار، لكن المحمود من ذلك كله ما له حظ من الرصانة لا تبلغ به الاستثقال، وقسط من الكمال لا يبلغ الاسام والإضجار، فإن الكلام المتقطع الأجزاء المنتثر التراكيب غير ملذوذ ولا مستحلى، وهو يشبه الرشفات المتقطعة التي لا تروي غليلا، والكلام المتناهي في الطول يشبه استقصاء الجرع المؤدي إلى الغصص، فلا شفاء مع التقطيع المخل، ولا راحة مع التطويل الممل، ولكن خير الأمور أوسطها»[2].

فهو يحذف من المقاييس إلا ما قام عليه الدليل في الكلام، أو يحذف لقصد وغاية، يقول حازم: «ولا يحذف من المقاييس إلا ما يكون في قوة الكلام دليل عليه من مقدمة أو نتيجة أو قضية مستثناة، وهذا المحذوف قد يكون القصد به طي المقدمة التي يظهر فيها الكذب، وقد تكون مقدمات القياس كلّها صادقة وتطوي إحداها لما ذكرته من قصد التخفيف خاصة»[3]

وقد نبه إلى أنه «قد يكون اقتضاء ما أبقى من القياس لما أميط عنه اقتضاء صحيحا، وقد يكون غير مقتض له في الحقيقة ويظهر في بادئ الأمر أنه مقتض له على الصحة. »(1)وأكثر ما يكون في:

---

[1]- حازم القرطاجني، المنهاج ، ص 65.

[2] - نفسه، ص ن

[3] - نفسه، ص 65.

1- القياس الاستثنائي الشرطي: وقد مثل لذلك بقول امرئ القيس:

وإن كنت قد ساءتك مني خليقة ***فسلي ثيابي من ثيابك تنســـل

ثم علق عليه بقوله: «ففي قوة هذا الكلام، على ما يترامى إلى غرض القول، أن يكون الاستثناء نقيض المقدم والنتيجة نقيض التالي، أي لكنك لم تسؤك مني خليقة فيتوهم أنه منتج: فلا تسلي ثيابك من ثيابك، وهذا استثناء وإنتاج غير صحيحين. وإنما يستعمل هذا في الخطابة على جهة الاقناع»[1]

2- **التمثيل الخطابي**: فهو أكثر«ما يستدل في الشعر بالتمثيل الخطابي، وهو حكم على جزئي بحكم موجود في جزئي آخر بما يماثله» ومنه قد تحمل أقوال شعرية معان خطابية مقنعة كما تحمل أقوال خطابية معان شعرية مخيلة، أي ، نحو قول حبيب (البسيط —ق- المتراكيب:

أخرجتمـــــوه بكُـرْه من سَجيَّته *** والنّار قد تـُتَضى من ناظر السلم[2]

فرأى حازم أن الأقاويل القياسية المبنية على التخييل والإقناع تكون «خطابية بما يكون فيها من إقناع، شعريّة بكونها متلبّسة بالمحاكاة والخيالات»[3]

كما كشف عن الحجاج بالأقوال الكاذبة وكيف تصير مقنعة من خلال تمويهات واستدراجات، «فالتمويهات تكون فيما يرجع إلى الأقوال، والاستدراجات تكون بتهيؤ المتكلم بهيئة من يقبل قوله، أو باستمالته المخاطب واستلطافه بتزكيته وتفريطه أو بأطبائه إياه لنفسه وإخراجه على خصمه حتى يصير بذلك كلامه مقبولاً عند الحكم وكلام خصمه غير مقبول»[4]

فمن خلال هذا القول يظهر لنا وعي حازم بالوظائف التداولية والحجاجية للأقاويل، كما يظهر لنا وعيه بدور المتكلم والمخاطب في بناء الخطاب الحجاجي إقناعاً أو مغالطةً، إذ يحقق المتكلم المغالطة بتمويهات فيها: «محل الكذب من القياس عن السامع، أو باغتراره إياه لبناء القياس على مقدمات توهم أنها صادقة لاشباهها بما يكون صدقا، أو بترتيبه على وضع يوهم أنه صحيح لاشتباهه

---

(1) - حازم القرطاجني، المنهاج ، ص 66.

(2) - نفسه، ص 67.

(3) - نفسه، ص 67.

(4) - نفسه، ص 64.

بالصحيح، أو بوجود الأمرين معاً في القياس، أعني أن يقع فيه الخلل من جهتي المادة والترتيب معاً، أو بإلهاء السامع عن تفقد موضع الكذب وإن كان حيز الوضوح أقرب منه إلى حيز الخفاء بضروب الواقع في القياس من جهة مادة أو جهة ترتيب أو من جهة المادة والترتيب معاً»[1]

[1] – حازم القرطاجني، المنهاج، ص 64.

III– مقوم القصدية من منظور حازم القرطاجني:

قد كانت القصيدة عند الفلاسفة تعني «المعقول noema» لذلك تأسست في معناها الأول على كيفية ارتباط العقل بمقاصد الأشياء في الطبيعة. وقد ميّز الفلاسفة المهتمون بها نوعين من المقاصد:

– المقاصد الأولى وتهتم بالمفاهيم التي تعنى بالأشياء خارج العقل.

– المقاصد الثانية تهتم بالمفاهيم التي تتعلق بالمقاصد الأخرى.

وظل مصطلح القصدية غائبا عن الساحة الفلسفية إلى أن أعاده الفيلسوف النمساوي "فرانز برنتانو" في أواخر القرن التاسع عشر، ثم أصبحت سمة بارزة في القرن العشرين مع "هوسرل" الفينومينولوجيا ومع سارل في فلسفة اللغة. وقد أدرك القرطاجني معنى القصدية من خلال معناها الأول، لكنه لم يصرح بذلك ومنه حدد كيفية التصرف في المعاني[1]«وقد عرفنا كيفية التصرف في المعاني التي لها وجود والتي جعلت بالفرض بمنزلة ماله وجود خارج الذهن، فيجي أبضا أن يشار إلى المعاني التي ليس لها وجود خارج الذهن أصلاً وإنّما هي أمور ذهنية محصولها صور تقع في الكلام بتنوع طرق التأليف في المعاني والألفاظ الدالة عليها والتقاذف بها إلى جهات من الترتيب والإسناد، وذلك مثل أن تنسب الشيء على جهة وصفه به أو الإخبار عنه أو تقديمه عليه في الصورة المصطلح تسميتها فعلاً نحو ذلك»[2] نتبين من خلال هذا القول أن القرطاجني قسم التصرف في المعاني إلى قسمين:

قسم موجود في الذهن وقسم موجود خارج الذهن يتقاطع مع مفهوم القصدية في صورتها الأولى أي بنوعيها: القصدية الباطنية (الأصلية) كالرغبات والاعتقادات... وهي التمثيلات العقلية الخاضعة لذواتنا فهي لا تعتمد على الملاحظ، فهي تهتم بإدراك الأشياء والوعي بها داخل الذهن والقصدية المشتقة (المستمدة) فهي المعتمدة على الملاحظ مثل قصدية اللغة، وهي تهتم بوجود الأشياء خارج الذهن وكيفية توجيه العقل نحوها.

---

[1]– خليفة الميساوي، قراءة القرطاجني، ص 303.

[2]– حازم القرطاجني، المنهاج، ص 17.

وقد عالج القرطاجني صناعة البلاغة وفق القصدية، ونصح بمعالجتها بهذه الطريقة «فيكون النظر في صناعة البلاغة من جهة ما يكون عليه اللفظ الدال على الصور الذهنية في نفسه ومن جهة ما يكون عليه بالنسبة إلى موقعه من النفوس من جهة هيأته ودلالته ومن جهة ما تكون عليه تلك الصور الذهنية في أنفسها ومن جهة مواقعها من النفوس من هيآتها ودلالاتها على ما خرج من الذهن ومن جهة ما تكون عليه في أنفسها الأشياء التي تلك المعاني الذهنية صور لها وأمثلة دالة عليها ومن جهة مواقع تلك الأشياء من النفوس»[1] لقد ميز القرطاجني في هذا القول بين المعاني المنتجة ذهنيا حسب الصور والتمثيلات التي يوجهها لها العقل فيكون واعيا بها وعيا متعاليا كما هو مدرك في الذهن قبل أن تتحول إلى معيش قصدي. وقد عبر عن ذلك بقوله: «ومن جهة ما تكون عليه الصور الذهنية في أنفسها» وترتبط بهذا الدور القصدية الباطنية (الأصلية) التي تبحث في مكونات الوعي عن المعنى الصرف للمتصور دون الاهتمام بالمضمون التمثيلي، أو اللجوء إلى استحضار أي نوع من العلاقات الرابطة بين الوعي القصدي والموضوع القصدي، وعبر عن «ما يكون عليه اللفظ الدال على الصور الذهنية في نفسه» أي عن المعاني التي توجدنا خارج الذهن ويتجه إليها العقل ليعيشها قصديا ويتوجه الوعي نحو الموضوع الواقعي.

وترتبط بهذا الدور القصدية المشتقة (المستمدة) أو الدخيلة التي تعتمد على الملاحظ والتي تبحث في مسألة المعنى عن طريق اتجاه الوعي العقلي إلى الخارج[2]«فالمتصورات التي في فطرة النفوس ومعتقداتها العادية أن تجد لها فرحاً أو ترحاً أو شجواً هي التي ينبغي أن نسميها المتصورات الأصلية. وما لم يوجد في ذلك لها في النفوس ولا معتقداتها العادية فهي المتصورات الدخيلة»[3] إذن فماهية القصدية التي استعملها القرطاجني دون أن يصرح بها فهي لم تتجاوز مفهومها الأول كما ضبطه "برنتانو" الذي ربطها بعلم النفس.

---

[1] ينظر: خليفة الميساوي، قراءة القرطاجني، ص 304

[2] – نفسه، ص 304.

[3] – حازم القرطاجني، المنهاج، ص 22.

-أما التمثيل العقلي فهو يركز على العلاقة الرابطة بين إدراك المتصورات واستحضارها لحظة إنتاج الخطاب، وترتبط بهذا الدور قصديتان. حيث يتكون المعنى بداية بصورة تقديرية ثم يتشكل ذهنيا فيتمثل في صورة ذهنية عن طريق الوعي القصدي. إذن التمثيل العقلي يركز على كيفية تمثل العقل للأشياء[1] ويبحث في طبيعة العلاقة الرابطة بين ما هو موجود في الأذهان مع الصور الخارجية «إن المعاني هي الصور الحاصلة في الأذهان الموجودة في الأعيان»[2] فقد عقد علاقة بين أشياء ثلاثة: الصورة- الشيء- الذهن.

فالشيء يعبر عنه الموجود خارج الذهن، والصورة تعبر عن «انعكاس الموجود الخارجي في داخل الذهن» وهنا يلتقي مع اللسانيات البنيوية.

الأمر الثاني: دلالة اللفظ على الارتباط الذهني (الشيء+ الصورة) دلالة رمزية، لذلك فرق حازم بين دلالة الألفاظ على المعاني ودلالة الخط على الألفاظ والخط هو حروف أي رموز، وقال في توضيح ذلك: «فكل شيء خارج الذهن فإنه إذا أدرك حصلت له صورة في الذهن تطابق لما أدرك منه، فإذا عبّر عنه تلك الصورة الذهنية الحاصلة عن الادراك أقام اللفظ المعبّر به هيئة تلك الصورة الذهنية في أفهام السامعين وأذهانهم، فصار للمعنى وجود آخر من جهة دلالة الألفاظ، فإذا احتيج إلى وضع رسوم من الخط تدل على الألفاظ، فتقوم بها في الأذهان صور المعاني، فيكون لها أيضاً وجود من جهة دلالة الخط على الألفاظ الدالة عليها»[3]

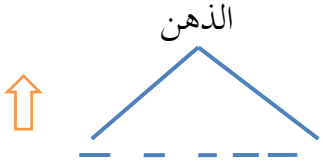

شجرة هو اللفظ المعبر عن الصورة الشيء الصورة الموجودة في الأعيان

[1]- ينظر: خليفة الميساوي، قراءة القرطاجني، ص 304

[2]- نفسه ص304

[3]- حازم القرطاجني، المنهاج، ص 180.

فالملاحظ على هذا المثلث أن "الشيء" ليست له علاقة مباشرة بـ "الصورة" بل الرابط بينهما هو: "الذهن" فهو الذي يوجد العلاقة بين الشيء والصورة ممثلة في باللفظ الدال على المعنى، واللفظ يتألف من حروف، أي رموز[1]

وقد أدرك حازم أن المعاني صنفان:

* صنف يتعلق بالجانب اللساني للقول. (وصف لحال الشيء)

* صنف يتعلق بالجانب الاستعمالي. (وصف لحال القائل)

– فتظهر المعاني الأولى من القول في ذاته، وذلك من خلال علاقاته التركيبية ودلالتها.

– أما المعاني الثانية فتظهر من وصف لـ "حال القارئ" وكيفية تصرفهم في هذه المعاني وفق ارتباطهم الذهني وتفاعلهم (التداولي) الحواري.

يقول في ذلك: «فقد تبين بهذا أن المعاني صنفان: وصف أحوال الأشياء التي فيها القول، ووصف أحوال القائلين أو المقول على ألسنتهم، وأن هذه المعاني تلتزم معاني آخر تكون متعلقة بها وملتبسة بها، وهي كيفيات مآخذ المعاني ومعطيات الأحكام والاعتقادات فيها ومعطيات كيفيات المخاطبة»[2] إن اهتمام القرطاجني بالمعاني وربطها بمنتجها ومستعملها وتصنيفه لتلك المعاني يتقارب مع الدراسة التداولية، ويتلاقى مع دراسة المعنى "القصدية" عند "غرايس"، الذي صنف المعنى إلى معنى حرفي، وهذا ما ذكره حازم في الصنف الأول، ومعنى الاستلزام الحواري وهذا هو الصنف الثاني لدى حازم.

كما أخذ القرطاجني على نفسه البحث في معاني الشعر فنظر إليها من خلال العناصر الأساسية للمعنى بحسب الغرض الشعري، أي التي تكون من متن الكلام، والعناصر الثانوية التي ليست من متن الكلام ونفس الغرض «ولكنّها أمثلة لتلك أو استدلالات عليها أو غير ذلك لا موجب لإيراداتها في الكلام غير محاكاة المعاني الأول بها أو ملاحظة وجه يجمع بينهما على بعض الهيئات التي تتلاقى

[1]– علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث،دار الشؤون الثقافية العامة،وزارة الثقافة والإعلام،ط1، 1986 ص 146.

[2]– حازم القرطاجني، المنهاج، ص 14.

عليها المعاني ويصار من بعضها إلى بعض المعاني الثواني...»[1]وهذا أن المصطلحان قريبان من حيث التسمية، وربما من حيث المضمون – من مصطلحي (العلل الأولى) و(العلل الثواني) عند النحاة؛ إذ العلاقة الأولى هي الظاهرة تترتب عليها العلة الثانية، فكذلك في المعاني الشعرية عند حازم إذ المعنى الأول هو الظاهر ويترتب عليه المعنى الثاني.

والمعاني توصف بالخطأ والنقص أو بالصحة والكمال، وقوام هذا الوصف على ما تدل عليه واستيفاء المقاصد منها.

حيث بين حازم الاعتبارات التي بموجبها نحكم على المعاني بالصحة والكمال، فقسم الاعتبارات التي تكون عليها المعاني «من صحة وكمال ومطابقة للغرض المقصود بها وحسن موقع من النفس» إلى أربع اعتبارات:

1- بالنظر إلى ما المعنى عليه في نفسه.

2- بالنظر إلى ما يقترن به الكلام وتكون به علقة.

3- بالنظر إلى الغرض الذي يكون الكلام مقولاً فيه.

4- بالنظر إلى حال الشيء الذي تعلق به القول.[2]

فهذه الاعتبارات تستند إلى تقسيمه السالف الذكر للمعاني إلى أول وثواني ويعني بكمال المعنى في نفسه: المعاني الأول أي المادة التي يتألف منها من كلام. أي العناصر الدلالية المباشرة. ومقداره أو هيئته.

ويعني بما يقترن بالمعنى من كلام تكون له به علقة: المعاني الثواني أي العناصر الثانوية في تركيب المعنى، وهي المعاني الهامشية التي تزيد المعاني الأصلية صحة وكمالاً في التعبير وتوضيحاً للمقاصد والأغراض.

– أما الغرض الذي يكون الكلام فيه مقولاً فيه، وحال الشيء الذي تعلق به القول، يعني بها عنصر المقام في تحليل المعني واستيضاح مقاصده.

---

[1]– حازم القرطاجني، المنهاج، ص 14.

[2]– نفسه، ص 130.

ومن الأمور المرهونة بالقصد والتي تطرق إليها حازم وضوح المعاني وغموضها في الشعر، إذ تناول من خلال توضيحه لأسباب الغموض والعوامل المساعدة على الوضوح وبلوغ المقاصد؛ حيث قسم أنواع الدلالات على المعاني من حيث وضوحها وغموضها إلى ثلاثة أضرب: دلالة إيضاح- دلالة إبهام- دلالة إيضاح وإبهام معاً.

الخاتمة

بعد الفراغ من هذه الدّراسة التي وسمنا موضوعها بـ "مقومات الفعل التداولي للبلاغة العربية من منظور حازم القرطاجني من خلال كتابه منهاج البلغاء وسراج الأدباء".

يمكن القول أننا قد خرجنا ببعض النتائج منها:

– أنّ جهود بعض اللغويين في العقود الأخيرة أدت إلى ظهور تيار لساني جديد، يهتم بدراسة اللغة أثناء الاستعمال، مؤكدين على عناصر العملية التخاطبية "المتكلم" و"المتلقى" والسياق المؤطر للعملية التواصلية التلفظية. مما سمح بتشييد لسانيات تخاطبية تهتم باستعمال اللغة في سياقات مختلفة.

–أن الدرس التداولي جاء نتيجة احتكاك بين العلوم المختلفة والفكر الفلسفي فانعكس هذا على تحديد المفاهيم لهذا الدرس، وتحديد الوجهة العلمية له.

– أن الدرس التداولي متأثر بالفكر الفلسفي فانعكس ذلك في تحليلات بعض رواده كأوستين وسيرل

– أن الدرس التداولي انطلق في دراسته من اللغة العادية أثناء الاستعمال، مع التركيز على تحديد وظيفة السياق.

– أن التداوليين استطاعوا أن يحددوا بعض معالم هذا الاتجاه من خلال التصورات التي جاءت بها فرانسوار أرمينكو وجان سرفوني وخاصة هانسون الذي استطاع أن يحدد درجات التداولية ويحدد النظريات التي تضمنتها كل درجة.

التداولية حددت عناصر العملية التواصلية وركزت في تحليلها على هذه العناصر والعلاقة الرابطة بينها، فنتج عن ذلك ركائز ومقومات يقوم عليها الفعل القولي، فكانت هذه الدعائم هي محور للدراسة التداولية.

أنّ البلاغة العربية القديمة انطلقت في تحاليلها للغة من خلال النّص المقدس، والنصوص الشعرية، ما أدى بها أن تهتم "بالمقام" . بل تجعله من اهتماماتها الأساسية.

أن أهل البلاغة العربية ومنذ القدم مثلوا للدرس التداولي باهتمامهم بالسياق المقامي وبطرفي الخطاب، من خلال قصد المتكلم والتأثير في المتلقي، فأدى بهم ذلك إلى الاهتمام بالخطاب، باحثين في بنيته وأساليبه ودورهما في تحقيق الوظيفة القصدية والتأثيرية.

أن رواد البلاغة العربية شكلوا سلسلة تربطها علاقة التأثر والإثراء، بدءً من الجاحظ وصولا إلى حازم القرطاجني الذي كان نقطة تقاطع بين الفكر البلاغي العربي والفكر الفلسفي الإغريقي والإسلامي فانبثق عن ذلك درس بلاغي متكامل أفرز نظرية نقدية بلاغية خاصة بالشعر العربي تتميز عن نظرية الشعر لدى أرسطو مبنية على التخييل والإقناع والإمتاع.

أن نظرية حازم ومن خلال ما اهتم به من التخييل والإقناع والإمتاع حملت بداخلها مقومات الفعل التداولي من ملفوظية الخطاب الأدبي وبعده الاجتماعي التواصلي وما فيه من حجاج إقناعي وقصدية. بحق يعدّ حازم القرطاجني صاحب الفكرة التأسيسية للتداولية الحديثة. هذا الأمر يدفعنا للبحث والتنقيب في تراثنا العربي القديم والعمل على إثرائه بغية الوصول لمناهج نقدية تخدم اللغة العربية ونصوصنا الأدبية بقديمها وحديثها.

قائمة المصادر والمراجع

✓ **المصادر:**

1. حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق، محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط 3، 1986.

✓ **المراجع:**

2. بدوي طبانة، البيان العربي، دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية، مكتبة الانجلو، القاهرة، مصر، ط 2، 1958.

3. بهاء الدين محمد مزيد، تبسيط التداولية من أفعال اللّغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، عين شمس.

4. الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7 ،1998.

5. ـــــــــ، الحيوان، تحقيق عبدالسلام هارون، مطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1965، ج3.

6. جار الله بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة ، دار المكتبة العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1998 م ، ج1،ج2

7. جان سارفوني، الملفوظيّة، ترجمة قاسم المقداد ، منشورات اتحاد الكتاب العرب،دط، .1998

8. جمال الدين ابن منظور ، لسان العرب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط3 ، 1999 م، ج 4.

9. الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر.

10. خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية ،المؤسسة العربية للتوزيع تونس، ط1، 1421هـ 2001م.

11. خليفة الميساوي، قراءة القرطاجني في ضوء نظريات تحليل الخطاب الحديثة، الندوة الدولية الثانية، جامعة الملك سعود، 293.

12. خليفة بوجادي في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، ط1، 2009.

13. سامية الذريدي، الحجاج في الشعر العربي بنيته وأساليبه، عالم الكتب، الأردن، ط2، 2011

14. صابر حباشة، مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، صفحات للدراسات والنشر، سورية

15. صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، الكويت، ط، 1992.

16. طه عبد الرحمان، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2،

17. طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام ،المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2000.

18. عبد العالي قادا، بلاغة الإقناع دراسة نظرية وتطبيقية، كنوز المعرفة؛ عمان، ط1 ،2016

19. عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه أبو فهد محمود محمد شاكر، دار المدني بجده، ب ط، ب ت.

20. ــــــــــــــ ، دلائل الاعجاز ،قرأه وعلق عليه ابو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الغانجي، القاهرة، د ط، د ت.

21. عبد اللطيف عادل، بلاغة الاقناع في المناظرة، بيروت لبنان، ط 1، 2013.

22. عبد الله صوله، الحجاج في القرآن الكريم، دار الفارابي، لبنان، ط1، 2001م.

23. عبد الهادي بن ظافر الشهري ،استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد، ط1، 2004.

24. عبدالله صولة، في نظرية الحجاج دراسات وتطبيقات، مسكيلياني، تونس، الطبعة الأولى،2011.

25. عصام قصبجي، نظرية المحاكاة في النقد العربي القديم.

26. علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، دار الثقافة الدار البيضاء المغرب، ط1، 2000م.

27. علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام،ط1، 1986.

28. علي محمود حجي الصّراف، في البراجماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، دراسة دلالية ومعجم سياقي مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط، 2010 م.

29. فاطمة عبد الله الوهيبي ،نظرية المعنى عند حازم القرطاجني، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2002.

30. فخر الدين الرازي (محمد بن أبي بكر)، مختار الصحاح، دائرة المعاجم، بيروت، د ط، 1986م .

31. فرانسواز أرمينكو ،المقاربة التداولية، ترجمة : د. سعيد علوش، مكتبة الأسد، د ط، د ت.

32. محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، دار سحنون للنشر والتوزيع،تونس ،ط2، 2007.

33. محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشروق ، المغرب، 1999.

34. محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي (نقد العقل العربي القديم2)، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 9.

35. محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري استراتيجية التناص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1992م.

36. محمود أحمد نحلة، أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر،دار المرفة الجامعية،ت 2002 م.

37. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب ، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطبيعة بيروت، ط1، 2005م.

38. ـــــــــــــــ، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث

39. ابن هشام، المغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن لمبارك، دار الفكر، بيروت، ج2، 1992.

40. أبو هلال العسكري، الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق علي محمد البجاوي، دار احياء الكتب العربية، عيسي البابي الحلبي، ط 1، 1952.

41. ــــــــــــــــــــ، الفروق اللغوية، حققه وعلق عليه محمد ابراهيم سليم، دار العلم والثقاف، القاهرة، د ط، د ت.

42. يوسف السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1987.

✓ **المذكرات:**

63. سامية بن يمينة، الاتصال اللساني وآلياته التداولية في الصناعتين لأبي هلال العسكري، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2007/2006م.

64.حسن المؤذن، حجاجية المجاز والاستعارة ضمن الحجاج مفهومه ومجالاته، ج 3، نقلاً عن عبد العالي قادا، بلاغة الاقناع.

✓ **المحاضرات:**

65. لزهر كرشو، محاضرات في الحجاجيات ،المحاضرة الأولى جامعة حمة لخضر ،الوادي، 2017/2016.

✓ **الصحف:**

66. إبراهيم براهمي مقال عناصر العملية التواصلية،اللسانيات اللغة التواصل والتفاعل والمجتمع، الاثنين 12 أغسطس 2012

67. حميد لحميداني، الإقناع بواسطة الخيال، مجلة جذور النادي الأدبي بجده، ج 4، م2، جمادى الثاني 1421 سبتمبر 2000م.

68. فتيحة لعلاوي، الوظيفة الاقناعية للحجاج في الدراسات العربية والغربية، حوليات جامعة الجزائر2.

✓ **المواقع الإلكترونية:**

69. البعد الحجاجي في قصيدة (الدمعة الخرساء) لإيليا أبي ماضي (ت 1377هـ)، د خلود بنت عبد اللطيف الجوهر، الأستاذ المساعد في قسم اللغة العربية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالإحصاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، https://platform.almanhal.com /Files/2/93741

70.رضوان الرقبي، النظرية التداولية : المفهوم والتصور (1) صحيفة المثقف، العدد 320 2، 06/12 /2015/894345.www.almothaqaf.com/idea, html

71.maaber.50megs.com/issue_february15/books_and_readings1.htm

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
مقدمة	أ
الفصل التمهيدي **التداولية مفهومها وأسسها المعرفية**	
توطئـــــــة	7
I – مفهوم التداولية	8
1- التداولية في اللغة	8
2- التداولية في الاصطلاح	9
II – أسس الدرس التداولي	12
1- مفهوم الفعل	12
2- مفهوم السياق	12
3- مفهوم الإنجاز	12
III- تصورات التداولية وأبعادها	13
1- تصوّر فرانسواز أرمينكو (تداولية اللغات الشكلية وتداولية اللغات الطبيعية- تداولية التلفظ)	13
2- تصوّر هانسون (تداولية الدرجة الأولى- تداولية الدرجة الثانية – تداولية الدرجة الثالثة)	14
3- تصوّر جان سرفوني (وجهة أوز والد ديكرو– وجهة آلان بيريندونية - وجهة نظر روبيرمارتان)	17
4- الأبعاد التداولية: البعد الملفوظي -البعد الاجتماعي التواصلي - البعد الحجاجي الإقناعي - البعد القصدي	18
الفصل الأول **المقوّم الملفوظي والاجتماعي التواصلي للفعل التداولي للبلاغة العربية**	
1- حازم القرطاجني و"كتابه منهاج البلغاء وسراج الأدباء"	33
2- المقوم الملفوظي والاجتماعي التواصلي للفعل التداولي للبلاغة العربية	37

3- المقوم الملفوظي للفعل التداولي من منظور حازم القرطاجني في المنهاج	46
4- المقوم الاجتماعي التواصلي للفعل التداولي من منظور حازم القرطاجي في المنهاج	53
الفصل الثاني **المقوم الحجاجي الإقناعي والمقوم القصدي للبلاغة العربية من منظور حازم القرطاجنّي في كتابه المنهاج**	
I- المقوم الحجاجي الإقناعي والمقوم القصدي للبلاغة العربية	57
II- المقوم الحجاجي الإقناعي للفعل التداولي من منظور حازم في كتابه المنهاج	70
III- المقوم القصدي للفعل التداولي من منظور حازم القرطاجنّي في كتابه المنهاج	80
الخاتمة	87
قائمة المصادر والمراجع	90
فهرس المحتويات	96